وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد–الطارف –
UNIVERSITE CHADLI BEN DJEDID -El Tarf-
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير
Commerciales Et Sciences De Gestion ،Faculté des sciences Economiques

الرقم التسلسلي: .....السنة الجامعية: 2024/2023

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

أثر تبني الرقمنة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي

دراسة حالة

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطلبة:

- قصاب اميمة
- مقديش شيماء

تحت إشراف الدكتور:

- بن حمزة ياسين

السنة الجامعية: 2023/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى مساهمة الرقمنة في الحد من الإنتشار الواسع لظاهرة التهرب الضريبي، ولقد تم ذلك من خلال التطرق الى الإطار النظري للتهرب الضريبي، وتناول الرقمنة في القطاع المالي والمجال الضريبي، فضلا عن دراسة حالة مركز الضرائب(CDI) التابع لمديرية الضرائب بولاية الطارفبالاعتماد على المقابلة الشخصيةمع مسؤولبالمركز، الى جانب تحليل بيانات احصائية عن وضعية التهرب الضريبي وعملية التحصيل خلال الفترة المدروسة.

توصلت الدراسة إلى أن الرقمنة تساهمفي الحد منظاهرة التهرب الضريبي؛إذ أنها تمكّن من التحديد الدقيق للأوعية الضريبية والكشف عن التلاعبات بشكل سريع وفعال، كما أن الوسائط الرقمية كالأنظمة والبوابات الالكترونية هي البديل المستقبلي لبناء نظام جبائي عادل ومستقر سواء على صعيد التصريح أو الدفع أو التحصيل أو الرقابة.

كلمات مفتاحية: تصريح، دفع، تحصيل، رقابة، نظام، بوابة الكترونية.

Summary:

This study aimed to identify the extent about which digitization contributes to reducing the widespread phenomenon of tax evasion. This was done by addressing the theoretical framework of tax evasion, and addressing digitization in the financial sector and the tax field, as well as studying the case of the Tax Center (CDI) relatedto the Tax Directorate in the town of El-Tarf, based on a personal interview with an official at the center, in addition to analyzing statistical data on the situation of tax evasion and the collection process during the period studied.

The study found that digitization contributes to reducing the phenomenon of tax evasion. It enables precise identification of tax bases and detection of fraud quickly and effectively. Digital media, such as electronic systems and portals, are the future alternative for building a fair and stable tax system, whether at the level of declaration, payment, collection, or control.

Keywords: declaration, payment, collection, control, system, electronic portal.

شكر وتقدير

انطلاقا من قوله تعالى: **رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِين.**

الحمد الله على إحسانه والشكر على توفيقه وامتنانه، شكرا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه والصلاة والسلام على رسول الله تعظيما لشأنه، وبعد:

الحمد الله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم، من لم يشكر الناس لم يشكر الله.

أتقدم بالشكر لكل من يحمل شعلة النور والهدى وكل من علمنا حرفا أنار به دربنا.

نشكر كل شمعة تحترق في صمت ووقار لتنير درب الآخرين.

أتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى الدكتور الفاضل **بن حمزة ياسين** الذي كان مرشد ومخلص وحريص، جزاك الله عنا خير ما جزي به أمة محمد، ورفع الله قدرك في الدنيا والآخرة.

كما لا تفوتنا الفرصة بأن نقدم الشكر إلى كافة الأساتذة الكرام بجامعة الشاذلي بن جديد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والمالية وعلوم التسيير، الذين لم يبخلوا علينا بنصائحهم القيمة.

وفي الختام نشكر كل من ساعدنا في إتمام هذا العمل وشجعنا على البحث ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة صادقة أ دعاء في علم الغيب.

والحمد الله من قبل ومن بعد.

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام

(وآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ).

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون لم يكن الحلم قريبا لا الطريق كان محفوفا بالتسهيلات لكني فعلتها فالحمد لله الذي يسر البدايات وبلغنا النهايات بفضلة وكرمة.

اهدي تخرجي إلى من احمل اسمه بكل فخر الذي كان دوما بقلبي ودائما بجانبي وسندي بلا حدود

إلى من علمني أن الدنيا صراع وسلاحها العلم والمعرفة.

والدي رحمه الله

إلى المرأة التي جعلت مني فتاة طموحة وسهلت علي الصعاب بدعائها الخفي إلى القلب الحنون والشمعة التي كانت لي في الليالي المظلمة.

أمي حفظها الله

الى خيرة أيامي وصفوتها كانو لي سندا وداعمين ومشجعين دائما أزاحو عن طريقي المتاعب ممهدين الطريق زارعين الثقة والاصرار بداخلي سندي وكتفي الذي استند عليه دائما الى الذين غمروني بالحب والتوجية امدوني بالقوة إلى الذين لطالما كانوالظل لهذا النجاح.

إخوتي حفظهم الله " وائل، آية، مريم، رتاج "

إلى أصدقاء السنين وأصحاب الشدائد وملهمين نجاحي الى من رسمو بسمتي وقت الصعاب إلى من ذكروني بمدى قوتي واستطاعتي إلى الذين لا يحبطوني ويؤمنون بشجاعتي إلى الشموع التي تنير لي الطريق دوما.

صديقاتي

الى من ساعدني في كتابة واخراج هذه المذكرة

خريسي عبـــد الباسط

واخيراً من قال أنا لها "نالها" وأنا لها ان أبت رغما عنها اتيت بها ماكنت لأفعل لولا توفيق من الله ها هو اليوم العظيم هنا اليوم الذي أجريت وسنوات الدراسة الشاقة حالمة فيها حتى توالت بمنه وكرمه لفرحة التمام الحمد لله الذي به خيرا واملا إلا وأغرقنا سرورا وفرحا ينسيني مشقتي.

أميمة

إهداء

الحمد لله الذي منحنا هذه الفرصة وساعدنا في إنجاز هذا العمل الذي اتقدم به

إلى من قرنت طاعتهما بطاعة الرحمان إلى صاحب القلب الكبير ورمز الحب والكفاح الذي جعل

من الصعاب بابا للنجاح "أبي" إلى من سهرت على راحتي إلى من أنارت دربي بنصائحها

غاليتي "أمي"

إلى سندي وساندي في الدنيا بسمة فؤادي إلى إخوتي الاعزاء" يعقوب، عيسى، محمد، عبد الله

" لكل روح شاركتني دعائها وفرحها صديقاتي وأحبتي

" الحمد لله"

شيماء

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-3	تحليل أجوبة المقابلة	70-69
2-3	احصائيات التهرب الضريبي (2018 - 2021)	73
3-3	احصائيات التحصيل الضريبي(2018-2021)	75

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-3	فروع مصلحة التسيير	57
2-3	فروع مصلحة المراقبة والبحث	58
3-3	فروع مصلحة المنازعات	58
4-3	مصالح القباضة	59
5-3	نافذةpostes Liste	64
6-3	الالتزامات والتصريحات	65
7-3	العملية والمبالغ المقبوضة في قسم المحاسبة	65
8-3	حالة التهرب او النقص في التصريحات	66
9-3	كيفية استخراج الجدول الضريبي	67

قائمة الاختصارات

الاختصار	المدلول باللغة العربية	المدلول باللغة الأجنبية
CDI	مركز الضرائب	**Centre des impôts**
DGI	المديرية العامة للضرائب	**Direction générale des impôts**
DGE	مديرية كبريات الشركات	**Direction des grandes entreprises**
IRG	الضريبة على الدخل الاجمالي	**Impôts sur le revenu global**
IBS	الضريبة على أرباح الشركات	**Impôts sur les bénéfices des sociétés**
TAP	الرسم على النشاط المهني	**Taxe sur l'activité professionnelle**
TVA	الرسم على القيمة المضافة	**Taxe sur la valeur ajoutée**
SAP	النظام المعلوماتي السابق	**Système d'application et production**
NIS	رقم التسجيل الاحصائي	**Numéro d'identification statistique**
NIF	رقم التسجيل الجبائي	**Numéro d'identification fiscale**
HT	قيمة المشتريات خارج الرسم	**Valeur des achats hors taxes**

جدول المواد

المحتوى	الصفحة
ملخص.....	I
Summary.....	II
شكر وعرفان.....	III
إهداء.....	IV
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VII
قائمة المختصرات	VIII
مقدمة	أ – ج
الفصل الأول: ظاهرة التهرب الضريبي	1
تمهيد	2
المبحث الأول: التهرب الضريبي	3
المطلب الاول: مفهوم التهرب الضريبي	3
المطلب الثاني: أنواع التهرب الضريبي	4
المطلب الثالث: أسباب التهرب الضريبي	5
المبحث الثاني.ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر	9
المطلب الأول.التهرب الضريبي في التشريع الجزائر	9
المطلب الثاني. أسباب التهرب الضريبي في الجزائر	11
المطلب الثالث: أثار التهرب الضريبي في الجزائر	13

المبحث الثالث. طرق التهرب الضريبي وآليات مكافحته	16
المطلب الاول. طرق التهرب الضريبي	16
المطلب الثاني: تأثير التهرب الضريبي على الاقتصاد	17
المطلب الثالث: آليات مكافحة التهرب الضريبي	18
خلاصة	24
الفصل الثاني: رقمنة النظام الضريبي الجزائري	25
تمهيد	26
المبحث الأول: رقمنة القطاع المالي الجزائري	27
المطلب الأول: مدخل الى رقمنة القطاع المالي	27
المطلب الثاني: واقع رقمنة القطاع المالي الجزائري	29
المطلب الثالث: تأثير رقمنة القطاع المالي على الاقتصاد الجزائري	37
المبحث الثاني: رقمنة النظام الضريبي الجزائري	41
المطلب الأول: دوافع التبني الرقمي في مجال تطبيق النظام الضريبي الجزائري	41
المطلب الثاني: العوامل التي تدعم رقمنة النظام الضريبي	42
المطلب الثالث: تطبيقات الرقمنة في النظام الضريبي	43
المبحث الثالث: مزايا رقمنة النظام الضريبي وتحدياتها	46
المطلب الأول: مزايا رقمنة النظام الضريبي في الجزائر	46
المطلب الثاني: التحدياتالمباشرة لرقمنة النظام الضريبي في الجزائر	48
المطلب الثالث: التحديات الغير مباشرة لرقمنة النظام الضريبي	49

خلاصة	51
الفصل الثالث: دراسة حالة مركز الضرائب لولاية الطارف	52
تمهيد	53
المبحث الأول: تقديم مركز الضرائب لولاية الطارف	54
المطلب الأول: نبذة عن مركز الضرائب لولاية الطارف	54
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمركز	56
المبحث الثاني: واقع تطبيق الرقمنة في مجال التهرب الضريبي	61
المطلب الأول: رقمنة عمليّات التصريح والدفع	61
المطلب الثاني: رقمنة العمليّة الضريبية	62
المطلب الثالث: سيرورة العملية الضريبية الرقمية	64
المبحث الثالث. تحليل نتائج الدراسة الميدانية	68
المطلب الأول. تحليل نتائج المقابلة الشخصية	68
المطلب الثاني. دراسة حالة تهرّب ضريبي	71
المطلب الثالث: احصائيات التهرب والتحصيل الضريبيين (2018–2021)	73
خـلاصــة	77
الخاتمة	78
قائمة المراجع	87
ملاحق	91

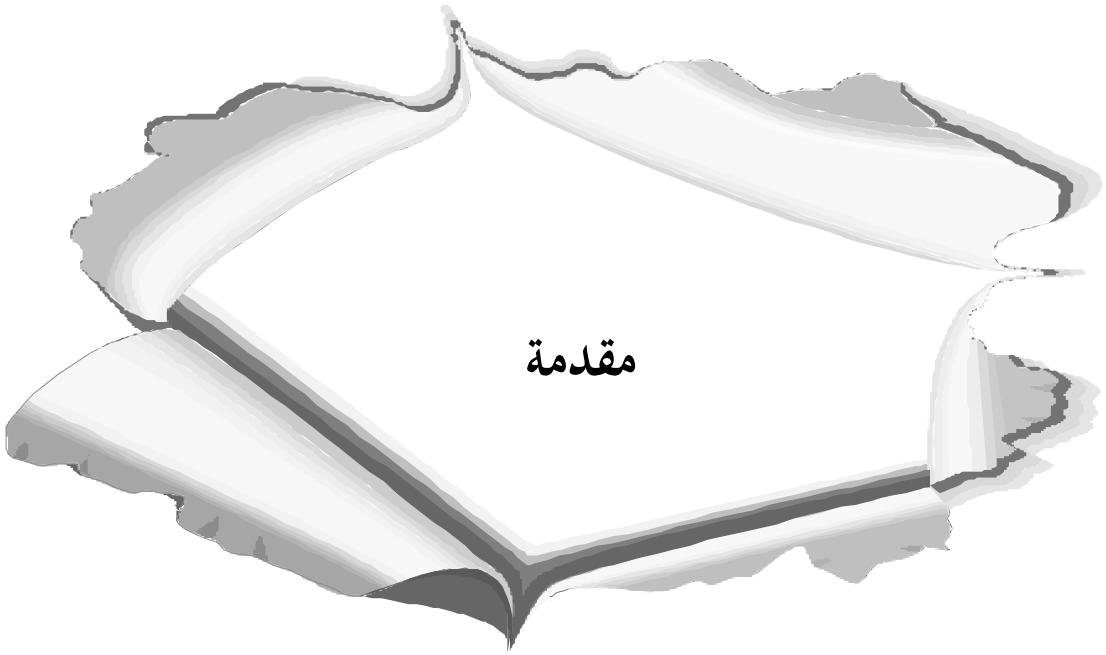

مقدمة

تعد المداخيل الضريبية من أهم التدفقات النقدية لفائدة الخزينة العمومية في الدول كافة، تختلف نسبتها باختلاف حجم رقم الأعمال والمداخيل الصافية المحققة في الاقتصاد، وتوجه لدعم مخططات التنمية وتدعيم الفئات الهشة في المجتمع. غير أن العقود الأخيرة شهدت تفاقم ظاهرة التهرب الضريبي، ومفادهاأن يتملص المكلفون مما عليهم من ضرائب ومستحقات مالية اتجاه ادارة الضريبية، ويرجع ذلك لعدة أسباب قد تكون شخصية كعدم وعي المكلفين بأهمية الضرائب بالنسبة لمجتمعاتهم، أو تعود لإدارة الجباية كالتفرقة غير الموضوعية بين مكلف وآخر، أو للتعسّف في فرض نسب الضرائب على فئة دون أخرى...، وكلها أسباب أدت الى انتشار هذه الظاهرة بشكل ملحوظ.

ونظرا للأهمية الكبيرة التي توليها الدول لمداخيل الضرائب، فإنها سعت بكافة الطرق الممكنة الى كبح الانتشار الواسع لظاهرة التهرب الضريبي سواء أكان ذلك باستعمال طرق وقائية كتوفير الراحة للمكلفين وتطبيق المساواة بينهم، أو باستعمال طرق رقابية لاكتشاف المعاملات التي يُشتبه في صاحبها السعي للتخلص من القيود الضريبية؛هذه الطرق الأخيرة تطورت من مجردانتقال الأعوان الجبائيين الى أماكن تواجد المكلّفين والوقوف الفعلي على مدى تطابق التصريحات المقدمة من طرفهممع تلك الموجودة على أرض الواقع والتي، رغماعن نجاعتها، تكون في كثير من الأحيان غير كافية. لذلك، فإن الحكومات استغلت التقدم التكنولوجي والازدهار الالكتروني وأدخلت أنظمة رقميّة إلى كافة القطاعات وعلى رأسها القطاع الجبائي والتي أدت بشكل كبير إلى إحتواء ظاهرة التهرب والتقليص من نسبه بشكل ملحوظ؛فهي في الواقع جعلّلمعاملات المكلفين تتم في إطار رقمي، على أجهزة وبرمجيات معلوماتية، مما يشير الى أن عملياتالبيع والشراء والاستيراد والتصدير ستكون بشكل إلكتروني يصعب من خلاله التلاعب في القيم والأرقام، مع التأكيد على أن الرقمنة قد لاقت استحسانا كبيرا في الاوساط الضريبية، ومن طرف المكلفين النزهاء الذين سهُلت عليهم مهمة الوفاءبواجباتهم الضريبية دون مشقة وتعسف وبشكل سلس؛مما سيجعل من الظاهرة جزء من الماضي، ويمكن من المضي في مخططات التنمية الاقتصادية بفاعلية أكبر.

1. إشكالية الدراسة

مما سبق، يتبين ان الضرائب من أهم مداخيل الخزينة العمومية، ولها دور كبير في تحسين معدلات النمو وخطط التنمية المستدامة، إلا أن الدول تواجه في هذا السياق ظاهرة اقتصادية سلبية تدعى التهرب الضريبي وتحاول كبح انتشارهامن خلال رقمنة عمليات التحصيل الجبائي التي أثبتت نجاعتها. ومن هنا، يمكن طرح التساؤل الرئيسي الذي يعبر عن جوهر البحث: ما مدى مساهمة الرقمنة في كبح الانتشار الواسع لظاهرة التهرب الضريبي؟

ولمحاولة التفصيل في الإجابة عن التساؤل الرئيسي أعلاه، تمتصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أبرز طرق التهرب الضريبي، وما هي أنجع الآليات للحد من انتشاره؟

- هل تعد رقمنة القطاع المالي عموما والمجال الضريبي خصوصا كافية للحد من التهرب الضريبي؟
- هل تمكنت الرقمنة من الحد من ظاهرة التهرب الضريبي بولاية الطارف؟

2. فرضيات الدراسة

لمحاولة الإجابة عن التساؤل الرئيسي، تمت صياغةالفرضية الرئيسية التالية: ساهمت الرقمنة بفاعلية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، وينبثق عن الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الثلاثة التالية:

- من أبرز طرق التهرب الضريبي: المعاملات الحسابية، ومن انجع الآليات للحد منه: الرقمنة؛
- تعد رقمنة القطاع المالي والمجال الضريبي خطوة مهمة ولكنها لا تكفي للحدمن التهرب الضريبي؛
- تمكنتالرقمنة تضييق مجال التهرب الضريبي بولاية الطارف.

3. أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الحالية للوصول إلى الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على أبرز مظاهر التهرب الضريبي، وأنجع الآليات للحد من انتشاره؛
- إجراء دراسة نظرية حول كفاية الرقمنة في القطاع المالي بصورة عامة، والمجال الضريبي على وجه الخصوص في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر؛
- إبراز دور استخدام الرقمنة في كبح الإنتشار الواسع لظاهرة التهرب الضريبي بولاية الطارف.

4. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء من جهة على الحاجة المتزايدة لاقتصادات الدول إلى مداخيل الضرائب، والدور الذي تلعبه في دعم مخططات التنمية المستدامة، ومن جهة ثانية إظهار الضرر الكبير الذي يحدثه التهرب الضريبي في معدلات النمو، وآليات عمل الدول على الحد من انتشاره مع التركيز حول نجاعة الاعتماد على الرقمنة وتطوير البرمجيات المعلوماتية في مواجهة هاته الظاهرة والحد من انتشارها.

5. مبررات اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب لإختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما بلي:

- دوافع ذاتية: الرغبة في معرفة أهمية الضرائب من أجل عدم التهرب منها في حالة إنشاء مشروع مستقبلي؛

- دوافع موضوعية: الانتشار المستمر لعمليات التهرب الضريبي بأشكال متغيرة، الأهمية المستمرة التي يحظى بها موضوع التهرب الضريبي في الوسط الاقتصادي، والتطور الملحوظ لاستخدامات الرقمنة في كافة مجالات الحياة الاقتصادية وضرورة مواكبة هذا التطور.

6. حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما بلي:

- حدود مكانية: تم إجراء دراسة ميدانية بمركز الضرائب التابع لمديرية الضرائب – ولاية الطارف؛
- حدود زمنية: تنحصر الحدود الزمنية للدراسة في الفترة الممتدة بين سنة 2018 وسنة 2024.

7. منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن الإشكالية، تم إتباع المنهج الوصفي وذلك من خلال توثيق العمليات والتغيرات التي حدثت نتيجةً لتبني الرقمنة، وتحديد الآثار الحالية والمستقبلية لتبني الرقمنة على مستويات التهرب الضريبي، والاجراءات الفعالة للحد منه وتحسين الامتثال الضريبي لدى المكلفين. كما تم الاعتماد على دراسة حالة مركز الضرائب التابع لمديرية الضرائب بولاية الطارف؛ أين تم استخدام المقابلة الشخصية وتحليل البيانات المقدمة من طرف المركز حول التهرب والتحصيل الضريبيين.

8. دراسات سابقة

من بين الدراسات السابقة التي تم الطرق إليها في دراستنا ما بلي:

- دراسة قوادي محمد: "**رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المنصة الجزائرية للابحاث العلمية، الجزائر، المجلد 6، العدد02، سنة 2022**."هدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على رقمنة القطاع الضريبي ومختلف المصالح الجبائية ودورها في محاربة كافة أشكال الغش والتهرب الضريبي، وهو عبارة عن دراسة تحليلية لنسب التهرب الضريبي قبل إدخال الرقمنة وبعد إدخالها. توصلت الدراسة الى أن نسب التهرب الضريبي تناقصت تدريجيا بعد إدخال عنصر الرقمنة الى القطاع؛
- دراسة محي الدين محمود عمر، بوزيان فيصل: "**عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر ودورها ف في تحسين العلاقات مع المكلفين بالضريبة"، 2022، مجلة المعيار، المنصة الجزائرية للابحاث العلمية، الجزائر، المجلد 12 العدد01، 2021**: هدفت الدراسة إلى إبراز مدى فعالية عصرنة الإدارة الجبائية وإدخال الرقمنة عليها في تحسين العلاقة بين المؤسسات الجبائية والمكلفين، حيث تم أخذ عينات من المكلفين وتحليل النتائج باستخدام أداة الاستبيان. تم

التوصل إلى أن توفير الوقت والجهد الذي تقدمه الرقمنة للمكلفين أدى بشكل كبير الى تسهيل مختلف عمليات تحصيل الضرائب، كما أدى إلى تقليص نسب التهرب الضريبي؛

- دراسة باحماوي يعقوب، مومو نبيل: "**دور الرقمنة في الحد من ظاهرة الغش والتهرب الضريبي– دراسة ميدانية لمديرية الضرائب بولاية أدرار**"، **مذكرة ماستر، جامعة أدرار (الجزائر)، 2022–2023**: هدفت الدراسة الى تسليط نظرة تحليلية حول مدى نجاعة عامل الرقمنة ودوره في مكافحة التهرب والغش الضريبي، وإبراز كيفيات وطرق مواجهة الرقمنة لهذه الظاهرة وكبح انتشارها، ولقد تم ذلك بالتركيز على الادوات والتقنيات الرقمية المستخدمة في تعزيز الشفافية والكفاءة في النظام الضريبي.توصلت الدراسة الى أن الرقمنةعامل يتسم بالنجاعةفي مكافحة التهرب والغش الضريبي، وأن الادوات والتقنيات الرقمية المستخدمة قادرة على مواجهةالظاهرة وكبح انتشارها.

9. هيكل الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى مقدمة، فصلين نظريين: تناول الفصل الأول ظاهرة التهرب الضريبي، حيث قسمناه إلى ثلاثة مباحث: مبحث أول عن الاطار النظري للتهرب الضريبي، مبحث ثانعن ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر، ومبحث ثالث عن آليات مكافحة التهرب الضريبي.تناول الفصل الثاني موضوع الرقمنة، حيث قسمناه الى ثلاثة مباحث: مبحث أول عن رقمنة القطاع المالي الجزائري، مبحث ثان عن رقمنة النظام الضريبي الجزائري، ومبحث ثالث عن مزايا رقمنة النظام الضريبي وتحدياتها.

خصص الفصل التطبيقي لدراسة حالة مركز الضرائب (CDI)التابع لمديرية الضرائب بولاية الطارف (DIW)أين تمّ استخدام أداة المقابلة الشخصية مع أحد المسؤولين في المركز بتاريخ 22 ماي 2024، دراسة ملفّ مكلّف متهرّب، وتحليل بيانات التهرّب والتحصيل الضريبيينللفترة (2018-2021)، ثمإعداد الخاتمة المتضمنة مجموعة من النتائج والتوصيات.

الفصل الأول

ظاهرة التهرب الضريبي

تمهيد

من البديهي أن كل الدول لديها قوانين وتشريعات تختلف من دولة لأخرى، لكن المتفق عليه أن كل الدول لديها نظام جبائي يفرض ضرائب على أصحاب المداخيل الكبيرة ورؤوس الأموال سواء كانت هذه الفئة أشخاصا طبيعيين أم معنويين، والتي بدورها تذهب إلى خزينة الدولة ليتم فيما بعد تحويلها نحو المشاريع الاستثمارية ودعم خطط التنمية في البلدان، لكن طفت إلى السطح ظاهرة إقتصادية خطيرة في هذا الجانب تسمى التهرب الضريبي وتتمثل في عدم قيام المكلفين بدفع الضرائب المستحقة عليهم وسعيهم جاهدين للتملص منها مستخدمين كافة الأسباب والطرق والوسائل المشروعة وغير المشروعة للوصول إلى غايتهم، ونظرا للأهمية الكبيرة التي تلعبها الضرائب في تدعيم الخزينة العمومية والإستثمارات فعدم دفعها يؤدي إلى حدوث آثار سلبية في كافة جوانب الحياة الإقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها... لذلك سعت مختلف الدول إلى محاربة هاته الظاهرة بكافة الطرق والوسائل الممكنة إنطلاقا من سن قوانين وتشريعات ردعية ووقائية وصولا إلى إدخال الرقمنة في الجانب الجبائي لكشف مختلف المعاملات المشبوهة لكبح توسع إنتشار التهرب الضريبي وضمان الأمن النقدي للخزينة العمومية وضمان دفع عجلة النمو ورفاهية السكان والحفاظ على إستقرار الأوضاع السياسية.

المبحث الأول: التهرب الضريبي

تؤكد الدراسات والإحصائيات أن التهرب الضريبي يعد من بين الظواهر الاقتصادية والمالية الشائعة في مجمل دول العالم، ولكن بنسب مختلفة تختلف من دولة لأخرى ومن زمن لآخر وتعتبر وسيلة من وسائل التخلص من الأعباء الضريبية الواقعة على الفرد المكلف بها سواء أكان شخصا طبيعيا أومعنويا.

المطلب الاول: مفهوم التهرب الضريبي

تعتبر الضريبة وسيلة مالية تتخذها السلطات العمومية لتحقيق أغراضها، فهي انعكاس للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع الذي تفرض عليه، ولكن غالبا ما يلجأ المكلف إلى تصرفات معينة وغير قانونية من أجل التخلص من دفع الضريبة المفروضة عليه عن طريق ما يصطلح عليه "بالتهرب الضريبي".

1. التعريف القانوني للتهرب الضريبي

تعددت المفاهيم والتعريفات حول ظاهرة التهرب الضريبي واختلفت وجهات النظر بالنسبة للمباحثين القانونيين، حيث يؤكدون على الجانب القانوني للتهرب الضريبي وذلك في حالة ما إذا كانت الطرق المستعملة مشروعة أو غير مشروعة، حيث عرفه البعض على أنه عدم قيام المموّل بأداء الضريبة المستحقة عليه في موعدها، ومحاولته التخلص منها باستعمال طرق تدليسيه غير مشروعة، وعدم تقيد المكلف بالالتزام القانوني المتعلق بأداء واجبه الجبائي حيث يسعى للتخلص من الضريبة من جهة، ومن جهة أخرى عدم تجاوز النطاق القانوني وعدم ارتكاب أية مخالفة.[1]

كما عرفه البعض الآخر بأنه "تلك المخالفات القانونية المتمثلة في عدم الامتثال للتشريع الضريبي، واقتناص الثغرات والنقائص الموجودة في القانون الضريبي من أجل التملص من أداء الواجب الضريبي بجميع الوسائل والأشكال سواء تعلق الأمر بالعمليات المحاسبية أو الحركات المادية، وذلك بكل أو بجزء من المبلغ الواجب دفعه للخزينة العمومية والذي تستعمله الدول في تغطية نفقاتها وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية".[2]

وانطلاقا مما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للتهرب الضريبي في الجانب القانوني "التهرب الضريبي هو نشاط غير قانوني يتجنب فيه شخص أو كيان ما دفع التزام ضريبي حقيقي متوجّب عليه عمداً وينجم عن ممارسته عقوبات كبيرة وتهم جنائية، والجدير بالذكر أن التهرب الضريبي يختلف عن التجنب الضريبي فالأول يتطلب استخدام طرق غير قانونية لتجنب دفع الضرائب المناسبة أمّا الأخير فيتطلب استخدام وسائل قانونية لخفض الالتزامات الضريبية.

[1] حسن الجندي، القانون الجنائي الضريبي، ج1، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2017، ص37.

[2] مرجع سابق، ص 38.

2. التعريف الاقتصادي للتهرب الضريبي

للتهرب الضريبي عدة مفاهيم من الجانب الإقتصادي إذ يمكن القول بأنه " قيام المكلف الخاضع للضريبة (فرد أو شركة) بعدم دفع الضرائب المستحقةللدولة، والمترتبة عن أرباحه ومداخيله وثروته، أو أي نشاط اقتصادي يمارسه والذي ينتج عنه دخل خاضع للضريبة كالاستيراد والتصدير مثلا، أو تتخفيض قيمة رقم من خلال استعمال طرق وأساليب غير مشروعة نظرا للأضرار الجسيمة التي يحدثها في اقتصاد الدولة".[1]

وكتعريف ثاني للتهرب الضريبي من الناحية الإقتصادية يجب الإشارة بأنه "ظاهرة اقتصادية وضريبية خطيرة، تتمثل في محاولة المكلف التخلص كليًا أو جزئيًا من العبء الضريبي المكلف به، وقد تصل إلى حد مخالفة نصوصه، وبالتالي عدم قيام المكلف بدفع الضريبة أو الوفاء بالتزامه كليًا أو جزئيًا تجاه الدوائر المالية، مما يؤثر في حصيلة الخزينة العامة من الضريبة، وذلك باستخدام طرق ووسائل مشروعة وغير مشروعة".[2]

وإنطلاقا من التعريفين السابقين تم التوصل إلى تعريف شامل للتهرب الضريبي من الناحية الاقتصادية إذ يمكن القول بأنه ظاهرة اقتصادية خطيرة تتمثل في قيام المكلف بالضريبة بالتحايل على الإدارة الجبائية وعدم دفع الضرائب المستحقة عليه، أو تخفيضها عن طريق تخفيض رقم أعماله بطرق مشروعة وغير مشروعة، مما يؤدي إلى إلحاق ضرر بالهوية العمومية التي تعد الضرائب من أهم مداخيلها ما يؤثر في التنمية الإقتصادية على المستوى الإقليمي والدولي.

المطلب الثاني: أنواع التهرب الضريبي

التهرب الضريبي هو مجموع السلوكيات الرامية إلى تقليص مبالغ الاقتطاعات الضريبية الواجب دفعها، فإذا كان ذلك باستخدام أدوات مشروعة فيدخل في جانب التجنب الضريبي، وإذا كان ذلك باستخدام وسائل غير مشروعة فيدخل ضمن دائرة الغش الضريبي، ويمكن اعتبار الغش الضريبي تحايلا ضريبيا غير مشروع أي أن التهرب الضريبي نوعان: الأول يستخدم فيه المكلف بالضريبة طرقا مشروعة وذلك دون انتهاكٍ للقانون وهو ما يعرف "بالتجنب الضريبي" والنوع الثاني هو الذي يلجأ فيه المكلف إلى استخدام طرق ووسائل تدليسية غير مشروعة فينتهك من خلالها القانون الضريبي، وهو ما يعرف "بالتهرب أو الغش الضريبي".[3]

---

[1] فوزي عطوي، النظم الضريبية وموازنة الدولة ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص49.

[2] فاتن محمد عبد الله، التهرب الضريبي، مقال إلكتروني متوفر على الموقع: https://ww.manhal.net، تاريخ النشر: 2020/08/11، (تاريخ الاطلاع: 2024/02/27، على الساعة: 17:12

[3] زاهية حلفاوي، نعراوي شالفة، مدى وآلية الغش الضريبي وتأثيره على الإقتصاد الوطني، رسالة ماجستير في الإقتصاد، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر، 2022، ص18.

1. التجنب الضريبي

يعرفه الخبير الاقتصادي والقانوني«**Margires**«بأنه محاولة التخلص من دفع الضريبة في حدود القانون، وهو: "الوضعية التي ينجح فيها المكلف بتقليص مبلغ الضريبة المستحقة عليه دون انتهاكِ القانون أو تقليص التزاماته الضريبية، وعليه يستفيد من الإمكانيات القانونية باستخدام الثغرات القانونية وعدم دقة النصوص الضريبية". ومن خلال هذا المفهوم، يتضح أن المكلف بالضريبة باستطاعته تجنب القيام بأداء الضريبة من الأساس بوسيلتين، الأولى: التهرب الناشئ عن الثغرات القانونية التي يستغلها المكلف بغية التملص من دفع الضريبة، الثانية: الإمتناع عن القيام بأعمال ونشاطات سواء في مجال التجارة أو الصناعة لكي لا يبحق إنتاجا خاضعا للضريبة، فيمارس نشاطات أخرى لا تدخل في إعداد الأوعية الضريبية الخاضعة للتكليف الضريبي.[1]

2. الغش الضريبي

عرّف «**مارك داسيين وباسكال مين**»التهرب من الضرائب يعني بالضرورة انتهاك قانون الضرائب من أجل الهروب كليا أو جزئيا من دفع الضريبة، أو حتى الحصول على المبالغ المستوردة من الضرائب التي لا يحق لنا الحصول عليها" أما الخبير الإقتصادي العربي حبيب عيادي فعرف الغش الضريبي بأنه مخالفة مباشرة واعية أم لا لقانون الضرائب، ويتم تحليلها على أنها من المجموعات القانونية والمحاسبية والمادية المصممة للتهرب من الضرائب، ويعرفه الفقيه الاقتصادي«**Margires**«بأنه "التخلص من الضريبة بتقديم عرض خاطئ للواقع أو تفسير مضلل".[2]

وعليه، يمكن القول بأن الغش الضريبي هو مخالفة للقانون سواء أكان عن قصد أم لا، والهدف منه هو التملص من دفع الضرائب أو التلاعب بقيمتها.

المطلب الثالث: أسباب التهرب الضريبي

إن التطرق لأسباب التهرب الضريبي لا يعني بالضرورة إحصاء كل الأسباب التي ساهمت في وجود هذه الظاهرة، وذلك نظرا لتعددها واختلاقها من دولة لأخرى، فهي ظاهرة تتزايد يوما بعد يوم بتزايد حجم النشاط الإقتصادي والكثافة السكانية وعليه سنحاول التطرق إلى بعض الأسباب الهامة التي تساهم بشكل فعال في تفاقم هذه الظاهرة.

[1] فوزي عطوي، النظم الضريبية وموازنة الدولة، مرجع سبق ذكره، ص 52

[2] رضا بوعزيزي، التهرب الضريبي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2015، ص29.

1. أسباب متعلقة بالمنظومة الجبائية

لقد عرف التهرب الضريبيانتشارا واسعاو كبيرافي السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك لعدة أسبابتتعلق بالإدارة الضريبية التي تعاني النقص والعجز المادي والبشري، وعليه سيتم التطرق إلى الأسباب المتعلقة بالنظام الضريبي المتسم بالتعقيد وعدم الإستقرار.

1.1. تعقد التشريعات الضريبية وعدم استقرارها: وذلك من خلال:

- هيكل نظام ضريبي خاطئ في بعض البلدان.
- توزيع فوضوي للسلطات بين المستويات الحكومية المختلفة.
- تعقد، وعدم وضوح التشريعات الضريبية.
- تعقد وعدم إستقرار بعض الأنظمة الضريبية مما يؤدي بالمكلف إلى عدم تقبل كل التغيرات التي يحتويها النظام، ويدفعه إلى عدم المثول للقوانين الجبائية ومحاولته المستمرة للتهرب من الضريبة.[1]

2.1. نقص العدالة الضريبية: إنلعدالة النظام الضريبي دور كبير في التقليل من ظاهرة التهرب الضريبي، فإذا اقتنع المكلف بعدالة النظام الجبائي سوف يدفع ما عليه من التزامات طواعية. ويقصد بالعدالة الضريبية التوزيع العادل للأعباء الضريبية بين أفراد المجتمع، لأن التهرب يؤدي إلى الإضرار بالمكلفين الذين يتحملون بصدق وإخلاص العبء الضريبي. مما يخل بمبدأ العدالة إلى جانب إعطاء المتهرب ميزة أكبر على غيره من دافعي الضرائب، أي أن التهرب يضر نسبيا بالمكلفين الذين لا يحاولون التخلص من الالتزام الضريبي، وذلك بتحميلهم مزيدا من الضرائب عند رفع سعر الضريبة، أو فرض ضرائب أخرى جديدة من أجل تعويض النقص عن تملص البعض، وهذا ما يضعف النسيج الاجتماعي بازدياد الفئات المتهربة جراء عدم مساهمتهما في تحمل الأعباء العامة وحصولها على دخول كبيرة عن طريق توظيف ثرواتهم في الاقتصاد الأسودالذي لا يخضع للأحكام القانونية، في حين لا يحصل أصحاب المداخيل المشروعة على أية فائدة. وهنا تتجلى حقيقة التهرب الضريبي وذلك في شعور الأمناء ممن يتحملون العبء الضريبي بالظلم، ويبدؤون هم أيضا في التهرب مما يحدث تآكلا في القاعدة الضريبية ويؤدي إلى إنهيار النظام الضريبي.[2]

[1] رشيدة بن كردة، أثر التهرب الضريبي على التنمية الاقتصادية – دراسة حالة مديرية الضرائب، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص تدقين محاسبي، جامعة مستغانم، الجزائر، 2017، ص15.

[2] رضا بوعزيزي، مرجع سبق ذكره، ص31.

2. أسباب خاصة بالإدارة الجبائية

باعتبار الإدارة الجبائية همزة وصل بين المكلف والخزينة العمومية، لا بد لهاته الأخيرة أن ترقى للمستوى المطلوب والمنوط لها في تحصيل الضرائب بمختلف أنواعها دون أن تواجه في ذلك تعقيدات وعراقيل، وبغية الوصول إلى إدارة جبائية متكاملة لا بد من تدارك بعض النقائص والتي تتمثل أساسا في الإمكانيات البشرية من خلال توظيف موظفين أكفاء ذوي خبرة في العمل والمعاملة، وأن تتوفر على إمكانيات مادية من تجهيزات ومقرات تسهل من عملية فحص وتحصيل الضرائب ومواجهة التملص الضريبي بكل أنواعه.

1.2. ضعف الإمكانيات البشرية: ويتجلى هذا العنصر في مظهرين:

- الجانب الكمي (العددي): والمقصود به عدد الموظفين فمن المفروض أن يجاري عددهم عدد الملفات المطروحة للمعالجة، اي تباين بين هذين العاملين يؤدي إلى نتائج سلبية ووجود نقائص كنقص المراقبين المتخصصين ونقص حملات المتابعة والرقابة.
- الجانب النوعي (التأهيل): إن وراثة إدارة مشلولة من الإستعمار بموظفين قليلي الخبرة والتأهيل يُعد عاملا مساهما في تفشي التهرب الضريبي، إلا أن عامل الإستعمار يبقى نسبيا فعدم فاعلية السياسة الضريبية راجع إلى غياب سياسات تكوينية منظمة ومنهجية، ضف إلى ذلك ضعف الدورات التكوينية المسطرة من الإدارة لتمكين الأعوان من الإلمام بأنواع الضرائب والرسوم وكذا عمليات التحقيق والتحصيل، وبالتالي فهي مشكلة يجب حلها قبل التطرق لظاهرة التهرب الضريبي هو نقص محفزات الترقية ونظام الأجور؛ إذ تعد أجور موظفي القطاع متدنية الشيئ الذي يحفز بعض الموظفين إلى إنتهاج سلوكات تعود عليهم بربح يجعل من رواتبهم شيئا بسيطا، والمتمثلة في الرشوة التي يحصلون عليها من المكلفين الراغبين في التملص مقابل مساعدتهم في التهرب الضريبي، وذلك سواء عن طريق تقديم إمتيازات غير مشروعة لهم أو عدم الإحصاء الصحيح للوعاء الضريبي للمكلف، والرشوة تعد طعنا في شرف الوظيفة وتؤدي إلى عدم التفاني والإخلاص في العمل وخيانة المهنة.[1]

2.2. ضعف الإمكانيات المادية: يعد ضعف الإمكانيات المادية عقبة في طريق الإصلاحات الجبائية، لأن الهدف منها (الإصلاحات) غالبا ما يكون من أجل السرعة في التعامل ومواكبة ما يجري من تطورات، من أجل الوصول إلى التحصيل الجيد، وعلى أكمل وجه للأوعية الضريبية ومن العقبات المادية نذكر ما يلي:

- وسائل النقل: حيث يلجأ الأعوان إلى استعمال وسائلهم الخاصة في أغلب الأحيان من أجل أداء مهامهم.
- نقص الأجهزة التقنية التي تستخدم لمعالجة المعطيات: من أجل المتابعة الجيدة لملفات المكلفين في أوقات قياسية.

[1] مصطفى عوادي، رحال ناصر، الغش والتهرب الضريبي في النظام الجزائري، مكتبة ين موسى السعيد للنشر والتوزيع، الوادي، الجزائر، 2018، ص11.

لذلك أصبح من المهم إصلاح الإدارة الضريبية بتوفير كل ما يتطلبه الأمر لمواكبة التغييرات التشريعية والعدد المتزايد للملفات من عامل بشري ذو خبرة وكفاءة وأجر مادي محترم، وكذا توفير الأجهزةوالمعدان للعمل على تبسيط أنظمة الضرائب وضمان إمكانية تطبيقها بفعالية في ظل إقتصاد يتميز بتعدد قطاعاته، فلا فائدة من نصوص حديثة مقابل إدارة ضريبية عاجزة ومشلولة لا تلبي أدنى شروط الخدمة .[1]

3. أسباب متعلقة بالمكلف

غالبا ما تحيط عدة ظروف بالمكلف تدفعه إلى التهرب إلتزاماته تجاه الخزينة العمومية والتي تندرج ضمن أسباب ذاتية نفسية وأخلاقية أو عقائدية فضعف الوعي الجبائي والمستوى الأخلاقي للمكلف هو ما يجعله يميل إلى عدم دفع الضريبة، وإقتناع المكلف بأهمية الضريبة ودورها في التنمية الإقتصادية للبلاد أمر لا بد منه حتى يمكننا القول أن إصلاح المنظومة الضريبية وترقية الإدارة الجبائية كان لهما جدوى من أجل مواكبة التغيرات الداخلية والخارجية، وجعل الضريبة تؤدي دورها الأساسي بشكل يبعث الطمأنينة، وفيما يلي مختلف الأسباب المتعلقة بالمكلف: [2]

1.3. **ضعف الوعي الضريبي**: الوعي الضريبي للمكلف يتعلق بمستوى إدراكه لإلتزاماته الضريبية الشيئ الذي يساعد على اتساع نطاق الظاهرة في أذهان المكلفين، وهذا راجع للعامل التاريخي خاصة في الدول التي كانت خاضعة للإستعمار والتي كانت شعوبها تعاني من دفع الضرائب للدول المستعمرة بطريقة قصرية وغير شرعية، مما أدى بهم التملص من الضرائب وهو ما توارثته الأجيال، كما أن للجانب الديني دور في إبقاء الأفراد ثرواتهم خاملة، حتى يصعب الوصول إليها ضريبيا وتقتصر نسبة الضريبة على تلك المسجلة.

2.3. **الضغط الجبائي على المكلف**: يعني الجبائي فرض ضرائب مختلفة ومتعددة على المكلف تتجاوز إمكانياته المادية، دون مراعاة حالته ومدى تأثير فرض الضرائب بطريقة غير قانونية وغير مدروسة على المكلف مما يجبره على التخلي عن التزامه الضريبي ومحاولته المستمرة التملص من الضريبة، وهذا ما يجب على الإدارة الضريبية الحذر منه والعمل على كسب ثقة المكلف وإرضاءه وعدم تجاوز النطاق القانوني والمعقول في فرض الضرائب، مما سيؤدي حتما إلى تحسن العلاقة بين المكلف بالضريبة والمنظومة الجبائية وبالتالي الحد من التهرب الضريبي وتحصيل الضرائب بطريقة سلسة ومتوازنة.

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 2003، ص155.

[2] أمين سلابي، بلهادي اسامة، أساليب وطرق مكافحة التهرب والغش الضريبي، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة المدية، الجزائر، 2019، ص17.

المبحث الثاني: ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر

تؤكد الدراسات والإحصائيات أن التهرب الضريبي يعد من بين الظواهر الضريبية والمالية الشائعة في جميع دول العالم بما فيها الجزائر، ولكن بنسب تختلف من دولة إلى أخرى ومن زمن إلى آخر. وتعتبر وسيلة من وسائل التخلص من الأعباء الضريبية الواقعة على كاهل الفرد المكلف بها سواء أكان شخصا طبيعيا أم إعتباريا.

المطلب الأول: التهرب الضريبي في التشريع الجزائر

1. تعريف التهرب الضريبي في الجزائر

مثلما يحدث في بقية دول العالم، يتمثل التهرب الضريبي في عدم قيام الممول بدفع الضريبة المستحقة في الوقت المحدد أو التخلص منها بطرق غير قانونية، وقد عرّف المشرع الجزائري التهرب الضريبي بأنه محاولة الممول تجنب دفع الضريبة وعدم الالتزام القانوني بأدائها، حيث يسعى الممول إلى التخلص منها دون انتهاك صريح للقانون الضريبي أو باستخدام أساليب احتيالية، كما وصفه بعض الباحثين بأنه "مخالفات قانونية تتجسد في عدم الامتثال للتشريع الضريبي أو استغلال الثغرات القانونية للتهرب من أداء الواجب الضريبي بطرق متنوعة، سواء من خلال التلاعب في العمليات المحاسبية أو الحركات المالية"، يشكل التهرب الضريبي تهديدًا لخزينة الدولة التي تعتمد على عائدات الضرائب لتحسين معدلات النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات.

كتعريف شامل ومتضمن لكافة ما جاء به الباحثون يمكن القول أن التهرب الضريبي في الجزائر هو سلوك غير قانوني يقوم من خلاله المكلف ضريبيا بالإحتيال على القوانين والنظم التشريعية الجبائية الصادرة عن الإدارة الجبائية من أجل عدم سداد الضريبة المستحقة عليه كليا أو جزء منها خلال الفترة المحددة لها.[1]

2. صور التهرب الضريبي في التشريع الجزائر

التشريع الجزائريمثل العديد من الدول، يسعى إلى مكافحة التهرب الضريبي من خلال تحديد صور مختلفة له وتطبيق عقوبات صارمة على المخالفين. تتضمن صور التهرب الضريبي في الجزائر ما يلي: [2]

1.2. عدم التصريح بالدخل: يقوم بعض الأفراد والشركات بإخفاء جزء من دخلهم أو كلّه عن السلطات الضريبية. يتم ذلك من خلال عدم تسجيل المبيعات أو الإيرادات في السجلات المحاسبية، أو عدم الإفصاح عن مصادر دخل إضافية مثل الإيجارات أو الأرباح من الاستثمارات، هذا النوع من التهرب يقلل من الإيرادات الضريبية للدولة ويعني أن الشخص أو الشركة يدفعون أقل مما ينبغي عليهم دفعه.

[1] حيزية بوزورة، بوزيدي كاهنة، التهرب الضريبي في الجزائر وآليات مكافحته، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بجاية، الجزائر، 2019، ص10.
[2] مرجع سابق: ص15

2.2.تقديم بيانات زائفة: يقوم بعض المكلفين بتقديم إقرارات ضريبية تحتوي على معلومات غير صحيحة، يمكن أن يشمل ذلك تضخيم النفقات، مثل الإبلاغ عن نفقات تشغيلية وهمية أو مبالغ فيها، لتقليل الأرباح الخاضعة للضريبة، أو قد يشمل ذلك الإبلاغ عن إيرادات أقل من الحقيقة، هذه الممارسات تضر بقدرة الحكومة على تحصيل الأموال اللازمة لتمويل الخدمات العامة.

3.2.استخدام الفواتير الوهمية: يستخدم بعض الأفراد والشركات فواتير مزورة أو مضللة لخلق نفقات غير حقيقية أو للتلاعب بالإيرادات، قد يتفقون مع موردين لإصدار فواتير بمبالغ أكبر من الواقع، أو قد يستخدمون فواتير لشركات وهمية لا وجود لها، هذا النوع من التلاعب يساعد في تقليل الوعاء الضريبي بشكل غير قانوني.

4.2.التلاعب في الدفاتر المحاسبية: بعض المكلفين يلجأون إلى تعديل أو إخفاء السجلات المحاسبية لمنع اكتشاف الإيرادات الحقيقية أو النفقات الفعلية، يمكن أن يتضمن ذلك عدم تسجيل بعض العمليات التجارية أو حذفها أو تعديل تفاصيلها، هذه الممارسات تجعل من الصعب على السلطات الضريبية إجراء تقييم دقيق للإيرادات والنفقات، مما يؤدي إلى تهرب من دفع الضرائب.

5.2.التلاعب في التصنيفات الضريبية: يلجأ بعض المكلفين إلى تغيير تصنيف أنشطتهم التجارية أو طبيعة الأعمال التي يقومون بها للحصول على مزايا ضريبية غير مستحقة، مثلاًقد يصنفون أنشطتهم تحت فئة معفاة من الضرائب أو فئة تستفيد من تخفيضات ضريبية خاصة، رغم أن نشاطهم الفعلي لا يتناسب مع هذه التصنيفات. هذا النوع من التلاعب يستغل الفجوات في التشريع الضريبي للحصول على مزايا مالية غير مشروعة.

6.2.التحويلات المالية غير القانونية: بعض الشركات والأفراد يقومون بتحويل الأموال إلى الخارج أو بين الحسابات البنكية بشكل غير قانوني بهدف إخفاء الأرباح الحقيقية أو تقليل المبالغ التي يمكن تتبعها من قبل السلطات الضريبية، تشمل هذه التحويلات استخدام حسابات في بلدان تعتبر ملاذات ضريبية أو استخدام طرق معقدة لإخفاء الأصول والأموال. هذه الممارسات تجعل من الصعب على الحكومة تتبع التدفقات المالية وتحقيق العدالة الضريبية.

تتخذ السلطات الضريبية في الجزائر خطوات للحد من هذه الممارسات من خلال تعزيز نظم الرقابة والتفتيش، وتطبيق عقوبات صارمة على المخالفين، وتطوير التشريعات لتقليل الفجوات التي يمكن أن يستغلها المتهربون من الضرائب.

2. تجريم التهرب الضريبي في التشريع الجزائري

يُجرم القانون الجزائري التهرب الضريبي من خلال النصوص القانونية التالية:

- القانون رقم 06-06 المتعلق بالقانون الضريبي العام: ينص هذا القانون على أن "أي شخص طبيعي أو معنوي يُثبت عليه التهرب من أداء الضريبة، يعاقب بالحبس لمدة تتراوح بين سنة وسنتين وبغرامة تعادل ضعف الضريبة المتهرب منها."
- القانون رقم 09-11 المتعلق بالضريبة على القيمة المضافة: ينص هذا القانون على أن "أي شخص يُثبت عليه التهرب من أداء الضريبة على القيمة المضافة، يعاقب بالحبس لمدة تتراوح بين ستة أشهر وسنتين وبغرامة تعادل عشرون ضعف الضريبة المتهرب منها."

المطلب الثاني: أسباب التهرب الضريبي في الجزائر

لقد لوحظ منذ بداية الألفية الجديدة تزايد التهرب الضريبي في الجزائر، وذلك راجع لعدة أسباب إقتصادية، إجتماعية، سياسية وحتى تاريخية خاصة بالمكلف، وكذلك بعض الأسباب المتعلقة بالإدارة الضريبية وقوانينها التي تساهم في بعض الأحيان في زيادة تفاقم وإنتشار ظاهرة التهرب الضريبي في التراب الوطني .

1. أسباب متعلقة بالمكلف بالضريبة

إذا كان السبب الظاهر للتهرب الضريبي هو رغبة المكلف في الإحتفاظ بأمواله وعدم التنازل عنها للدولة، فإن دوافع المكلف في تصرفاته بهذا الشكل وقدرته في الوصول إلى تحقيق رغبته تتوقف على مجموعة من الأسباب التي زادت من حدة ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر، نذكر منها: [1]

1.1. العامل التاريخي

لقد كانللعامل التاريخي الذي مرت به الجزائر منذ الإحتلال العثماني إلى غاية الإحتلال الفرنسي أثر كبير في تفشي ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر، ففي عهد الأتراك كانت الضريبة تدفع من أجل تأدية مصالح الأمراء، أما في العهد الفرنسي جعلت الضريبية أداة لزيادة ثروات الإستعمار واستعمال عائدتها لفائدة إقتصاد الدولة الفرنسية كل هذه الإستبدادات رسخت في أذهان الجزائريين فكرة أن الضريبة عبارة عن ظلم لذلك إتجه معظمهمنحو التهرب منها.

[1] ريا الشيخ ومحي الدين عمرو- المالية العامة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 2019، ص ص 22 -23

2.1. الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمكلف

الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمكلف تعد من أهم أسباب التهرب الضريبي، بحيث أنه كلما ارتفعت القدرة الشرائية للأفراد وازدادت مداخيلهم قلل ذلك من التهرب الضريبي، كما يتمكن المنتجين من نقل وتحويل منتجاتهم إلى المستهلك بسهولة، أما ضعف القدرة الشرائية وعدم القدرة على تغطية التكاليف الشخصية مع وجود البطالة كلها ظروف تساعد في زيادة حجم التهربالضريبي.

3.1. شعور الفرد بثقل العبء الضريبي

يعتبر ثقل العبء الضريبي من العوامل المهمة التي تدفع المكلفين إلى التهرب من الضريبة وذلك راجع إلى تنامي دور الدولة في الجانب الجبائي وتحميل المكلفين أحيانا أعباء ضريبية تكون مجحفة بحقهم وغير عادلة، وهذا يؤدي إلى زيادة الأعباء الضريبيةعلى المواطن وزيادة إحساسه بثقلها، مما يشجعه على التملص من أداء الضريبة والتفنن في إعطاء الحجج التي تبرر تهربه من أداء الضريبة.[1]

4.1. قلة الوعي الضريبي لدى بعض المكلفين في الجزائر

من الأسباب الهامة والتي ساهمت في إستفحال ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر وإنتشارها بشكل كبير قلة الوعي في صفوف المكلفين بالضريبة وعدم إدراكهم لمدى أهمية الضريبة بالنسبة للدولة والمجتمع على حد سواءفهي تساعد الدولة على تمويل نفقاتها الموجهة نحو مختلف المشاريع التنموية والاستثمارية من جهة وتضمن للمواطنين بما فيهم المكلفين بالتمتع والإستفادة من تلك المشاريع من جهة أخرى.[2]

2. أسباب متعلقة بالإدارة الضريبية

باعتبارها وسيطا بين السلطة التشريعية الجبائية والمكلفين بالضرائب، تلعب الإدارة الضريبية دورا كبيرا في مواجهة المدّ المتزايد للتهرب الضريبي، ولكنها تؤدي في بعض الأحيانإلى تفاقم هاته الظاهرة وذلك في الحالات الآتية: [3]

- **ضعف الوسائل المادية:** أي عدم توفر الإدارة الجبائية على بنية تحتية ووسائل مادية تساعدها في تيسير عملية تحصيل الضرائب.
- **محدودية الوسائل البشرية:** سواء من حيث الكم أو النوع، فالكم يتمثل في عدم توفر الإدارة الجبائية على عدد مناسب من الأعوان يغطون حجم متطلبات تحصيل الضرائبوالنوع يتمثل في عدم كفاءة بعض أعوان الإدارة الضريبية.

---

[1] ريا الشيخ ومحي الدين عمرو، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 30

[2] حيزية بوزورة، كاهنة بوزيدي، التهرب الضريبي في الجزائر واليات مكافحته، مرجع سبق ذكره، ص21.

[3] عبد القادر زهاني، التهرب الضريبي في الجزائر وآليات مكافحته، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2018، ص48.

- تعقد الإجراءات الإدارية والتنظيمية: وكما تمت الإشارة إليه سابقا تتجلى هذه النقطة في صعوبة تقدير الوعاء الضريبي بالشكل الصحيح، بالإضافة إلى تعقد إجراءات تحصيل الضرائب مما يساهم في تزايد رغبة المكلفين في التملص من الضرائب؛
- نقص الثقة بين المكلف والإدارة الضريبية: ويعتبر ذلك من أكبر الأسباب التي تدفع المكلفين إلى التملص من أداء واجبهم الضريبي، وذلك نظرا لعدم ثقتهم بالإدارة الضريبية سواء بسبب معاملات سابقة معهم، أو لتدخل طرف ثالث يسهم في إنهيار الثقة بين الطرفين.

3. أسباب تشريعية

تلعب التشريعات الضريبية دورا كبيرا في إنتشار ظاهرة التهرب الضريبي على المستوى الوطني نظرا لكثرة التعديلات التي طرأت وتطرا بشكل مستمر على التشريعات الجبائية التي تؤدي إلى إستفحال الظاهرةويمكننا أن نجمل هذه الأسباب في النقاط التالية:

- تعقد التشريعات الجبائية وعدم إستقرارها: يعود تعقد التشريعات الجبائية في الجزائر إلى تعدد النصوص الضريبية وما تحتويه من تخفيضات واعفاءات، وكثرة التعديلات التي تطرأ بين الفترة والأخربوالتي تؤدي إلى تعقد القوانين والنظم التشريعية الجبائية التي يصعب على بعض المكلفين فهمها.
- ضعف نظام العقوبات المطبق: وهو ما يجعل المكلفين غير مهتمين بأداء الضريبة لأنهم غير معرضين لعقوبات رادعة والسبب ضعف القوانين العقابية.
- وجود ثغرات كثيرة في التشريعات الجبائية: والتي تسهل على المكلفين عملية التملص من أداء الواجب الضريبي وعدم السداد من خلال إستغلال هاته الثغرات للوصول إلى آليات تسمح لهم التملص بطريقة قانوينة.[1]

المطلب الثالث: أثار التهرب الضريبي في الجزائر

التهرب الضريبي في الجزائر يترك أثارًا سلبية عميقة على الاقتصاد الوطني، حيث يؤدي إلى تقليل الإيرادات الحكومية مما يضعف القدرة على تمويل المشاريع التنموية والخدمات العامة، كما يساهم في زيادة عدم المساواة الاقتصادية، حيث يتحمل المواطن العادي العبء الأكبر من الضرائب مقارنة بالشركات والأفراد الذين يتهربون من دفعها، وبمكن تقسيم هاته الأثار إلى ما يلي:

1. آثار إقتصادية

وهي الأبرز والأهم نظرا للأهمية الكبيرة للاقتصاد في إستقرار الدول، ومن أهم الأثار الاقتصادية ما يلي:

[1] حيزية بوزورة، كاهنة بوزيدي، التهرب الضريبي في الجزائر واليات مكافحته، مرجع سبق ذكره، ص24.

1.1. إعاقة المنافسة الاقتصادية

باعتبار الجزائر واحدة من الدول السائرة في طريق النمو، فإنها تعتمد بشكل كبير على مداخيل الضرائب في تمويل مختلف نشاطاتها ومشاريعها الإقتصادية من أجل رفع معدلات النمو والرفاهية الإقتصادية، وبالتالي فالتهرب الضريبي سيؤثر بشكل كبير على خزينة الدولة ويؤدي إلى عدم قدرتها على تمويل مشاريعها، وبالتالي خروجها من سباق المنافسة الإقتصادية

2.1. ظهور أزمة رؤوس الأموال

يخفي المكلفون بالضريبة أرباحهم الحقيقية ولا يصرحون بها أمام الإدارة الجبائية، وذلك بهدف التملص من دفع الضرائب المفروضة عليهمفهم يلجؤون إلى طرق عديدة تساعدهم على القيام بذلكإذ نجد أن المتملص يعمل على الاكتناز عن طريق حفظ أمواله بعيدا عن السوق النقدية لمدة طويلة، ويمكنه أيضا اللجوء إلى شراء سندات الخزينة أو إستثمارات معينة صعبة المراقبة كالمجوهرات والتحف الغنية...، وبالتالي تحقيق ندرة في السيولة النقدية وقلة في رؤوس الأموال المتداولة في الأسواق النقدية ما يعود بالضرر على الإقتصاد الوطني.

3.1. التأثير على الصناعة الوطنية

يؤدي التهرب الضريبي إلى زيادة النقد المتاح بين أيدي المتهربين مما يدفعهم إلى زيادة إنفاقهم الإستهلاكي وزيادة إقبالهم على السلع المستوردة والأجنبية أحيانا، والتي تسعى حكومات الدول النامية كالجزائر إلى محاربتها من أجل حماية الصناعة الوطنية وبالتالي، فالتهرب الضريبي يؤدي إلى الإضرار بالصناعة الوطنية والإقبال أكثر على الصناعات المستوردة.[1]

2. آثار مالية

يعتبر التهرب من دفع الضرائب عملا يعاقِب عليه القانون، لأنه يحرم الدولة من مداخيل جد هامة تستخدم في تمويل مختلف المشاريع التنموية، ويترتب عن التهرب الضريبي آثارا مالية كبيرة يمكن أن نلخصها في النقاط التالية:

- زيادة في الأسعار بصفة غير طبيعية، وإضعاف القدرة التنافسية الدولية للمنتوج المحلي.
- نقص القدرة الشرائية للمواطنين وتدهورها.
- انخفاض الصادرات الذي يؤدي إلى القصور وعدم الحصول على العملة الصعبة، وخلق مشاكل عويصة في التعاملات المالية.
- زيادة الدّيْن العام بسبب اضطرار الدولة إلى اللجوء إلى المؤسسات التمويلية العالمية كمجموعة البنك الدولي.[2]

[1] حيزية بوزورة، كاهنة بوزيدي، التهرب الضريبي في الجزائر واليات مكافحته، مرجع سبق ذكره، ص27.

[2] حيزية بوزورة، كاهنة بوزيدي، مرجع سابق، ص28

3. آثار اجتماعية

نظرا لعدم إستفادة الدولة من مداخيل الضرائب بسبب تملص المكلفين من أدائها، وبالتالي عدم قدرتها على إنجاز المشاريع والخطط التنموية، فإنهينتج عن ذلك آثارا اجتماعية سيئة تتلخص فيما يلي:

- انتشار الفقروضعف القدرة الشرائية بسبب الغلاء المفرط في الأسعار دون زيادة في الأجور.
- انتشار البطالة وقلة فرص العمل بسبب عدم قيام الدولة بالمشاريع التنموية التي تعمل بدورها على توفير مناصب شغل للمواطنين.
- انتشار الآفات الاجتماعية بين صفوف الشباب بسبب البطالة.
- قلة المرافق العمومية التي يستفيد منها الفرد والمجتمع على حد سواء، كالمدارس والمستشفيات التي يتم تمويلها أحيانا من عادات الضرائب.[1]

4. آثار سياسية

من المتفق عليه أن هناك علاقة وطيدة بين الجانب المالي والجانب السياسي، ومما سبق لاحظنا وجود آثارا مالية سيئة للتهرب الضريبي، وبالتالي يمكننا أن تستنتج بأن ذلك سيخلف حتما ~~آثار~~ سياسية نستعرضها فيما يلي: [2]

- انتشارالمعارضةالتي تناهض بعدم العدل بسبب عدم القدرة على العيش بكرامة؛
- تدخل أطراف خارجية في القضايا السياسية للدولة، وذلك بسبب الاقتراض من المؤسسات الدولية التي تستغل المواقف للتدخل في شؤون البلدان؛
- زعزعة الاستقرار السياسي وسيادة الدولة على أقاليمها.

[1].حيزية بوزورة، بوزيدي كاهنة، مرجع سابق، ص29

[2]: حيزية بوزورة، كاهنة بوزيدي، التهرب الضريبي في الجزائر واليات مكافحته، مرجع سبق ذكره، ص 30.

المبحث الثالث: طرق التهرب الضريبي وآليات مكافحته

تسعى الجزائر كغيرها من دول العالم إلى وضع أسس وتدابير من أجل محاربة كافة أشكال التملص الضريبي، كما تسعى بكل جهد إلى ردع من يحاول ذلك سواء أكان المكلف شخصا طبيعيا أو معنويا.

المطلب الاول: طرق التهرب الضريبي

كما سبقت الإشارةفإن التهرب الضريبي من الأفعال التي تتطلب تحايلا وتلاعبا، بحيث يستغل المكلف بالضريبة الذي يريد التملص منها جميع الفرص، ويسلك كافة السبل للوصول إلى غايته سواء بطريقة مشروعة أو غير مشروعة؛ إذ يقوم بمراقبة النصوص الضريبية ومحاولة إيجاد الثغراتوإستغلالها من اجل عدم دفع الضريبة، ولمعرفة كيفية محاربة التهرب الضريبي وجب أولا معرفة طرقه.[1]

1. التهرب عن طريق المعاملات المحاسبية

من الطرق الأكثر شيوعا في مجال التهرب الضريبي التلاعب بأرقام وقيم المعاملات المحاسبية من طرف المكلفين بمساعدة أطراف أخرى تابعين للإدارة الجبائية وذلك بطريقتين إما تخفيض الإيرادات أو تخفيض التكاليف.

1.1. تخفيض الإيرادات

تعد الطريقة الأحسن والأكثر استعمالا، والتي من خلالها يعتمد المكلف على تخفيض الوعاء الضريبي والتخلص من دفع الضريبة كليا، ويتجسد هذا التخفيض في البيع دون فواتير، أي البيع نقدا، وألا يترك أي أثر لهذه العملية. هذه الطريقة تمكنه من إخفاء جزء كبير من رقم أعماله، وتسجيل قيمة العمليات المحاسبية بأقل من قيمتها الحقيقية وهذا بعد الإتفاق مع الزبون.[2]

2.1. تخفيض التكاليف

للمكلف حق الخصم لبعض التكاليف والأعباء من الربح الخاضع للضريبة وهذا عندما تكون موضوعة في صالح نشاط المؤسسة ولها علاقة مباشرة بالنشاط بالإضافة أن تكون في حدود السقف الذي حدده القانون، ويسعى المكلفون الغير نزهاء لإستغلال هذه الميزة من أجل التهرب من دفع الضريبة وذلك عن طريق قيامهم بما يلي: [3]

---

[1] علي حبيب، التهرب الضريبي أنواعه وأسبابه، محاضرات، كلية التربية للعلوم المالية، جامعة الأنبار، العراق، 2022، ص15.

[2] رضا بوعزيزي، التهرب الضريبي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص34.

[3] خالد عيادة عليمات، التهرب الضؤيبي اسبابه واشكاله وطرق الحد منه، مقال متوفر على الموقع:https://www.asjp تم الإطلاع عليه بتاريخ 2024/03/17، على الساعة 00:13.

- تقديم فواتير مزورة لإدارة الجمارك من أجل تخفيض قيمة الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة المستخلصة على السلع المستوردة؛
- تخفيض قيمة الدخل الخاضع للضريبة عن طريق تخفيض حجم التكاليف الذي بطبيعة الحال سينشأ من خلالها أرباح أكبر تخضع للضريبة.

2. التهرب عن طريق عمليات مادية وقانونية

يعتمد هذا النوع من التهرب على ممارسة عمليات وهمية للحصول على محاسبة دون فواتير، كما يمارس المكلف عدة نشاطات دون إعلام الإدارة الجبائية، وهذا بإخفاء جزء من البضاعة التي يتم بيعها.

1.2. نوع العمليات المادية

يقصد به خلق وضعية قانونية مخالفة للوضعية الحقيقية، ويتمثل في إخفاء سلع أو مواد أولية تخضع في الواقع للضريبة سواء أكان هذا الإخفاء كليا أو جزئيا. فأما الإخفاء الجزئي فيتمثل في إخفاء جزء من أملاكه أو من المخزنات التي تخضع في الواقع للضريبة، ليعادبيعها في السوق السوداء.

وأما الإخفاء الكلي حين يقوم أصحاب المشاريع بإنشاء مصانع صغيرة في المناطق الريفية ليصعب الوصول إليها، وبالتالي فإن الإنتاج المحصل عليه يباع دون فواتير، ويسمى "بالاقتصاد السري أو غير الشرعي وهو بعيد عن كل مراقبة، وهكذا تحرم خزينة الدولة من إيرادات مالية هامة يمكن أن تستعمل لتمويل مختلف المشاريع التنموية".[1]

2.2. التلاعب في تصنيف الحالات القانونية

يتم ذلك عن طريق قيام مؤسسة ما بتصنيف مبيعات خاضعة للضريبة كمبيعات معفية منها وذلك عن طريق التحايل على الإدارة الجبائية من خلال وثائق وفواتير مزيفة من أجل ضمان عدم إكتشاف اعوان الرقابة الجبائية لها، و كذا توزيع الشركة لأرباحها على المساهمين في شكل رواتب وأجور لينخفض بذلك معدل الضريبة حينما يتعلق بالرواتب والأجور لأن هنالك تخفيضات واعفاءات ضريبية عندما تتحول نسب من الأرباح إلى عمولات ورواتب للموظفين.

المطلب الثاني: تأثير التهرب الضريبي على الاقتصاد

تأثير التهرب الضريبي على الاقتصاد يعكس تداعياته السلبية على استقرار النظام المالي والاقتصادي للدولة، يؤدي التهرب إلى تقليل الإيرادات الضريبية المتاحة للحكومة، مما يؤثر على قدرتها على تمويل البرامج الاجتماعية والاقتصادية وتطوير البنية

[1] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، الجامعة الجديدة، مصر، 2013، ص179.

التحتية، يؤدي التهرب إلى تشويه المنافسة العادلة بين الشركات وتقويض الثقة في النظام الضريبي، مما يعيق الاستثمارات ويضعف النمو الاقتصادي ويتمثل تأثير التهرب الضريبي على الاقتصاد: [1]

1.هدر الموارد المالية للدولة: التهرب الضريبي يؤدي إلى هدر الموارد المالية للدولة بشكل ملحوظ، حيث ينخفض حجم الإيرادات الضريبية التي يمكن أن تستخدمها الحكومة لتمويل الخدمات العامة والمشاريع التنموية، هذا النقص في الإيرادات يمكن أن يؤدي إلى تأخر أو إلغاء مشاريع البنية التحتية المهمة مثل بناء الطرق والمدارس والمستشفيات، مما يؤثر سلبًا على جودة حياة المواطنين ويعوق التنمية الاقتصادية.

2.إعاقة التنمية الاقتصادية: سهم التهرب الضريبي في إعاقة التنمية الاقتصادية من خلال تقليل قدرة الحكومة على تمويل البرامج والمشاريع التنموية. عدم توفر الأموال الكافية للاستثمار في القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية يعوق تحقيق التنمية المستدامة ويؤثر سلبًا على فرص العمل ومستويات المعيشة.

3.خلق بيئة غير عادلة للمنافسة: التهرب الضريبي يخلق بيئة غير عادلة للمنافسة بين الشركات، حيث تكتسب الشركات التي تتهرب من الضرائب ميزة تنافسية غير عادلة على حساب الشركات التي تلتزم بدفع الضرائب، هذا يمكن أن يؤدي إلى خروج الشركات الملتزمة من السوق بسبب عدم قدرتها على المنافسة، ويقلل من فرص الشركات النزيهة في النمو والتوسع.

4.إضعاف الثقة في النظام الضريبي: يؤدي التهرب الضريبي إلى إضعاف الثقة في النظام الضريبي والحكومة بشكل عام. عندما يشعر المواطنون والشركات بأن هناك تفاديًا للضرائب دون محاسبة، يقل احترامهم للقوانين والمؤسسات، مما يؤدي إلى زيادة معدلات التهرب الضريبي وتفاقم المشكلة في دائرة متسارعة. تقليل الثقة في النظام الضريبي يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الامتثال الطوعي لدفع الضرائب وزيادة التهرب الضريبي، مما يؤثر سلبًا على القدرة التنافسية للاقتصاد واستقراره.

المطلب الثالث: آليات مكافحة التهرب الضريبي

تعتمد الجزائر كغيرها من دول العالم على الضريبة من أجل زيادة مداخيل الخزينة وإنجاز مشاريع تنموية في مختلف مجالات الحياة، وتعاني في المقابل من ظاهرة التهرب الضريبي. ومن أجل مكافحة إستفحال هذه الظاهرةوضع المشرع الجبائي جملة من الآليات لكل من المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية من أجل حماية الحقوق العامة والخاصة.

[1] حسين مصطفا حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2018، ص83

1. الآليات الوقائية

إن الوقاية أنجع أسلوبلمعالجةالتهرب الضريبي، وتتضمن هذه الوقاية إرساء أخلاقيات جبائية ضرورية لإرساء وعي لدى المكلفين، مما يساهم في تحصيل الضرائب بشكل سلمي ومتحضر، ومن الأساليب الوقائية المعتمدة في الجزائر نذكر ما يلي:

1.1. تحسين فعالية النظام الضريبي

يجب العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بربط وتحصيل الضرائب، فضلا عن صياغة التشريع الجياتي بأسلوب يسهل على المكلفين فهمه، ويجب أن يتسم النظام الضريبي بالشفافية في إجراءات فرض الضرائبوتقييم رقم الأعمال، ويساهم الاستقرار الضريبي في وضوح التشريع، ويتعقد التشريع لكثرة التعديلات التي تطرأ عليه في حالة عدم الإستقرار، لذلك يجب العمل على تبسيط التشريعات الضريبية بالإضافة إلى وضوحها بالقدر اللازم من أجل مكافحة التهرب الضريبي.[1]

2.1. ارساء نظام ضريبي عادل

يعد إحساس المكلف بالتعسف الضريبي ضمن اهم الأسباب التي تؤدي الى استفحال ظاهرة التهرب الضريبي، ولمعالجة هاته المشكلة وضع المشرع الجزائري مجموعة من القوانين من اجل تحقيق نظام ضريبي عادل، مراعيا شمولية الضريبة واعتدال معدلاتها من جهة وكذا تجنب الازدواج الضريبي او تقديم اعفاءات ضريبية غير مدروسة من جهة أخرى والذي سيؤدي حتميا إلى إحساس المكلفين بالعدالة ما يدفعهم إلى الوفاء وبالتزاماتهم تجاه المؤسسة الضريبية.[2]

2: الوسائل الرقابية لمكافحة التهرب الضريبي

عملت الجزائر بدورها إلى تنويع وسائل وطرق مكافحة التهرب الضريبي ومن أهم هذه الوسائل الآليات الرقابية التي تعد ربما أهم هذه الطرق نظرا للدور الفعال والكبير الذي تلعبه في مراقبة وكشف مختلف المعاملات المشبوهة قبل فوات الأوان. وتتعد آليات مكافحة التهرب الضريبي في الجانب الرقابي والمتمثلة فيمايلي:

1.2. الرقابة والتحقيق الجبائيين

تعتبر الرقابة الجبائية ضرورة حتمية لمواجهة المد الضريبي المتزايد، كما أنها تكنسي أهمية بالغة في الجزائر كغيرها من البلدان وذلك نظرا لطبيعة النظام الضريبي السائد والذي يعتمد على التصريحات المقدمة من طرف المكلفين والتي تحتمل الصدق والكذب، لذلك وجب على الإدارة الجبائية إجراء حركات ميدانية لمراقبة نشاط المكلفين ومقارنة ما تمت ملاحظته

[1] مليكة معاشو، آليات مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، مذكرة ماستر في الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون جبائي، جامعة سعيدة، الجزائر، 2016، ص38.

[2] رانية بيروك، فاطمة الزهراء فيثة، المحددات السلوكية للتهرب الضريبي في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة جيجل، الجزائر، 2022، ص22.

بخصوص نشاطهم الإقتصادي مهما كان نوعهومقارنته بالتصريحات المقدمة من طرف المكلفين وإيجاد الفروقات التي تؤدي إلى التهرب الضريبي.[1]

وعليهفالرقابة الجبائية هي عبارة عن مجموعة من العمليات الشكلية والمادية المنجزة من طرف أعوان الإدارات الضريبية للتأكد من صحة العمليات والمعلومات المقدمة من طرف الأشخاص المكلفين سواء أكانوا أكانواأشخاصا طبيعيين أو معنويين، وكما تم ذكره، فإن السلطات العمومية أعطت لإدارة الجباية عدة حقوق تخوّلها القيام بمهمامها على أكمل وجه بهدف محاربة التهرب الضريبي، وتتمثل هذه الحقوق في:

- حق الاطلاع على مختلف الوثائق والفاتورات التي تخص المكلفين من أجل تحديد الوعاء الضريبي؛
- حق المعاينة: وهو حق أعوان الرقابة الجبائية في الذهاب إلى مقر نشاط المكلف بالضريبة وبحضوره من أجل إجراء معاينة ميدانية لمقر نشاطه؛
- حق الرقابة: وهو من أهم الصلاحيات الممنوحة للإدارة الجبائية، والتي تمكنها من التحديد الصحيح لحجم الوعاء الضريبي ومقارنته بتصريحات المكلفين.

2.2. التنسيق بين الادارات

تعمل الجزائر على مكافحة التهرب الضريبي بكل أنواعه وطرقه، وقد أدركت أن ذلك لن يتم إلا بالتنسيق بين مختلف إداراتها من أجل العمل بشكل منظم تعاوني ومتناسق، وتتجلى صور التعاون في هذا المجال بين:

- التنسيق بين إدارة الضرائب وإدارة الجمارك، وتتجلى صور التعاون بينهما في قيام مديرية الجمارك بصفتها مسؤولة عن عمليات الإستيراد والتصدير بالإبلاغ عن مختلف تعاملات المكلفين في هذا المجال؛
- التنسيق بين إدارة الضرائب ومديريات التجارةبما أن التجار ينتمون إلى مديرية التجارة، فهُم بدورهم مكلفون ضريبيون ينتمون إلى مديرية الضرائب، وبالتالي يجب العمل بشكل منسق بينهما وتزويد كل طرف بالمعلومات اللازمة؛
- التنسيق بين إدارة الضرائب والجهات القضائية إذ تلجأ الإدارة الجبائية إلى الجهات القضائية في حالة عدم الوصول إلى حل ودي مع المكلفين.[2]

[1] عبد الرحمان حاشي، مكافحة التهرب الضريبي في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص قانون أعمال، جامعة الجلفة، الجزائر، 2017، ص 28.
[2] علي بودلال، ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر وسياسات التعامل معها – دراسة تحليلية، محاضرات، جامعة تلمسان، الجزائر، 2023، ص211.

3.2. التعاون الدولي

تعمل الجزائر على محاربة التهرب الضريبي بكل أنواعه، وبطبيعة الحال هناك أفراد مكلفون ضريبيا متواجدون خارج الوطن ويمارسون نشاطات إقتصادية، كما أن هناك أجانب يستثمرون في الجزائر وينتج عن نشاطهم مداخيل خاضعة للضريبة، مما استوجب على الدولة اللحاق بالركب العالمي في محاربة التهرب الضريبي الدولي. وتتجلى صور التعاون بين الجزائر وغيرها من الدول في: [1]

- تبادل مختلف المعلومات بين الجزائر وغيرها من الدول بخصوص نشاطات المكلفين؛
- الإبلاغ التلقائي من الجانبين لتدفقات رؤوس الأموال الخاصة بالمكلفين من أجل تحديد الوعاء الضريبي؛
- تبادل المنافع والخبرات والاستنجاد ببعض الأعوان الأكفاء بين الطرفين في حالة الحاجة لذلك.

4.2. الرقمنة الجبائية

نظرا للتطور الكبير الحاصل في الساحة الجبائية العالمية، تم التحول من مكافحة التهرب الضريبي بالطرق التقليدية إلى إدخال الرقمنة، وقد جمعت الرقمنة الجبائية بين الطرق الوقائية والرقابية معا، إذ من جهة، تعمل على توفير كل الوسائل والتسهيلات من أجل ضمان راحة المكلفين وتسهيل عملية التحصيل عليهم، ومن جهة أخرى هناك برمجيات رقمية حديثة بإمكانها كشف مختلف الملابسات. وسيتم فيما يلي التعرف على ماهية الرقمنة ودورها في محاربة التهرب الضريبي:

- **تعريف الرقمنة الجبائية**

أصبحت الرقمنة مرتبطة بتطور المجتمعات في عصرنا الحاضر، فهي تعتبر الوسيلة الأكثر أهمية لنقل المجتمعات النامية إلى مجتمعات أكثر تطورا، حيث تساهم بطريقة مباشرة في بناء مجتمع جديد ينطوي على أساليب وتقنيات جديدة للاقتصاد الرقمي الذي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تعرف الرقمنة الجبائية بأنها "مجموعة من الأدوات التقنية الحديثة والمتطورة، تعمل على جمع وتخزين ومعالجة المعلومات واسترجاعها وايصالها باستخدام تقنيات الاتصال الحديثة وذلك بهدف تطوير الإدارة الجبائية وزيادة التحصيل الضريبي ومحاربة كافة السبل التي تؤدي إلى استفحال ظاهرة التهرب الضريبي".[2]

[1] زايد شيخ، اليات مكافحة التهرب الضريبي، مقال متوفر على الموقع www.fastercapital.com تم الإطلاع عليه بتاريخ 2024/03/17، على الساعة 12:23

[2] حمزة بوشيبان، عادل بن سعد الله، دور الرقمنة في عصرنة الإدارة الجبائية: نظام جبايتك نموذجا، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية والمالية والتجارية، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، 2023، ص07.

- **أهمية الرقمنة في القطاع الجبائي**

للرقمنة الجبائية دوركبير في كبح إنتشار ظاهرة التهرب الضريبي وذلك راجع لما تقدمه من تسهيلات للمكلفين من جهة، وتسهيلات لأعوان الرقابة الجبائية من جهة أخرى وتتمثل أهم أدوار الرقمنة الجبائية في النقاط التالية: [1]

- التطوير الكامل لعمل الإدارة الضريبية باستعمال أنظمة الإعلام الآلي واستحداث عن بعد مما يسمح من تحقيق رضا المكلفين بالضريبة من جهة ومحاربة كل أشكال الغش والتهرب الضريبي من جهة أخرى بضبط عدد أكبر للمتعاملين الاقتصاديين؛
- منح أقصى مستويات المرونة للمسيرين بالإدارة الجبائية في أداء عملهم الإداري والجبائي، من سهولة تسيير ملفات المكلفين بالضريبة دون أخطاء وبجهد أقل وفي أسرع وقت ممكن، وسهولة مراقبة مختلف عملياتهم التي يقومون بها؛
- توسيع مجال تطبيق الضريبة من سهولة الإحصاء الجيد للمكلفين بالضريبة من خلال جمع المعلومات الجبائية اللازمة بالاتصال والتنسيق الآلي والسريع مع مختلف الهيئات والقطاعات الاقتصادية لإيجاد مكلفين بالضريبة جدد.

ونظرا للأهمية الكبيرة التي تلعبها الرقمنة في القطاع الجبائي سواء في توفير الوقت والجهد على العميل وتقديم تسهيلات كبيرة له، أو مساهمتها في زيادة نسب التحصيل الضريبي ومحاربة كافة أشكال التهرب أدخلت الجزائر كغيرها من الدول الرقمنة في المؤسسات الجبائية وهو ما أدى إلى تقليص نسب التهرب الضريبي بشكل ملفت.

3. الوسائل العقابية

باعتبار مداخيل الخزينة العمومية الناتجة عن الضرائب ركيزة محورية في الاقتصاد الوطني وكذا تدعم بفعالية كبيرة خطط التنمية في كافة المجالات، تتخذ الدولة في بعض الحالات إجراءات عقابية أكثر صرامة قد تصل إلى عقوبة السجن من فترات قصيرة إلى طويلةحسب نسب وطرق التهرب الضريبية، وكل هذه الإجراءات إن دلت على شيء فهي تدل على مدى التأثير السلبي للتهرب الضريبي وما ينتج عنه من مشاكل اقتصادية، اجتماعية وسياسية. ففي حالة عدم التوصل إلى حل سلمي بين المكلف والإدارة الجبائية، تلجأ هذه الأخيرة إلى فرض عقوبات متفاوتة الدرجات حسب نسبة وطريقة التهرب الضريبي، وتتمثل هذه العقوبات في: [2]

- الغلق المؤقت لمقر نشاط المكلف بالضريبة؛
- مصادرة بعض السلع وما ينتج عن ذلك من خسائر للمكلف؛
- تسجيل المكلفين المتملصين في بطاقة معلوماتية كمتهربين ضريبين مما يحرمهم من الكثير من حقوقهم المدنية وغيرها؛

[1] فارس دبابلية، عادل محرز، رقمية الإدارة الجبائية ودورها في زيادة التحصيل الضريبي- دراسة حالة مديرية الضرائب لولادة تبسة، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية والمالية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة تبسة، الجزائر، 2023، ص32.

[2] فاتح أحمية، أسباب التهرب الضريبي وآليات مكافحته، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، 2018، ص85.

- سحب التوطين المصرفي بالنسبة للمستوردين وما ينتج عن ذلك من خسارتهم لنشاطهم التجاري وإنهيار مكانتهم في السوق؛
- الغلق النهائي لمقر نشاط المكلف المتهرب ضريبيا في حالة إستمراره في موقفه بعدم دفع الضريبة.

خلاصة

تم التوصل إلى أن التهرب الضريبي ظاهرة اقتصادية تؤثر سلبيا على الخزينة العامة للدول، إذ بقوم أصحاب النفوذ بتوظيف أموالهم في مشاريع تعود عليهم بعوائد كبيرة، لكنّ بعضهم يقومون بمعاملات مشبوهة ويستخدمون كل الطرق لتجنب دفع الضرائب التي تفرض على أرباحهم، وهذا يرجع لعدة أسباب منها أسباب تاريخية وأسباب تتعلق بالإدارة الجبائية وأسباب تتعلق بالمكلف شخصيا، وهذا ما دفع الدول بما فيهم الجزائر إلى وضع أسس وتدابير تبدأ من الوقاية من وقوع التهرب الضريبي، ثم الإنتقال إلى مرحلة الرقابة الجبائية والتي شهدت مؤخرا إدخال عنصر الرقمنة الذي كان له الدور الأكبر في كبح إنتشار التهرب الضريبي، وفي حالة عدم التوصل إلى حل ودي يتم اللجوء إلى الأسلوب الردعي حيث تفرض عقوبات مختلفة الشدة على المكلفين حسب درجة التهرب.

الفصل الثاني

رقمنة النظام الضريبي الجزائري

تمهيد

في العقود الأخيرة، شهد العالم تطورًا هائلًا في مجال التكنولوجيا والاتصالات، وقد أدى هذا التطور إلى تغييرات جذرية في مختلف القطاعات، بما في ذلك القطاع الضريبي، وفي هذا السياق بدأت الدول في تبني وتطبيق أنظمة ضريبية رقمية تهدف إلى تحسين الكفاءة والشفافية وتبسيط الإجراءات الضريبية.

وفي الجزائر فإن تبني رقمنة النظام الضريبي يُعتبر جزءًا أساسيًا من جهود الحكومة لتحقيق التحول الرقمي وتعزيز الشفافية والكفاءة في الإدارة المالية، حيث تمتلك الجزائر موارد ضريبية هامة، وتحتاج إلى نظام ضريبي يكون متطورًا وفعالًا لإدارة هذه الموارد بكفاءة ونزاهة، تتضمن جهود تبني رقمنة النظام الضريبي في الجزائر إطلاق منصات إلكترونية وتطبيقات متخصصة تسهل على المواطنين والشركات تقديم الإقرارات الضريبية، ودفع الضرائب، والحصول على معلومات ضريبية، والتواصل مع الإدارة الضريبية بشكل مباشر وآمن، كما تشمل هذه الجهود تطبيقات تعتمد على التكنولوجيا لرصد وتحليل البيانات الضريبية، ومكافحة التهرب الضريبي، وتحسين جودة الخدمات الضريبية، من المتوقع أن يسهم تبني رقمنة النظام الضريبي في الجزائر في تعزيز الشفافية والنزاهة، وتحسين كفاءة جمع الضرائب وتقليل التهرب الضريبي، كما يمكن أن يسهم في تحفيز الاستثمار وتعزيز الثقة في النظام الضريبي والحكومة.

المبحث الأول: رقمنة القطاع المالي الجزائري

تتجهالجزائرنحورقمنةقطاعها المالي بخطى ثابتة ومتسارعة، حيث تعمل على استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحسين الخدمات المالية وتيسير الوصول اليها. تعتبر هذه الخطوة جزء من جهود الحكومة لتحفيز التنمية الاقتصادية وتعزيز الشفافية والكفاءة.

المطلب الأول: مدخل الى رقمنة القطاع المالي

تعني تبني التكنولوجيا الرقمية في جميع جوانب العمل المالي، بهدف تحسين الخدمات المالية وتيسير الوصول اليها للمواطنين والشركات، هذا يساعد على تعزيز الشفافية والكفاءة في ادارة الاموال وتعزيز التنمية الاقتصادية.

1. تعريف رقمنة القطاع المالي

رقمة القطاع المالي تشير إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية والحوسبة السحابية في مجال الخدمات المالية فيما يلي أهم المفاهيم المتعلقة برقمنة القطاع المالي: [1]

- **التمويل الرقمي**: يشير إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية، مثل الهواتف الذكية والإنترنت، لتوفير الخدمات المالية بطرق مبتكرة وفعالة، مثل الدفع الإلكتروني، والتمويل النقال، والتمويل الجماعي، والبنوك الرقمية، وغيرها؛
- **التحويلات المالية الرقمية**: تشير إلى إرسال الأموال عبر الحدود باستخدام التكنولوجيا الرقمية، مما يوفر وسائل فعالة ومنخفضة التكلفة لنقل الأموال بين الأفراد والجهات في مختلف البلدان؛
- **العملة الرقمية**: هي عملة مشفرة تعتمد على التقنيات الرقمية، مثل التشفير، وتسمح بإجراء المعاملات المالية عبر الإنترنت بطريقة آمنة ومتوزعة دون الحاجة إلى وسيط مركزي مثل البنوك؛
- **التمويل اللامركزي**: يشير إلى نظام مالي يعتمد على التقنيات الرقمية لتوفير خدمات مالية دون الحاجة إلى وسيط مركزي، مثل البنوك، من خلال استخدام العقود الذكية على البلوكشين؛
- **المالية**: تعتمد على استخدام التكنولوجيا والابتكار لتحسين وتسهيل الخدمات المالية التقليدية، مثل الدفع الإلكتروني، وإدارة الثروات، والتمويل الأصغر، والتأمين، وغيرها؛
- **التأمين الرقمي**: يشير إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية، مثل البيانات الضخمة، لتحسين عمليات تقديم الخدمات التأمينية، بما في ذلك عمليات التحقق، والتسعير، وإدارة المطالبات؛

[1] احمد قداري، ، **رقمنة القطاع المالي**، مقال متوفر على الموقع:https://www.amf.org.ae/ar/tags/rqmnt-alqta-almaly، تاريخ النشر: 2020/10/11، (تاريخ الزيارة: 2024/02/22، التوقيت: 14:30).

- **البنوك الرقمية:** هي مؤسسات مالية تقدم خدمات بنكية بشكل كامل عبر الإنترنت دون الحاجة إلى فروع فعلية، مما يوفر للعملاء الوصول السريع والمريح إلى الخدمات المالية.

بشكل عام تعد رقمنة القطاع المالي مهمة لتحسين كفاءة الخدمات المالية وتوفير بيئة اكثر امانا وشفافية للجميع.

2. أهداف رقمنة القطاع المالي:

رقمة القطاع المالي تهدف إلى تحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف التي تعزز الفعالية والكفاءة في تقديم الخدمات المالية وتعزيز الوصول إليهذه الخدمات.[1]

- **تحسين الوصول إلى الخدمات المالية:** يهدف التحول إلى الخدمات المالية الرقمية إلى توفير وصول أوسع للأفراد والشركات إلى الخدمات المالية، بما في ذلك الحسابات المصرفية، والتمويل، والتأمين، وغيرها، خاصة في المناطق النائية أو التي يصعب الوصول إليها؛
- **تحسين الكفاءة والفعالية:** من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية والتحول إلى العمليات الإلكترونية، يمكن تحسين كفاءة عمليات البنوك والمؤسسات المالية، مما يقلل من التكاليف ويزيد من سرعة تنفيذ المعاملات؛
- **تقليل التكاليف:** يمكن لرقمة القطاع المالي أن تقلل من التكاليف العامة لتقديم الخدمات المالية، بما في ذلك تقليل التكاليف التشغيلية للمؤسسات المالية والحكومية، وبالتالي تقديم خدمات بتكلفة أقل للمستهلكين؛
- **زيادة الشفافية والأمان:** يمكن أن تزيد التقنيات الرقمية مثل التشفير والبلوكشين من شفافية وأمان العمليات المالية، مما يقلل من مخاطر الاحتيال والتلاعب ويزيد من ثقة الأفراد والشركات في النظام المالي؛
- **تعزيز التنمية الاقتصادية:** من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات المالية وتقديمها بشكل أفضل وأرخص، يمكن لرقمة القطاع المالي أن تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية، عبر تمكين الأفراد والشركات من استثمارات أفضل وإدارة مواردهم بشكل أكثر فعالية؛
- **تعزيز الابتكار والتنافسية:** يمكن أن تشجع رقمة القطاع المالي على تحفيز الابتكار وتطوير خدمات جديدة ومبتكرة في مجال الخدمات المالية، مما يزيد من التنافسية ويحسن من تجربة المستخدمين.

3. مجالات رقمنة القطاع المالي

رقمة القطاع المالي تشمل مجموعة واسعة من المجالات والتطبيقات التي تستهدف تحسين وتحول الخدمات المالية بواسطة التكنولوجيا الرقمية ومن بين اهم المجالات الرئيسية لرقمة القطاع المالي: [2]

[1] احمد فتحي الحيت، **مبادئ الإدارة الالكترونية**، ط 01، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص23.

[2] فريد كورتيل، **الإدارة الالكترونية**، ط 01، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2015، ص 18.

- **الخدمات المصرفية الرقمية:** تتضمن تقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والتطبيقات المصرفية المحمولة، مثل فتح الحسابات، وإدارة الحسابات، وإجراء المعاملات المالية، وتقديم القروض والتمويل الشخصي؛
- **خدمات الدفع الإلكتروني:** يتضمن استخدام وسائل الدفع الرقمية مثل البطاقات الائتمانية وبطاقات الخصم، والمحافظ الإلكترونية، وتطبيقات الدفع عبر الهاتف المحمول، وخدمات الدفع عبر الإنترنت، لإجراء المعاملات بسهولة وأمان؛
- **التمويل الجماعي:** يشمل استخدام المنصات الرقمية لجمع الأموال من مجموعة كبيرة من الأفراد أو الشركات لتمويل مشاريع أو أفكار جديدة، سواء كانت مشاريع تجارية أو اجتماعية؛
- **التحويلات المالية الدولية:** يتمثل هذا المجال في استخدام التكنولوجيا الرقمية لتسهيل وتسريع عمليات تحويل الأموال عبر الحدود بتكاليف أقل مما كان عليه في السابق؛
- **التمويل اللامركزي:** يشير إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية، مثل العقود الذكية على البلوكشين، لتوفير خدمات مالية تقليدية من دون الحاجة إلى وسيط مركزي، مثل القروض، والإيداعات، وتداول الأصول؛
- **التحول الرقمي:** يتعلق بتقديم خدمات التأمين باستخدام التكنولوجيا الرقمية، مثل البيانات الضخمة والتحليل الذكي، لتقديم سياسات تأمين مخصصة وتسهيل عمليات الطلب والمطالبات؛
- **التمويل المالي والتداول الإلكتروني:** يشمل استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحليل الأسواق المالية واتخاذ القرارات الاستثمارية، بالإضافة إلى تقديم منصات إلكترونية لتداول الأسهم والعملات والسلع؛
- **التخطيط المالي الشخصي:** يتعلق بتقديم أدوات وخدمات رقمية لمساعدة الأفراد في إدارة مواردهم المالية، ووضع خطط للميزانية والادخار والاستثمار؛
- **التقدّم على القروض والتمويل:** يتضمن تقديم طلبات للحصول على القروض والتمويل عبر الإنترنت بطريقة سهلة وسريعة باستخدام التكنولوجيا الرقمية؛
- **التشفير والعملات الرقمية:** يشمل استخدام التقنيات الرقمية، مثل البلوكشين والعملات المشفرة، في تحقيق التحويلات المالية وتأمين المعاملات وتوفير الوسائل المالية البديلة؛

المطلب الثاني: واقع رقمنة القطاع المالي الجزائري

يشهد تطورا ملحوظا مع تبنى التكنولوجيا الرقمية في الخدمات المصرفية والتامينية، ولكن لا يزال هناك حاجة لمزيد من الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية وتعزيز الوعي الرقمي لدى الجمهور لتعزيز التنمية المستدامة للقطاع المالي.

1. الإجراءات المتخذة لرقمنة القطاع المالي

اتخذت الجزائر عدة إجراءات لتعزيز وتعزيز عملية رقمنة القطاع المالي، وتشمل هذه الإجراءات ما يلي: [1]

- **تطوير البنية التحتية التكنولوجية:** تركز الحكومة على تطوير البنية التحتية التكنولوجية، بما في ذلك شبكات الاتصالات والإنترنت، لتمكين توفير الخدمات المالية الرقمية بشكل أفضل وأوسع نطاقاً؛
- **تشجيع التحول إلى الدفع الإلكتروني:** سواء عبر البطاقات الائتمانية، التحويلات البنكية عبر الإنترنت أو استخدام تطبيقات الدفع الإلكتروني؛
- **تطوير البنوك الرقمية والتقنيات المالية الحديثة:** يتم تعزيز البنوك الرقمية وتقنيات التكنولوجيا المالية الحديثة لتحسين تجربة العملاء وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية؛
- **تنظيم العملات الرقمية الخاصة:** تعمل السلطات الجزائرية على وضع إطار تنظيمي للعملات الرقمية الخاصة، بهدف توفير بيئة آمنة ومنظمة لتداول العملات الرقمية؛
- **تعزيز الأمن السيبراني وحماية البيانات المالية:** ذلك من خلال تطبيق معايير الأمان والتشفير وتعزيز الوعي بأهمية حماية المعلومات؛
- **تطوير التشريعات والسياسات الرقمية:** يتم تحديث التشريعات والسياسات المالية لمواكبة التطورات التكنولوجية وتوفير الإطار القانوني اللازم لتطبيق الابتكارات المالية الرقمية؛
- تتعاون الحكومة والقطاع المصرفي والشركات التكنولوجية في الجزائر معاً لتعزيز عملية رقمنة القطاع المالي وتحقيق التحول الرقمي في البلاد.

2. التحديات التي تواجه رقمنة القطاع المالي:

تتمثل التحديات التي تواجه رقمنة القطاع المالي في الجزائر ما يلي:

1.2. البنية التحتية الرقمية

تعاني الجزائر من نقص في البنية التحتية الرقمية، خاصة في المناطق الريفية والنائية، مما يحد من إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية. يتسبب انقطاع التيار الكهربائي المتكرر في تعطل عمل الخدمات المالية الرقمية ويؤثر سلبًا على تجربة المستخدمين في الحصول على الخدمات المالية عبر الإنترنت[2].

---

[1] أحمد وشان، بوعزوز بن علي، **الاصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية بالاشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 17، جانفي 2017، ص ص67-69، تاريخ النشر: 2017/1/1.

[2] فايد لعزيز، اهمية الرقمنة لانعاش الاقتصاد وترشيد استخدام الموارد المالية، مقال متوفر على الموقع https://www.aps.dz/ar/economie/147753-2023-08-08-18-57-08، تاريخ النشر 2019/07/10 تمت الزيارة بتاريخ 2024/02/18، التوقيت:18:12

2.2. الوعي

يعاني دافعو الضرائب في الجزائر من قلة الوعي بأهمية رقمنة الخدمات المالية، مما قد يؤدي إلى مقاومة استخدام الخدمات المالية الرقمية، بالإضافة إلى ذلك، قد تكون هناك قلة في الوعي بين المواطنين بشكل عام حول مخاطر الخدمات المالية الرقمية، مما قد يعرضهم للاحتيال والاستغلال، من المهم تعزيز التوعية والتثقيف بين الجمهور حول فوائد ومخاطر الخدمات المالية الرقمية لضمان استخدام آمن وفعال لهذه الخدمات[1].

3.2. المهارات

تواجه الجزائر تحديات في مجال المهارات، حيث يعاني القطاع المالي من نقص الكوادر المؤهلة في مجال التكنولوجيا المالية، هذا النقص يقلل من قدرة المؤسسات المالية على تقديم خدمات مالية رقمية عالية الجودة، مما يعرقل عملية الرقمنة وتطورها في البلاد، بالإضافة إلى ذلك، تواجه الشركات صعوبة في جذب المواهب المؤهلة في مجال التكنولوجيا المالية، وذلك بسبب نقص الحوافز المالية والفرص الوظيفية المجزية، من المهم تطوير استراتيجيات لتعزيز التعليم والتدريب في هذا المجال، بالإضافة إلى توفير بيئة عمل تشجع على الابتكار والتطور المستمر للموارد البشرية المتخصصة في التكنولوجيا المالية[2].

5.2. التنظيم

تظهر التحديات في مجال التنظيم عندما لا تكون التشريعات والقوانين ذات صلة بالخدمات المالية الرقمية مواكبة للتطورات التكنولوجية السريعة، هذا النقص في التنظيم قد يعيق عملية الابتكار في مجال الخدمات المالية الرقمية، حيث يجد المؤسسات صعوبة في تقديم حلول جديدة ومبتكرة، بالإضافة إلى ذلك، يواجه الجهات التنظيمية صعوبة في مراقبة الخدمات المالية الرقمية بشكل فعّال، مما قد يهدد استقرار النظام المالي ويعرضه للمخاطر المحتملة. يتطلب هذا تطوير وتحديث التشريعات والقوانين بما يتناسب مع التطورات التكنولوجية الحديثة وضمان سلامة وشفافية النظام المالي الرقمي[3].

5.2. الأمن السيبراني

تزداد مخاطر الهجمات الإلكترونية على الخدمات المالية الرقمية، مما قد يؤدي إلى سرقة البيانات المالية الحساسة للمستخدمين وتعريضهم للخطر المالي. يشكل نقص الخبراء في مجال الأمن السيبراني عاملاً مقلقاً، حيث يقلل من قدرة المؤسسات المالية على تأمين وحماية أنظمتها من الهجمات الإلكترونية والتصدي للتهديدات السيبرانية بفعالية. تلك

---

[1] **نفس المرجع**

[2] أحمد عليوشان بلعزوزين، **مرجع سبق ذكره**، ص70.

[3] بوزيدة حميد، حميدوش علي، **اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة"المتطلبات والعوائق" تجارب دولية**، المجلة العالمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 08 العدد ، 01، (ديسمبر، 2020) ، ص63.

التحديات تتطلب تعزيز استراتيجيات الأمن السيبراني وتطوير القدرات التقنية والتدريب المستمر للكوادر العاملة في هذا المجال، بهدف مواجهة التهديدات الإلكترونية بكفاءة وحماية البيانات المالية للمستخدمين بشكل أفضل[1].

6.2. التكلفة

تزيد الخدمات المالية الرقمية من تكلفة تطويرها وتقديمها، مما قد يقلل من قدرة المؤسسات المالية الصغيرة على تقديم هذه الخدمات والمنافسة بفعالية في السوق، بالإضافة إلى ذلك، يرتفع تكلفة استخدام الخدمات المالية الرقمية بالنسبة للمستخدمين، مما يقلل من جاذبيتها ويقيّد انتشارها واعتمادها بين الجمهور، هذا التحدي يتطلب من الجهات المعنية تطوير سياسات تحفيزية وتخفيض التكاليف، بالإضافة إلى ابتكار أساليب جديدة لتحقيق التكاليف المنخفضة في تقديم الخدمات المالية الرقمية وجعلها متاحة وميسرة لجميع فئات المجتمع[2].

7.2. الثقة

تواجه الخدمات المالية الرقمية تحديات في بناء الثقة لدى بعض المستخدمين، وذلك بسبب المخاوف المتعلقة بالأمان والخصوصية، هذه المخاوف قد تقيّد اعتماد المستخدمين على الخدمات المالية الرقمية وتثير شكوكهم بشأن سلامة بياناتهم المالية والشخصية، بالإضافة إلى ذلك، تواجه المؤسسات المالية التي تقدم الخدمات المالية الرقمية صعوبة في بناء الثقة مع المستخدمين، مما قد يؤثر على مدى اعتمادهم على هذه الخدمات، يتطلب ذلك جهودًا مستمرة لتعزيز الشفافية وتوضيح إجراءات الأمان والخصوصية، بالإضافة إلى تقديم ضمانات وحلول تكنولوجية تساعد في حماية بيانات المستخدمين وبناء الثقة بها[3].

8.2. الفجوة الرقمية

تواجه الجزائر تحديات في تقليل الفجوة الرقمية بين مختلف فئات المجتمع، حيث قد تمنع هذه الفجوة بعض الفئات من الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية والاستفادة من فوائدها، تعتبر صعوبة سد الفجوة الرقمية تحديًا كبيرًا، حيث يندرج هذا التحدي تحت سقف نقص الموارد والوعي، من أجل تقليل هذه الفجوة، يجب تعزيز التوعية وتوفير الموارد اللازمة، بما في ذلك الوصول إلى البنية التحتية الرقمية وتوفير التدريب والتعليم حول الاستخدام الآمن والفعّال للخدمات المالية الرقمية، هذه الخطوات تسهم في تعزيز الشمول المالي وتقليل الفجوة الرقمية في الجزائر[4].

---

[1] **مرجع نفسه**، ص65.

[2] آمنة حمداوي، **دورالرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي**، مذكرة ماستر، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016، ص58.

فايد لعزيز، **مرجع سبق ذكره**.

[4] **مرجع نفسه**.

3. آفاق تطوير رقمنة القطاع المالي

تطوير رقمنة القطاع المالي في الجزائر يتيح فرصًا وآفاقًا متعددة لتحسين الخدمات المالية وتعزيز النمو الاقتصادي، من بين الآفاق المهمة: [1]

1.3. الاستثمار في البنية التحتية الرقمية

لتحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، ينبغي التركيز على توسيع نطاق شبكات الإنترنت والاتصالات، وذلك من خلال تعزيز بنية التحتية الرقمية. يتضمن ذلك دعم مشاريع البنية التحتية الرقمية مثل إنشاء مراكز البيانات وتطوير شبكات الجيل الخامس. بفضل توسيع نطاق الاتصالات وتحسين جودة الخدمة، ستتاح فرص الوصول إلى الإنترنت لفئات أوسع من المجتمع، مما يعزز إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية بشكل أكبر وأسرع، وبالتالي يعزز شمولية النظام المالي ويعزز التنمية الاقتصادية في البلاد.

2.3. نشر الوعي حول أهمية رقمنة الخدمات المالية

يتطلب تعزيز رقمنة الخدمات المالية توعية المجتمع بأهميتها، حيث يمكن تحقيق ذلك من خلال عدة مبادرات توعوية. يمكن توعية دافعي الضرائب بأهمية رقمنة الخدمات المالية من خلال حملات التوعية والتثقيف التي تبرز فوائد الخدمات المالية الرقمية للمجتمع بشكل عام، وكذلك توفير التوجيهات والمعلومات اللازمة لاستخدامها بشكل فعّال.

بالإضافة إلى ذلك، يجب توجيه جهود التوعية للمواطنين لفهم مخاطر الخدمات المالية الرقمية وكيفية التعامل معها بشكل آمن، ويمكن ذلك من خلال برامج التوعية والتدريب التي تعرض المخاطر المحتملة والإجراءات الوقائية الضرورية للتعامل معها. من خلال هذه الجهود، يمكن تعزيز الوعي المجتمعي حول أهمية رقمنة الخدمات المالية وتوفير بيئة تشجيعية لاعتمادها بشكل أكبر وأكثر أمانًا.

3.3. تطوير برامج تدريبية للكوادر المؤهلة في مجال التكنولوجيا المالية

لتعزيز قدرات الكوادر المؤهلة في مجال التكنولوجيا المالية، ينبغي تطوير برامج تدريبية متخصصة تستهدف سد الفجوة في المهارات. يتضمن ذلك تقديم دورات تدريبية متخصصة تغطي المجالات الأساسية والمتقدمة في التكنولوجيا المالية، مما يمكن الكوادر من اكتساب المهارات اللازمة للتعامل مع التحديات التقنية في القطاع المالي، بالإضافة إلى ذلك، يجب توفير حوافز وفرص وظيفية جذابة لجذب المواهب المؤهلة في مجال التكنولوجيا المالية. يمكن ذلك من خلال تقديم فرص تطوير مهني مستمرة، ومكافآت مالية مغرية، وبيئة عمل تشجع على الابتكار والتطوير التقني، من خلال هذه الجهود،

[1] آمنة حمداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص72-77.

يمكن تحفيز الكوادر المؤهلة لتطوير مهاراتها في مجال التكنولوجيا المالية وتحقيق التميز في هذا المجال، مما يسهم في تعزيز قدرة القطاع المالي على التكيف مع التحولات التكنولوجية وتحسين أدائه بشكل عام.

4.3. مراجعة التشريعات والقوانين المتعلقة بالخدمات المالية الرقمية

تعد مراجعة التشريعات والقوانين المتعلقة بالخدمات المالية الرقمية أمرًا ضروريًا لمواكبة التطورات التكنولوجية السريعة في هذا المجال، يجب أن تتم هذه المراجعة بشكل دوري لضمان تحديث الأنظمة القانونية والتشريعات وفقًا للتطورات الجديدة والمستجدة في مجال الخدمات المالية الرقمية، من خلال هذه المراجعة الدورية، يمكن تسهيل ابتكار الخدمات المالية الرقمية وتوفير بيئة تشريعية داعمة تعزز التنمية والابتكار في القطاع المالي الرقمي، تحقيقًا لهذا الهدف، يجب أن تكون هذه المراجعة مستمرة وشاملة، مع مراعاة مصلحة جميع الأطراف المعنية وتحقيق التوازن بين تحقيق الابتكار وضمان سلامة وأمان النظام المالي.

5.3. تعزيز الأمن السيبراني

لحماية الخدمات المالية الرقمية من الهجمات الإلكترونية، يتعين على الجهات المعنية اتخاذ إجراءات فعالة، ومن بين هذه الإجراءات:

- الاستثمار في أنظمة الأمن السيبراني: يمكّن من تعزيز الدفاع السيبراني للمؤسسات المالية وحماية البيانات المالية الحساسة من التهديدات الإلكترونية؛
- تطوير وتحديث أنظمة الأمان السيبراني: تمكّن من الحد من الاختراقات والاعتداءات السيبرانية وتعزيز الاستجابة الفعالة للتهديدات المحتملة؛
- تطوير برامج تدريبية للكوادر المؤهلة في مجال الأمن السيبراني: وذلك لتحسين قدراتهم على التعامل مع التهديدات السيبرانية والاستجابة لها بفعالية عن طريق توفير التدريب اللازم لتحليل الاختراقات والتصدي للهجمات الإلكترونية وتطوير استراتيجيات الأمان السيبراني الفعّالة.

6.3. خفض تكلفة الخدمات المالية الرقمية

لتعزيز توفر الخدمات المالية الرقمية بتكلفة مناسبة وتعزيز التنافسية للمؤسسات المالية الصغيرة، يجب دعمها بشكل فعّال. يمكن تحقيق ذلك من خلال تطبيق السياسات والبرامج التالية:

- يجب تقديم الحوافز المالية والدعم التقني للمؤسسات المالية الصغيرة لتطوير وتقديم الخدمات المالية الرقمية. من خلال توفير مزيد من التمويل والمساعدة المالية، يمكن للمؤسسات الصغيرة تكوين قدراتها التقنية وتطوير الخدمات المالية

الرقمية بشكل فعّال، بالإضافة إلى ذلك، يمكن توفير الدعم التقني من خلال توفير الاستشارات والتدريب للموظفين وتوفير البنية التحتية الضرورية لتطوير وتشغيل الخدمات المالية الرقمية بكفاءة؛

- يجب التركيز على تطوير أنظمة مالية رقمية أكثر كفاءة لخفض تكلفة الخدمات المالية الرقمية. يمكن تحقيق ذلك من خلال تطوير بنية التحتية التكنولوجية المناسبة وتبسيط العمليات المالية وتحسين الأنظمة والبرمجيات المالية، من خلال تحسين الكفاءة والتكامل في الأنظمة المالية الرقمية، يمكن تقليل التكاليف التشغيلية وتوفير الوقت والجهد، مما يؤدي إلى توفير الخدمات المالية الرقمية بتكلفة أقل للمؤسسات المالية الصغيرة وعملائها.

7.3. بناء الثقة بين المستخدمين والمؤسسات المالية

لضمان أمان وخصوصية بيانات المستخدمين في الخدمات المالية الرقمية، ينبغي تطبيق معايير عالية للأمان والخصوصية. يتضمن ذلك اتخاذ التدابير الأمنية اللازمة لحماية البيانات المالية والشخصية للمستخدمين من الاختراقات والاعتداءات السيبرانية، يجب توفير آليات تشفير البيانات وتطبيق الحماية من الوصول غير المصرح به وضمان سرية المعلومات المالية للمستخدمين.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن تعزيز الشفافية في تقديم الخدمات المالية الرقمية من خلال توفير معلومات واضحة ودقيقة للمستخدمين بشأن كيفية جمع البيانات واستخدامها ومشاركتها، ينبغي توفير سياسات الخصوصية والشروط والأحكام بشكل مفصل وسهل الفهم، بالإضافة إلى توفير آليات لمعالجة طلبات الوصول إلى البيانات والحذف والتصحيح.

من خلال هذه الإجراءات، يمكن تعزيز ثقة المستخدمين في الخدمات المالية الرقمية وضمان سلامة وخصوصية بياناتهم، مما يساهم في بناء علاقات طويلة الأمد ومستدامة بين المؤسسات المالية وعملائها.

8.3. دمج الخدمات المالية الرقمية مع الخدمات المالية التقليدية

لضمان التكامل السلس بين الخدمات المالية الرقمية والخدمات المالية التقليدية، يتعين على القطاع المالي اتخاذ عدة إجراءات تشجيعية وتطويرية: [1]

- يجب تطوير معايير موحدة لدمج الخدمات المالية الرقمية مع الخدمات التقليدية، وذلك لضمان سهولة استخدام هذه الخدمات من قبل المستخدمين. من خلال وضع معايير واضحة وموحدة، يمكن تبسيط العمليات المالية وتسهيل التنقل بين الخدمات المالية الرقمية والتقليدية للمستخدمين، مما يعزز تجربة العملاء ويعزز اعتمادهم على هذه الخدمات؛

[1] آمنة حمداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص78.

- يجب دعم المؤسسات المالية في دمج الخدمات المالية الرقمية مع الخدمات التقليدية، وذلك من خلال تقديم الدعم التقني والمالي اللازم. يمكن توفير الدعم التقني من خلال توفير الاستشارات والتدريب للموظفين وتوفير البنية التحتية الضرورية لتطوير وتشغيل الخدمات المالية الرقمية بكفاءة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن توفير الدعم المالي من خلال تقديم التمويل والمساعدة المالية للمؤسسات المالية لتطوير وتكامل الخدمات المالية الرقمية مع عملياتها التقليدية.

فمن خلال هذه الجهود، يمكن تعزيز التكامل بين الخدمات المالية الرقمية والتقليدية، وتحقيق فائدة أقصى للمستخدمين والمؤسسات المالية على حد سواء.

9.3. سد الفجوة الرقمية

لضمان توفير الوصول إلى الإنترنت والخدمات المالية الرقمية للفئات المحرومة، يجب اتخاذ إجراءات مستهدفة وتوجيه الدعم لهذه الفئات بشكل خاص، يمكن ذلك من خلال تنفيذ البرامج التالية:

- ينبغي تنفيذ برامج دعم خاصة تستهدف الفئات المحرومة، بهدف توفير الوصول إلى الإنترنت والخدمات المالية الرقمية. يمكن أن تشمل هذه البرامج تقديم المساعدة المالية لشراء أجهزة الكمبيوتر أو الهواتف الذكية وتوفير خطط اتصال بالإنترنت بتكلفة منخفضة للفئات المحرومة، بالإضافة إلى تقديم التدريب والدعم التقني اللازم لاستخدام الخدمات المالية الرقمية بشكل فعال؛
- يجب نشر الوعي حول الخدمات المالية الرقمية بين مختلف فئات المجتمع، وخاصة بين الفئات المحرومة، من خلال حملات التوعية والتثقيف، يمكن تنظيم حملات توعية موجهة للتعريف بفوائد الخدمات المالية الرقمية وكيفية استخدامها بشكل آمن وفعال، وذلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وورش العمل، والجلسات التوعوية في المجتمعات المحلية.

فمن خلال تنفيذ هذه البرامج والحملات، يمكن تعزيز الوصول إلى الإنترنت والخدمات المالية الرقمية للفئات المحرومة، وبالتالي تعزيز شمولية النظام المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

المطلب الثالث: تأثير رقمنة القطاع المالي على الاقتصاد الجزائري

يتجلى في تعزيز الكفاءة وتحسين الخدمات المالية، مما يشجع على زيادة الاستثمارات وتحفيز النمو الاقتصادي، كما يسهم في تحسين الشفافية ومكافحة الفساد، مما يعزز ثقة المستثمرين ويعزز الثقة في النظام المالي الجزائري ككل.

1. التأثير على الشمول المالي

الشمول المالي يعد من العوامل الحيوية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات وله ايجابيات وسلبيات.

1.1. ايجابيات

تأثير تطوير الخدمات المالية الرقمية على الشمول المالي يمتلك جوانب إيجابية ملحوظة: [1]

- يسهم في زيادة عدد الأشخاص الذين لديهم حسابات بنكية، حيث يتيح توفير خدمات مالية رقمية سهلة الوصول إليها إمكانية الوصول للأفراد في المناطق النائية والمحرومة من التمتع بخدمات البنوك التقليدية؛
- يساهم في زيادة استخدام الخدمات المالية بشكل عام، مثل المدفوعات الإلكترونية والتحويلات المالية، مما يعزز التبادل المالي والتجاري بين الأفراد والشركات ويسهم في تحسين الكفاءة والسرعة في إجراء المعاملات المالية؛
- يعزز تطوير الخدمات المالية الرقمية فرص الحصول على التمويل، خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث يتيح لها الوصول إلى خدمات التمويل بشكل أسهل وأكثر شمولية، مما يعزز نمو الأعمال والاقتصاد بشكل عام.

من هذا المنظور، يظهر تطوير الخدمات المالية الرقمية تأثيرًا إيجابيًا على الشمول المالي، حيث يساهم في توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية وتعزيز فرص النمو الاقتصادي للأفراد والشركات على حد سواء.

2.1. سلبيات

تطوير الخدمات المالية الرقمية قد يعزز الفجوات الاقتصادية ويزيد من عدم المساواة في الدخل بشكل أكبر إذا لم يتم توزيع الفوائد بشكل عادل، وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي التركيز على تطوير المهارات اللازمة لدى لقوى العاملة لمواكبة التطورات في مجال التكنولوجيا المالية إلى زيادة تفاقم الفجوات الاقتصادية بين الأفراد.

على سبيل المثال، إذا لم يتم توفير فرص التدريب والتطوير المناسبة للفئات الأقل حظاً، قد يجد الأفراد أنفسهم غير قادرين على مواكبة التحولات التكنولوجية في القطاع المالي، مما يؤثر سلباً على فرصهم في الحصول على وظائف ذات دخل جيد ويعزز بالتالي عدم المساواة في الدخل، علاوة على ذلك إذا لم يتم توفير فرص الوصول العادل للتعليم والتدريب، فإن الأفراد

[1] خيرالدين شرواطي، **دورنظام المعلومات الجبائي في تحسين الرقابة الجبائية في الجزائر**، مجلة الابحاث الاقتصادية، المجلد ، 17 العدد ، 01، ، 2022، ص ص412-413، المنصة الجزائرية للمجلات العلمية.

ذوي المهارات الأقل قد يجدون أنفسهم محرومين من الفرص الاقتصادية التي تقدمها التكنولوجيا المالية الرقمية، مما يزيد من فجوة الدخل ويعمق الانقسامات الاجتماعية.

بالتالي، يجب أن تتخذ الحكومات والمؤسسات ذات الصلة إجراءات فورية لضمان توزيع الفوائد بشكل عادل ولتوفير فرص التعليم والتدريب المناسبة لتمكين الجميع من مواكبة التحولات التكنولوجية في القطاع المالي، وهذا من شأنه أن يسهم في تقليل عدم المساواة في الدخل وتحسين الشمول المالي والاقتصادي.[1]

2. التأثير على كفاءة القطاع المالي

الكفاءة في القطاع المالي عامل اساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والاستقرار المالي، ولها تاثير ايجابي وسلبي.

1.2. إيجابيات

تطوير الخدمات المالية الرقمية يمكن أن يسهم بشكل كبير في خفض تكاليف الخدمات المالية، وذلك من خلال العديد من الطرق: [2]

- **تكلفة الخدمات المالية:** من خلال أتمتة العمليات المالية، مثل استخدام الوسائل الحديثة والروبوتات، الذي يمكن أن يؤدي ذلك إلى خفض تكاليف التشغيل بشكل كبير، مما يسمح للمؤسسات المالية بتقديم خدمات بأسعار أكثر تنافسية؛
- **زيادة سرعة المعاملات المالية:** من خلال إتاحة الخدمات المالية على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، مما يسهل على الشركات والأفراد إدارة أموالهم، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تحسين كفاءة العمليات التجارية وتسريع دوران رأس المال؛
- **تحسين الشفافية والمساءلة في القطاع المالي:** من خلال تتبع المعاملات المالية بشكل أفضل، مما يسهل على الجهات التنظيمية مراقبة القطاع المالي ومنع الاحتيال، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة ثقة المستثمرين وتعزيز الاستقرار المالي؛
- **تحسين الوصول إلى الخدمات المالية:** من خلال توفير الخدمات المالية عبر الإنترنت والهاتف المحمول، مما يسهل على الأشخاص في المناطق الريفية والمناطق النائية الوصول إلى الخدمات المالية، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة الشمول المالي وتحسين فرص الحصول على التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

[1] خيرالدين شرواطي، **مرجع سبق ذكره**، ص415.

[2] **مرجع نفسه**، ص420.

2.2.سلبيات

تتمثل فيما يلي: [1]

- **إمكانية فقدان الوظائف في القطاع المالي:** بسبب أتمتة العمليات، قد يؤدي ذلك إلى تسريح العمال في بعض الوظائف التقليدية في القطاع المالي، ويجب على الحكومات والمؤسسات المالية الاستثمار في برامج إعادة التدريب لمساعدة العمال المتضررين على التكيف مع التغييرات في السوق؛
- **ضرورة الاستثمار في البنية التحتية الرقمية:** لضمان استمرارية الخدمات المالية الرقمية، يجب على الحكومات والمؤسسات المالية الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، مثل شبكات الإنترنت والاتصالات، ويمكن أن يكون هذا الاستثمار مكلفًا، خاصة في البلدان النامية؛
- **مخاطر الأمن السيبراني:** قد تكون الخدمات المالية الرقمية عرضة لهجمات الإنترنت، مما قد يؤدي إلى سرقة البيانات المالية أو تعطيل الخدمات، يجب على المؤسسات المالية الاستثمار في أنظمة الأمن السيبراني لحماية أنظمتها وبيانات عملائها؛
- **التحديات التنظيمية:** قد تواجه الحكومات صعوبة في مواكبة التطورات السريعة في مجال التكنولوجيا المالية، مما قد يؤدي إلى ثغرات في التشريعات والقوانين، ويجب على الحكومات مراجعة التشريعات والقوانين المالية بشكل دوري لضمان مواكبة التطورات في مجال التكنولوجيا المالية.

3: التأثير على التنمية الاقتصادية

يعتبر التاثير على التنمية الاقتصادية محورا اساسيا في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين كفاءة وانتاجية الاقتصاد.

1.3.الإيجابيات

تطوير الخدمات المالية الرقمية يمكن أن يكون له تأثير كبير على التنمية الاقتصادية، حيث تتركز الإيجابيات في عدة نقاط[2]:

- من خلال تحسين بيئة الاستثمار، يمكن أن يشجع تطوير الخدمات المالية الرقمية على زيادة الاستثمار وجذب المزيد من رؤوس الأموال، مما يعزز النشاط الاقتصادي ويدفع باتجاه تحقيق مستويات أعلى من النمو الاقتصادي؛

[1] خيرالدين شرواطي، **مرجع سبق ذكره**، ص423.
[2] **مرجع نفسه**، ص430.

- من خلال خلق فرص العمل، خاصة في مجال التكنولوجيا المالية، يمكن لتطوير الخدمات المالية الرقمية أن يسهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستويات التوظيف، مما يعزز من دخول الأفراد في سوق العمل ويساهم في تحقيق النمو الاقتصادي؛
- من خلال زيادة الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية، يمكن لتطوير الخدمات المالية الرقمية أن يعزز من فعالية العمليات الاقتصادية ويسهم في تحسين الناتج المحلي الإجمالي والتنمية الاقتصادية الشاملة.

وبالتالي، يمكن القول إن تطوير الخدمات المالية الرقمية يمثل عاملاً مهماً في دعم التنمية الاقتصادية وتحقيق الازدهار الاقتصادي، ويساهم في تعزيز الاستثمار، وخلق فرص العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي بشكل عام.

2.3. السلبيات

السلبيات التي يمكن أن تؤثر على التنمية الاقتصادية بسبب تطوير الخدمات المالية الرقمية تتضمن: [1]

- إمكانية تفاقم عدم المساواة في الدخل، حيث قد يؤدي عدم توزيع الفوائد بشكل عادل من تطوير الخدمات المالية الرقمية إلى زيادة الفجوة بين الطبقات الاقتصادية، وهو ما قد يؤثر سلبًا على التنمية المستدامة والشاملة؛
- ضرورة تطوير المهارات لدى القوى العاملة لمواكبة التطورات في مجال التكنولوجيا المالية قد يكون لها تأثير سلبي على التنمية الاقتصادية إذا لم تتوفر فرص التدريب والتطوير اللازمة للأفراد، مما قد يؤدي إلى تفاقم البطالة وتعزيز عدم المساواة في فرص العمل.

بشكل عام، يمكن أن تعمل هذه السلبيات على تقليل الفرص الاقتصادية وزيادة الفجوات الاقتصادية، مما قد يؤدي إلى تأثير سلبي على التنمية الاقتصادية. لذا، يجب أن تتخذ السلطات المعنية إجراءات للتصدي لهذه السلبيات وضمان توزيع الفوائد بشكل عادل وتوفير فرص التعليم والتدريب المناسبة لضمان استفادة الجميع من تطوير الخدمات المالية الرقمية بشكل إيجابي على التنمية الاقتصادية.

[1] خيرالدين شرواطي، **مرجع سابق**، ص432.

المبحث الثاني: رقمنة النظام الضريبي الجزائري

في ظل التطورات التكنولوجية السريعة والتحولات الاقتصادية المتزايدة، أصبح تبني الرقمنة في مجال تطبيق النظام الضريبي الجزائري أمرًا ضروريًا، يهدف هذا الإجراء إلى تحسين كفاءة جمع الضرائب وتبسيط الإجراءات الضريبية للمكلفين والمؤسسات، من خلال تقديم حلول تقنية متطورة مثل الإلكترونيات المالية ونظم التقدير الضريبي الآلي، يمكن أن يساهم الرقمنة في تحسين دقة التقديرات الضريبية وتقليل الفجوات في جمع الضرائب، بالإضافة إلى ذلك، يمكن للرقمنة تعزيز شفافية النظام الضريبي والمساءلة، مما يسهم في بناء بيئة أعمال أكثر جاذبية وثقة للمستثمرين المحليين والدوليين.

المطلب الأول: دوافع التبني الرقمي في مجال تطبيق النظام الضريبي الجزائري

تتمثل دواقع التبني الرقمي في مجال تطبيق النظام الضريبي الجزائري فيما يلي[1]:

1. **تحسين الكفاءة والفعالية**

عندما يتم استخدام التكنولوجيا الرقمية النظام الضريبي، يتم تبسيط العمليات الادارية وتحسين الكفاءة، على سبيل المثال يمكن للنظام الرقمي ان يقوم بتلقي البيانات المالية بشكل الي وتحويلها الى معلومات ضريبية، مما يقلل من الحاجة الى المدخلات اليدوية ويقلل من خطا الادخال.

كما يمكن ان يساعد النظام الرقمي في مراقبة الضرائب وتحصيلها بشكل أسرع واكثر فعالية، مما يزيد من الايرادات الحكومية ويسهم في تمويل البرامج والمشاريع العامة.

2. **تحسين تجربة المكلفين**

باستخدام الخدمات الرقمية، يمكن للمكلفين ارسال التصريحات الضريبية ودفع الضرائب عبر الانترنيت من مكانهم بسهولة وراحة، هذا يوفر عليهم الوقت والجهد الذي كان يستهلك الزيارات الشخصية لمكاتب الضرائب، بالاضافة الى ذلك يمكن للمكلفين الوصول الى معلوماتهم الضريبية بسرعة وسهولة من خلال النظام الرقمي، مما يزيد من شفافية العمليات ويخلق ثقة أكبر في النظام الضريبي.

3. **زيادة الشفافية ومكافحة الفساد**

عن طريق استخدام التكنولوجيا الرقمية يمكن تتبع جميع العمليات المالية بشكل دقيق وفعال، هذا يقلل من فرص الفساد والتلاعب في النظام الضريبي، حيث يصعب تحويل المعلومات الرقمية او اخفاؤها، بالاضافة الى ذلك يمكن استخدام التحليلات البيانية لتحليل البيانات الضريبية واكتشاف اي انماط غير طبيعية او مشبوهة، مما يسهم في مكافحة التهرب الضريبي وتعزيز الشفافية في النظام المالي.

---

[1] مصطفى رديف بن سعيد لخضر، **حتمية التحول الرقمي في الجزائر وآفاقها في ظل تداعيات أزمة كورونا**، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد ، 01 ، 2022، ص45، المنصة الجزائرية للمنصات العلمية.

وباختصار، رقمنة القطاع المالي وتطبيق النظام الضريبي يعزز الكفاءة والشفافية ويحسن تجربة المكلفين، مما يسهم في تعزيز الثقة في النظام الضريبي وتحفيز النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: العوامل التي تدعم رقمنة النظام الضريبي

تعتبر العوامل التي تدعم تبني الجزائر لرقمنة النظام الضريبي أمرًا حيويًا لتحسين كفاءة وفعالية النظام الضريبي بشكل عام. من بين هذه العوامل[1]:

1.عوامل داخلية: وتتمثل فيما يلي:

- **مكافحة الفساد:** يمكن للرقمنة ان تقلل من فرص الفساد والتلاعب في العمليات الضريبية من خلال تحسين شفافية وتتبع المعاملات المالية.
- **رغبة في تحسين الخدمات الحكومية:** تمثل الرقمنة جزءًا من استراتيجيات تحسين الخدمات الحكومية وتحقيق التحول الرقمي، وتعزيز الشفافية والمساءلة في العمليات الحكومية بشكل عام.
- **زيادة الكفاءة وتقليل التكاليف:** يمكن للرقمنة أن تساهم في زيادة كفاءة جمع الضرائب وتقليل التكاليف الإدارية والتشغيلية المرتبطة بها.

2.عوامل خارجية: وتتمثل فيما يلي.

- **تحسين بيئة الأعمال:** من خلال تقديم بيئة أكثر فعالية وشفافية للأعمال، يمكن للرقمنة أن تساهم في تعزيز الثقة لدى المستثمرين وتشجيع الاستثمار.
- **مطابقة المعايير الدولية:** يمكن أن يساعد تبني النظام الضريبي الرقمي في جعل الجزائر متوافقة مع المعايير الدولية في مجال إدارة الضرائب وتبادل المعلومات الضريبية.
- **زيادة التوجه نحوالتحول الرقمي:** يمكن أن تساهم الرقمنة في تحقيق التحول الرقمي الشامل في الجزائر، مما يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

[1] مصطفى رديف، بن سعيد لخضر، **مرجع سبق ذكره**، ص52.

المطلب الثالث: تطبيقات الرقمنة في النظام الضريبي

تمثل جزء اساسيا من جهود الحكومة لتحديث وتحسين الخدمات الضريبية، وتتمثل فيما يلي: [1]

1. بوابة إلكترونية للضرائب

تم إطلاق بوابة إلكترونية للضرائب في الجزائر في عام 2014 كجزء من جهود تحديث النظام الضريبي والتحول نحو التقنيات الرقمية. تعتبر هذه البوابة أداة حيوية توفر مجموعة متنوعة من الخدمات للمكلفين والشركات. تشمل هذه الخدمات:

- تقديم الإقرارات الضريبية: يمكن للمكلفين تعبئة وتقديم إقراراتهم الضريبية عبر البوابة الإلكترونية بشكل مباشر وآمن، دون الحاجة إلى الحضور الشخصي في مكاتب الضرائب؛
- دفع الضرائب: توفر البوابة خدمة دفع الضرائب عبر الإنترنت، مما يتيح للمكلفين سداد التزاماتهم الضريبية بسهولة وفي أي وقت يناسبهم؛
- الحصول على معلومات حول القوانين والإجراءات الضريبية: تقدم البوابة معلومات شاملة ودقيقة حول القوانين الضريبية المعمول بها والإجراءات اللازمة للامتثال لها؛
- التواصل مع الإدارة الضريبية: يمكن للمكلفين التواصل مع الإدارة الضريبية وطرح الاستفسارات أو تقديم الملاحظات عبر البوابة الإلكترونية، مما يسهل عملية التفاعل والتواصل بين الأفراد والجهات الحكومية ذات العلاقة؛

تعتبر هذه البوابة إحدى الخطوات الرئيسية نحو تحسين خدمات الضرائب في الجزائر وتيسير الإجراءات الضريبية للمكلفين والشركات، وتساهم في تحقيق الشفافية والكفاءة في إدارة الضرائب وتعزيز الثقة في النظام الضريبي.

2. نظام الفوترة الإلكترونية

تم تطبيق نظام الفوترة الإلكترونية في الجزائر في عام 2018 كجزء من جهود تحديث البنية التحتية الرقمية للبلاد وتعزيز التوجه نحو التحول الرقمي في مجال الضرائب. يلزم هذا النظام الشركات والمؤسسات بإصدار فواتيرها وفواتير المبيعات لعملائها عبر وسائل إلكترونية بدلاً من الفواتير الورقية التقليدية.

يهدف نظام الفوترة الإلكترونية إلى محاربة التهرب الضريبي وتعزيز شفافية ونزاهة العمليات الضريبية، حيث يوفر آلية أكثر دقة وفاعلية لمتابعة العمليات التجارية وتسجيل العمليات المالية. بالإضافة إلى ذلك، يساعد هذا النظام على تحسين كفاءة

[1] فايد لعزيز، **مرجع سبق ذكره.**

التحصيل الضريبي وتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بتقديم الإقرارات الضريبية وجمع الضرائب، مما يسهم في تعزيز الانضباط الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية المحصلة من قبل الدولة.

3. ربط أنظمة الإدارة الضريبية مع أنظمة الجمارك

تم ربط أنظمة الإدارة الضريبية مع أنظمة الجمارك في الجزائر في عام 2020، وهو تطور يهدف إلى تعزيز التنسيق والتعاون بين الجهات المختصة في مجال الرقابة المالية والضريبية. يُعتبر هذا الربط خطوة هامة نحو تحسين الفعالية والفاعلية في إدارة الضرائب وتعزيز سلامة الحدود ومكافحة التهرب الضريبي، بفضل هذا الربط، يتمكن النظام الضريبي من تبادل المعلومات بشكل آلي وفعال مع أنظمة الجمارك، مما يسهل عملية التحصيل الضريبي ويعزز التزام المكلفين بالضرائب. يُعزز هذا الربط أيضًا الشفافية والنزاهة في العمليات المالية والتجارية، حيث يُمكن من تتبع ومراقبة حركة السلع والمنتجات عبر الحدود وضبط الواردات والصادرات بشكل أفضل، بالإضافة إلى ذلك، يسهم هذا الربط في تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة التهرب الضريبي والجرائم المالية عبر الحدود، مما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي وتعزيز الثقة في النظام المالي.

4. تطبيقات الهواتف الذكية

تم إطلاق تطبيق ضرائب الجزائر للهواتف الذكية في عام 2022، وهو تطبيق مبتكر يهدف إلى تسهيل عملية التفاعل والتواصل مع الإدارة الضريبية وتيسير إجراءات الضرائب للمستخدمين، يوفر هذا التطبيق مجموعة من الخدمات التي تسهل على المستخدمين الوصول إلى معلوماتهم الضريبية والقيام بالإجراءات اللازمة بسهولة وسرعة عبر هواتفهم الذكية، ومن بين الخدمات التي يوفرها التطبيق، يمكن للمستخدمين تقديم الإقرارات الضريبية ودفع الضرائب عبر الهاتف الذكي بطريقة آمنة وموثوقة، دون الحاجة إلى الانتقال إلى مكاتب الضرائب أو استخدام أجهزة الكمبيوتر التقليدية. كما يوفر التطبيق معلومات دقيقة حول القوانين والإجراءات الضريبية المعمول بها، ويتيح للمستخدمين التواصل المباشر مع الإدارة الضريبية لطرح الاستفسارات وتلقي الدعم الفني عبر وسيلة التواصل المفضلة لديهم، هذا يعزز التفاعل بين المكلفين والسلطات الضريبية ويسهم في تحسين تجربة المستخدم وزيادة الشفافية والثقة في النظام الضريبي.

5. الخدمات الضريبية عبر الإنترنت

تقدم الإدارة الضريبية العديد من الخدمات الضريبية عبر الإنترنت، وذلك بهدف تيسير وتبسيط عمليات الالتزام الضريبي للمكلفين وتحسين تجربتهم. يمكن للمكلفين الاستفادة من هذه الخدمات عبر الويب دون الحاجة للانتقال إلى مكاتب الضرائب أو الاعتماد على وسائل التواصل التقليدية، من بين الخدمات الرئيسية التي تقدمها الإدارة الضريبية عبر الإنترنت، يمكن ذكر: [1]

[1] فايد لعزيز، **مرجع سبق ذكره**.

- تقديم الإقرارات الضريبية: يمكن للمكلفين تعبئة وتقديم إقراراتهم الضريبية عبر الإنترنت بشكل مباشر وميسر، مما يوفر الوقت والجهد ويقلل من الأخطاء الإدارية؛
- دفع الضرائب: يتيح للمكلفين نظام دفع الضرائب عبر الإنترنت، حيث يمكنهم سداد التزاماتهم الضريبية بسهولة ويسر عبر البوابة الإلكترونية المخصصة؛
- الحصول على معلومات حول القوانين والإجراءات الضريبية: يتيح الموقع الإلكتروني للإدارة الضريبية الوصول إلى معلومات دقيقة وشاملة حول القوانين واللوائح الضريبية النافذة، وكذلك الإجراءات المتعلقة بالالتزام الضريبي؛
- التواصل مع الإدارة الضريبية: يمكن للمكلفين التواصل مع الإدارة الضريبية وطرح الاستفسارات والملاحظات والاستفادة من الدعم الفني عبر القنوات الإلكترونية المتاحة، مما يسهل عليهم حل القضايا وتوضيح الشكاوى بشكل سريع وفعّال.

المبحث الثالث: مزايا رقمنة النظام الضريبي وتحدياتها

تعتبر رقمنة النظام الضريبي في الجزائر خطوة إيجابية تعزز الكفاءة والشفافية في إدارة الضرائب وجمعها. يمكن للرقمنة تحسين عمليات الإفراج عن الضرائب وتبسيط الإجراءات الضريبية للمكلفين، مما يؤدي إلى تحسين الموثوقية والدقة في التقديرات الضريبية وتقليل فرص الغش والتلاعب، بالإضافة إلى ذلكيمكن للرقمنة تعزيز شفافية النظام الضريبي والحد من الفساد والتلاعب، ومع ذلكيواجه تبني الرقمنة في هذا السياق تحديات مثل الاستثمارات الضخمة المطلوبة لتطوير البنية التحتية الرقمية، وضمان أمان وحماية البيانات الشخصية، وتأمين التدريب والتحضير اللازم للموظفين الضريبيين على استخدام التكنولوجيا الجديدة.

المطلب الأول: مزايا رقمنة النظام الضريبي في الجزائر

تم تطورا هاما يجسد الانتقال نحو استخدام التكنولوجيا الحديثة في ادارة الضرائب وتتضمن ما يلي:

1.زيادة كفاءة التحصيل الضريبي

تتمثل أهمية زيادة كفاءة التحصيل الضريبي في تعزيز قدرة الدولة على جمع الإيرادات اللازمة لتمويل الخدمات العامة وتنفيذ السياسات الحكومية بشكل فعال. من خلال أتمتة العمليات الضريبية، يمكن تحقيق زيادة في كفاءة التحصيل بطرق عدة[1]:

- تقليل الوقت والجهد المبذولين في تحصيل الضرائببفضل الأتمتة، يتم تبسيط وتسريع عمليات جمع الضرائب، مما يقلل من الوقت والجهد اللازمين لإتمام هذه العمليات؛
- تقليل الأخطاء البشريةبالاعتماد على الأتمتة، يمكن تقليل حدوث الأخطاء الناتجة عن العمليات اليدوية، مما يزيد من دقة البيانات الضريبية ويقلل من الفجوات التي قد تستغل للتهرب الضريبي؛
- تحسين دقة البيانات الضريبية وزيادة الإيرادات الضريبيةمن خلال تحسين دقة البيانات الضريبية، يمكن تقليل فرص التهرب الضريبي وبالتالي زيادة الإيرادات الضريبية المتحققة للدولة؛
- تسهيل عملية دفع الضرائببفضل الأتمتة، يمكن إتاحة خيارات متعددة لدفع الضرائب، مما يجعل عملية دفع الضرائب أكثر سهولة ويسرًا للمكلفين، مما بدوره يزيد من التزامهم في سداد التزاماتهم الضريبية.

[1]عمر حوتيه، رحاب فايز احمد سيد، **المكتبات الجامعية الرقمية كنموذج للتحول نحو العمل في البيئة الرقمية**، مجلة ببليوفيليا لدراسات المكتبات والمعلومات العدد ، 05، 2020، ص15، المنصة الجزائرية للابحاث العلمية.

بهذه الطرق، يمكن لزيادة كفاءة التحصيل الضريبي أن تسهم في تعزيز الاستقرار المالي للدولة وتحقيق التوازن في النظام الضريبي، مما يعود بالفائدة على المجتمع بشكل عام.

2. تخفيف عبء الامتثال الضريبي على دافعي الضرائب

لتخفيف عبء الامتثال الضريبي على دافعي الضرائب، تم اتخاذ عدة إجراءات لتبسيط العمليات وتقديم الخدمات الضريبية بشكل أكثر فاعلية وسهولة. من بين هذه الإجراءات[1]:

- تقديم الخدمات الضريبية عبر الإنترنت، حيث يتيح ذلك للمكلفين إمكانية تقديم الإقرارات الضريبية ودفع الضرائب بسهولة ويسر من خلال الإنترنت، مما يقلل الحاجة إلى الحضور الشخصي في مكاتب الضرائب ويوفر الوقت والجهد؛
- تبسيط الإجراءات الضريبية، وذلك عبر جعل القوانين والإجراءات الضريبية أكثر وضوحًا وسهولة في الفهم، مما يساعد على تقليل الالتباسات والتسهيل في الامتثال للوائح الضريبية؛
- توفير معلومات واضحة ودقيقة حول القوانين والإجراءات الضريبية، وذلك من خلال توفير الموارد التعليمية والتوجيهية اللازمة لدافعي الضرائب، مما يساعدهم على فهم التزاماتهم الضريبية بشكل أفضل وتقليل مخاطر عدم الامتثال للوائح الضريبية؛

تلك الإجراءات تسهم في تقديم تجربة أسهل وأكثر شفافية لدافعي الضرائب، مما يقلل من العبء المالي والوقت المستغرق في الامتثال للوائح الضريبية، ويعزز بالتالي مستوى الامتثال والثقة في النظام الضريبي.

3. تعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة الضريبية

لتعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة الضريبية، تم اتخاذ عدة إجراءات لتوفير المعلومات وتحسين العمليات الإدارية، مما يعزز الثقة في النظام الضريبي ويحد من حالات الفساد والرشوة ومن بين هذه الإجراءات[2]:

- توفير معلومات حول كيفية استخدام الإيرادات الضريبية، حيث يتم نشر تقارير ومعلومات دقيقة حول مصاريف الحكومة واستخدام الإيرادات الضريبية، وذلك بهدف زيادة الشفافية وتعزيز الثقة في النظام الضريبي، هذا يساعد أيضًا على محاربة الفساد والرشوة من خلال إجراءات مراقبة أكثر صرامة؛
- تعزيز المساءلة في الإدارة الضريبية، وذلك من خلال تحسين كفاءة وفعالية العمليات الإدارية وتنفيذ إجراءات رقابية دقيقة. كما يتم اتخاذ تدابير لتعزيز الشفافية في عمليات الإدارة الضريبية وضمان تطبيق القوانين بنزاهة وعدالة.

---

[1] آمنة حمداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص16.

[2] نبيلة ساعد، **الرقابة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي**، مذكرة ماستر، جامعة البويرة، الجزائر، 2015، ص34.

وبفضل هذه الخطوات، يمكن تعزيز المساءلة وتحسين أداء الإدارة الضريبية، وبالتالي تحقيق أهداف النظام الضريبي بكفاءة أكبر ونزاهة أعلى.

المطلب الثاني: التحديات المباشرة لرقمنة النظام الضريبي في الجزائر

يواجه تبني النظام الضريبي الرقمي في الجزائر العديد من التحديات المباشرة نذكر منها:

1. البنية التحتية الرقمية

تواجه الجزائر تحديات في البنية التحتية الرقمية قد تؤثر على تطبيق النظام الضريبي الإلكتروني، على سبيل المثال هناك نقص في الوصول إلى الإنترنت في بعض المناطق، مما قد يحد من قدرة دافعي الضرائب على استخدام الخدمات الضريبية الإلكترونية. كما يمكن أن يؤدي انقطاع التيار الكهربائي إلى تعطيل العمليات الضريبية الإلكترونية، بينما يمكن أن يؤثر ضعف سرعة الإنترنت على كفاءة الخدمات الضريبية الإلكترونية. للتغلب على هذه التحديات، يجب تحسين البنية التحتية الرقمية في الجزائر وتوفير الوصول الشامل والموثوق إلى الإنترنت، بالإضافة إلى ضمان استقرار التيار الكهربائي وتعزيز سرعة الإنترنت في جميع أنحاء البلاد[1].

2. الأمن السيبراني

يواجه النظام الضريبي الجزائري تحديات في مجال الأمن السيبراني، حيث يمكن تلخيص هذه التحديات في نقاط مختلفة. على سبيل المثال، هناك مخاطر التعرض للاختراق والهجمات الإلكترونية، مما قد يعرض البيانات الضريبية للخطر ويؤثر سلباً على سلامة المعلومات، بالإضافة إلى ذلك، يعاني النظام الضريبي من نقص في الخبرات في مجال الأمن السيبراني، مما قد يجعل من الصعب حماية أنظمة الضرائب الإلكترونية من الهجمات والاختراقات المحتملة. للتغلب على هذه التحديات، يجب على الحكومة الجزائرية تعزيز الجهود في مجال تعزيز الأمن السيبراني، وتقديم التدريب والتأهيل اللازم للمتخصصين في هذا المجال، بالإضافة إلى تطبيق إجراءات الأمن الصارمة لحماية البيانات الضريبية وضمان سلامتها[2].

[1] نبيلة ساعد، **مرجع سبق ذكره**، ص41.

[2] ياسين سعد غالب، **أساسيات نظام المعلومات الإدارية وتكنلوجيا المعلومات**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص45.

3. التكلفة العالية

تطبيق نظام ضريبي إلكتروني يمكن أن يكون مكلفًا للدولة، حيث قد يتطلب تطويره وتنفيذه استثمارات كبيرة ترهق ميزانيتها. فضلاً عن ذلك، فإن تكلفة تدريب موظفي الإدارة الضريبية على استخدام النظام الجديد يمكن أن تكون مرتفعة أيضًا، هذا يتطلب تخصيص موارد مالية كبيرة لتدريب الكوادر الضريبية على النظام الجديد، مما يمكن أن يزيد من الضغوط على ميزانية الدولة ويؤثر على التكاليف العامة لتشغيل النظام الضريبي الإلكتروني[1].

4. نقص التعاون بين الجهات المعنية

يُلاحَظ نقص التنسيق بين الإدارة الضريبية والجهات الأخرى، مثل وزارة المالية والبنوك، وهو أمر يعيق الجهود المشتركة لتحقيق أهداف الضريبة وتنفيذ السياسات الضريبية بشكل فعّال. عدم التنسيق يمكن أن يؤدي إلى تكرار الجهود وتبديد الموارد، بالإضافة إلى زيادة في الثغرات والفجوات التي يمكن استغلالها، مما يضعف فاعلية التدابير الضريبية ويقلل من كفاءة عملية جمع الضرائب. لتعزيز التعاون بين الجهات المعنية، يتطلب الأمر تعزيز الآليات والميكانيزمات المشتركة للتواصل والتنسيق، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية وتبادل المعلومات بين الأطراف المعنية، بهدف تحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة وضمان فعالية السياسات والتدابير الضريبية المتخذة[2].

المطلب الثالث: التحديات الغير مباشرةلرقمنة النظام الضريبي

تواجه تحديات غير مباشرة تؤثر على عملية التبني والتطبيق وتشمل:

1. التغيير الثقافي

تطبيق نظام الضرائب الإلكتروني يشكل تحولًا ثقافيًا يتطلب التكيف والتغيير من قبل دافعي الضرائب، فمقاومة التغيير قد تكون واحدة من التحديات الرئيسية التي تواجه عملية التبني، حيث يمكن أن يجد البعض صعوبة في التكيف مع النظام الجديد والتخلي عن الإجراءات التقليدية. علاوة على ذلك، قد يعاني البعض من نقص في الوعي بأهمية رقمنة النظام الضريبي وفوائدها المحتملة، مما يمكن أن يؤدي إلى عدم استخدام الخدمات الضريبية الإلكترونية بشكل كامل، لذايتطلب تبني نظام الضرائب الإلكتروني تغييرًا ثقافيًا يشمل تعديل السلوكيات والمعتقدات السائدة بين دافعي الضرائب لتعزيز القبول والتبني الشامل للتحول الرقمي في مجال الضرائب.

[1] نبيلة ساعد، **مرجع سبق ذكره**، ص43.

[2] ياسين سعد غالب، **مرجع سبق ذكره**، ص48.

2. الفساد

تطبيق نظام الضرائب الإلكتروني يفتح الباب أمام مخاطر استغلال النظام الجديد لأغراض غير قانونية، مثل الرشوة والاختلاس، حيث يمكن لبعض الأفراد أو الجهات الاستفادة من الثغرات في النظام أو تلاعبه لتحقيق مكاسب شخصية على حساب المصلحة العامة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي ضعف سيادة القانون إلى صعوبة تطبيق العقوبات على المخالفات والتجاوزات التي قد تحدث في النظام الضريبي الإلكتروني، مما يعرضه لمخاطر الفساد والتلاعب. لذا، يتطلب تحقيق فاعلية نظام الضرائب الإلكتروني التركيز على تعزيز الرقابة وتطبيق العقوبات بحزم على كل مظاهر الفساد والاستغلال غير القانوني للنظام، بما يحافظ على النزاهة والشفافية في العملية الضريبية ويعزز الثقة في النظام الضريبي بشكل عام[1].

3. اللغة

تواجه بعض التحديات في فهم التزاماتهم الضريبية بسبب صعوبة الوصول إلى المعلومات الضريبية باللغة العربية. يمكن أن يؤدي هذا الوضع إلى عدم وعي دافعي الضرائب بحقوقهم والواجبات المالية المفروضة عليهم[2].

4. الفقر الرقمي

تعتبر نقص المهارات الرقمية لدى بعض دافعي الضرائب عاملًا مهمًا يسهم في زيادة الفقر الرقمي. فعدم امتلاكهم للمهارات الضرورية في استخدام التقنيات الحديثة والخدمات الضريبية الإلكترونية يمكن أن يقلل من قدرتهم على الوصول إلى المعلومات وإتمام الإجراءات الضريبية بكفاءة، مما يعزز من عدم المساواة الرقمية ويزيد من فجوة الوصول إلى الخدمات المالية والضريبية الرقمية[3].

[1] ياسين سعد غالب، **مرجع سبق ذكره**، ص44.

[2] **مرجع نفسه**، ص49.

[3] **مرجع نفسه**.

خلاصة

يمثل تبني رقمنة النظام الضريبي في الجزائر خطوة جوهرية نحو تحقيق التحول الرقمي وتحسين كفاءة الإدارة المالية في البلاد. تمكين المواطنين والشركات من استخدام الخدمات الضريبية الإلكترونية يعزز الشفافية والنزاهة في النظام الضريبي، ويسهم في مكافحة التهرب الضريبي وتحفيز الاستثمارات، علاوة على ذلك يوفر النظام الضريبي الرقمي تجربة أسهل وأكثر راحة للمواطنين والشركات في تقديم الإقرارات ودفع الضرائب، ويعزز الثقة في النظام الضريبي بشكل عام، كما يساهم في تحسين الإيرادات الضريبية وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، بهذا يظهر تبني رقمنة النظام الضريبي في الجزائر كخطوة حيوية في سبيل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعكس التزام الحكومة الجزائرية بتحديث البنية التحتية وتعزيز الشفافية والمساءلة في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والمالية في البلاد.

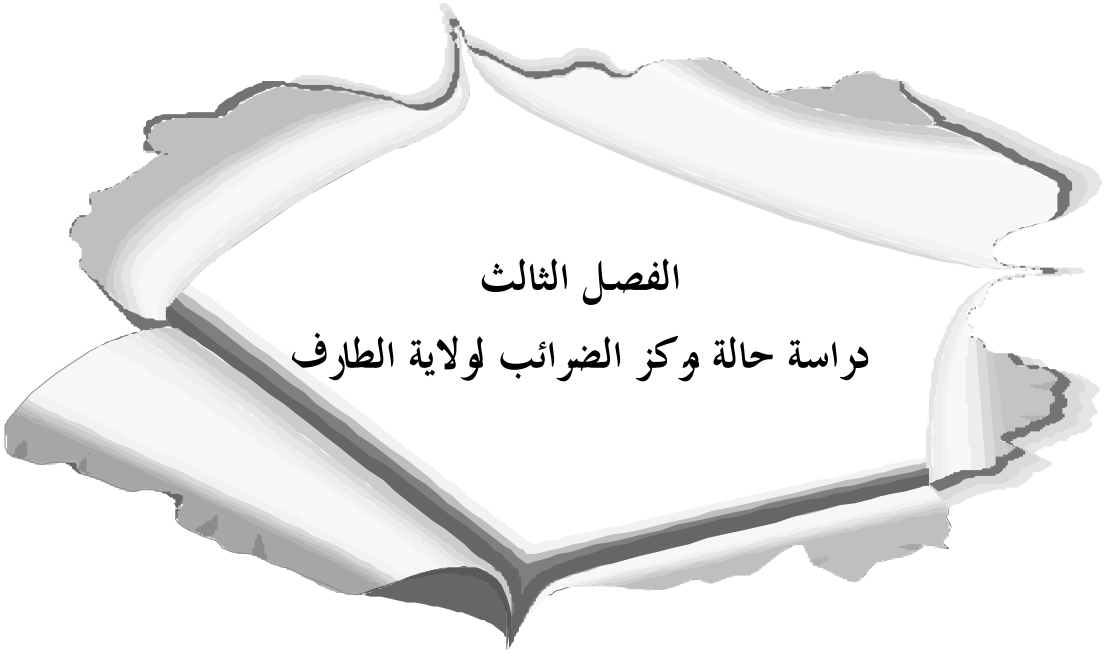

الفصل الثالث

دراسة حالة وكز الضرائب لولاية الطارف

تمهيد

في إطار سعيها لتعزيز الكفاءة والشفافية، قامتالسلطات الولائية بالطارفبإنشاء مركز ضرائب (CDI)يهدف الى تحسين عمليّة جمع الإيرادات وضبط سلوك المكلفينبالضريبة.ففي هذا الصدد، يشمل الفصل التطبيقي دراسة هذا المركز الذي يُعدّأحدَ أهمّالانجازات في مجال تبني الرقمنة التي لعبت دوراً حاسماً في الحد من التهرب الضريبيبالولاية، وذلك انطلاقا مماتتيحه التكنولوجيا الرقمية للأشخاص الطبيعيين والمعنويّين تقديم إقراراتهم الضريبية عبر الإنترنت، والتقليل من الأخطاء البشرية وإضفاء المزيد من الشفافية حول عمليات الدفع والتحصيل؛ كما تسهم الرقمنة في تحسين عمليات الرقابة والتدقيق من خلال توفير قاعدة بيانات ممركزة ومتكاملة يمكن الوصول إليها بسهولة.

المبحث الأول: تقديم مركز الضرائب لولاية الطارف

سنقوم في هذا المبحث بتسليط الضوء على نشاط مركز الضرائب لولاية الطارف من خلال تعريفه، وذكر مهامه، وهيكله الإداري.

المطلب الأول: نبذة عن مركز الضرائب لولاية الطارف

مركز الضرائب لولاية الطارف هو إحدى المؤسسات الحكومية الهامة التي تعنى بإدارة الشؤون الضريبية في الولاية، تأسس المركز بهدف تنظيم تحصيل الضرائب والرسوم المختلفة التي تفرضها الدولة، وذلك لضمان توفير الإيرادات المالية اللازمة لتمويل الخدمات العامة والمشاريع التنموية.

1. التعريف بالمركز

يعتبر مركز الضرائب (CID)مصلحة عملية جديدة تابعة للمديرية العامة للضرائب (DGI)، تختص حصريا بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من طرف المكلفين بالضريبة متوسطي الحجم. يطمح المركز إلى تطوير شراكة جديدة تجمعه بالمكلفين بالضريبة تقوم على أسس التواجد، الاستماع، الاستجابة، والمعالجة السريعة لكافة الطلبات التي يقدمها المكلفون، ويمثل بالنسبة للمكلفين محورا جبائيا لتسيير ملفاتهم بشكل عرضي.

إن الهدف الرئيسي من فتح هذا المركز هو السماح لإدارة الجبائية بتقييم فعالية التنظيم، الأساليب والأدوات المحدِّدة لعمله على الرغم من تجربته القصيرة.ففي سياق الأداء المالي الذي سجله المركز النموذجي بدائرة الرويبة–ولاية الجزائر، وضعت المديرية العامة للضرائب(DGI) في أواخر سنة 2011 حيز العمل ستة مراكز(CID) في كل من ولايات: مستغانم، سيدي بلعباس، معسكر، قالمة، أم البواقي، وسوق أهراس.

وبتاريخ 2021/10/01، تم افتتاح مركز الضرائب لولاية الطارف: مركزموحّد يجمع مهام التسيير، التحصيل، الرقابةوالمنازعات، يتكفل بتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين لمجال اختصاصه والمتمثلين في:

- المؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي، والتي يفوق رقم أعماها السنوي 8.000.000 دينار جزائريبدايةمن سنة 2022، وغير تابعة لمجال اختصاص مديرية كبريات الشركات(DGE)؛
- المكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية والتجارية.

2. مهام مركزالضرائب لولاية الطارف

تنحصرمهامممركزالضرائبفيخمسمجالات، وهي كما يلي:

1.2. مجال الوعاء الضريبي

- مسك وتسيير الملفات الجبائية للشركات وغيرها من الاشخاص المعنويّين بعنوان المداخيل الخاضعة للضريبةعلى أرباح الشركات؛
- مسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائداتالأرباح الصناعية والتجارية؛
- إصدارالجداولوقوائمالتحصيلوشهاداتالإلغاءأوالتحصيل، معمعاينتهاوالمصادقةعليها.

2.2. مجال التحصيل

- التكفل بالجداول وسندات الإيرادات، وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى؛
- تنفيذ العمليات المادية للدفع والتحصيل وتقدير الأموال النقدية؛
- ضبط الكتابات ومركز تسليم القيم.

3.2. مجالالرقابة

- البحث عن المعلومات الجبائية، وتجميعها، واستغلالها، ومراقبة التصريحات؛
- إعداد وتحقيق برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقييم نتائجها.

4.2. مجال المنازعات

- دراسة ومعالجة الشكاوى؛
- متابعة المنازعات الادارية والقضائية؛
- الرسوم على القيمة المضافة.

مع الاشارة الى أن مهام المركز في مجالات الوعاء الضريبي، التحصيل، الرقابة والمنازعات تتمحور حول الضرائب والرسوم التالية: الضريبة على الدخل الجمالي (IRG)الخاص بفئة الأرباح المهنية، الضريبة على أرباح الشركات(IBS)، الرسمالداخليعلىالاستهلاك، الرسمعلىالنشاطالمهني(TAP)، الاقتطاعاتمنالمصدرالمستحقةعلىالأجور، المرتباتوالمكافآت، الاقتطاعاتمنالمصدرالمستحقةعلىأرباح أسهمالشركات، وحقوقالطابع.

5.2. مجالالاستقبالوالاعلام

- ضمان استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة؛
- التكفل بالإجراءات الإدارية الخاصة بالوعاء الضريبي , ولاسيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديل قوانينها الأساسية؛
- نشر المعلومات والمطبوعات لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص المركز؛
- تنظيم وتسيير المواعيد.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمركز

يضم المركز ثلاث مصالح رئيسية تضاف لمصلحةالقباضة، مصلحة الاستقبال والاعلام، ومصلحة الاعلام الآلي والوسائل.

1. المصالح الرئيسية

تتشكل من ثلاثة مصالح وهي كالتالي:

1.1. مصلحة التسيير

مصلحة رئيسية، مكلفة بالوظائف التالية:

- التكفل بملفات المكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء، ومتابعة الامتيازات الجبائيةوالدراسة الأولية للاحتياجات؛
- اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات ومراجعة المحاسبة؛
- إعداد تقارير دورية، تجميع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل بالتنسيق مع المصالح الأخرى، مع الحرص على انسجامها؛
- المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها.

تضم المصلحة الرئيسية للتسيير خمس مصالح فرعية يظهرها الشكل رقم (3-1) الموالي، وهي:

- المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي؛
- المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء والأشغال العمومية؛
- المصلحة المكلفة بجباية قطاع التجاري؛
- المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات؛
- المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة؛

شكل رقم (3-1): فروع مصلحة التسيير

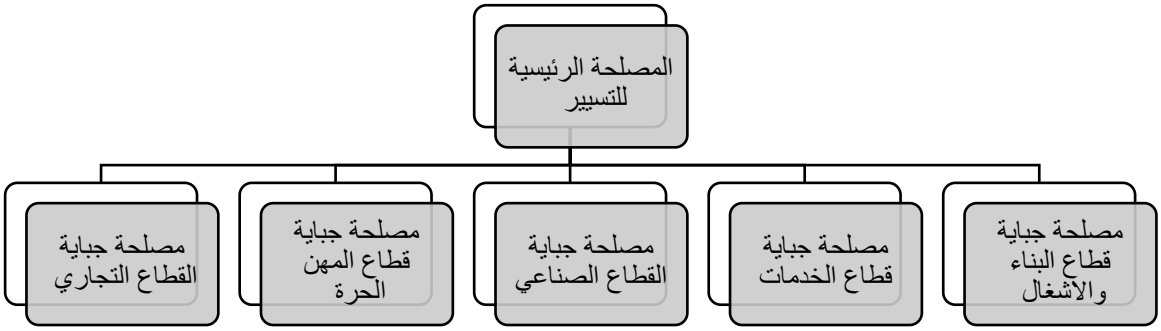

المصدر: الوثائق الداخلية لمركزالضرائب بالطارف

2.1. مصلحة المراقبة والبحث

مصلحة رئيسية تقوم بالأدوار التالية:

- البحث عن المعلومات الجبائية ومعالجتها، وتجربتها، وتوزيعها من أجل استغلالها؛
- اقتراح عمليات مراقبة وإنجازها بعنوان المراجعات في عين المكان؛
- المراقبة على أساس المستندات وتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب، مع إعداد جداول إحصائية وحواصل تقييمية دورية.

تضم المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث اربع مصالح فرعية يظهرها الشكل رقم (3-2) الموالي، وهي:

- مصلحة البطاقيات والمقارنات؛
- مصلحة البحث عن المادة الخاضعة للضريبة؛
- مصلحة التدخلات؛
- مصلحة الرقابة.

شكل رقم (3-2): فروع مصلحة المراقبة والبحث

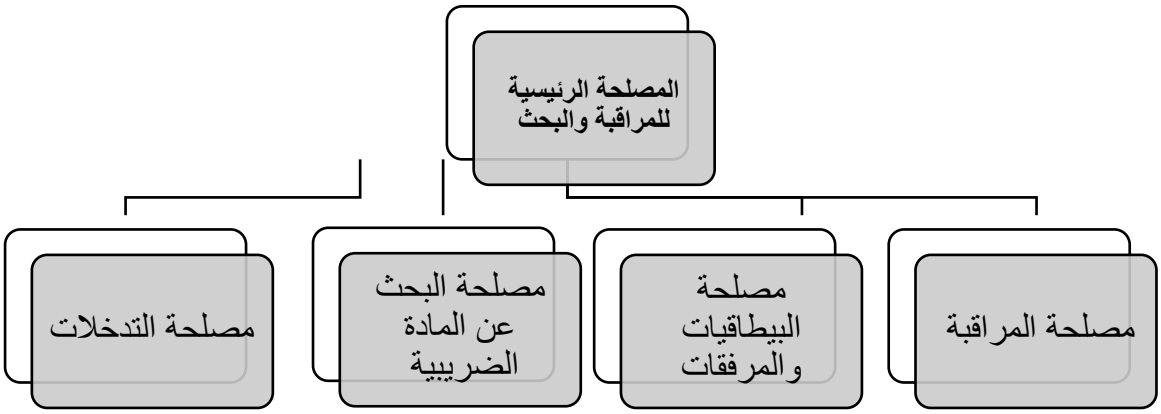

المصدر: الوثائق الداخليةلمركزالضرائب بالطارف

3.1. مصلحة المنازعات

مصلحة رئيسية، مكلفة بالأدوار التالية:

- دراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب، ناتجٍ عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات أقرها المركز، وكذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة؛
- متابعة القضايا النزاعيّة المقدمة أمام الهيئات القضائية.

تضم المصلحة الرئيسية للمنازعات مصلحتين فرعيتين يوضحهما الشكل رقم (3-3) الموالي، وهما: مصلحة الاحتجاجات، ومصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية.

شكل رقم (3-3): فروع مصلحة المنازعات

المصدر: الوثائق الداخلية لمركزالضرائب بالطارف

2. المصالح التابعة

يتألف مركز الضرائب لولاية الطارف من عدة مصالح تابعة، كل منها تؤدي دوراً مهماً في إطار تنفيذ المهام الضريبية الموكلة إليها. تشمل هذه المصالح ما يلي:

1.2. القباضة

مكلفة بما يلي:

- التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة، سواء، التلقائية منها أو الجداول العامة أو الفردية التي تصدر في حقهم، وكذا التكفل بمتابعة وضعيتهم في مجال التحصيل؛
- مسك محاسبة مطابِقة لقواعد المحاسبة العامة، وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة؛
- تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريين، والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضرائب.

تضم القباضة ثلاث مصالح فرعية يُظهرها الشكل رقم (3-4) الموالي، وهي: مصلحة الصندوق، مصلحة المحاسبة ومصلحة المتابعات.

شكل رقم (3-4): مصالح القباضة

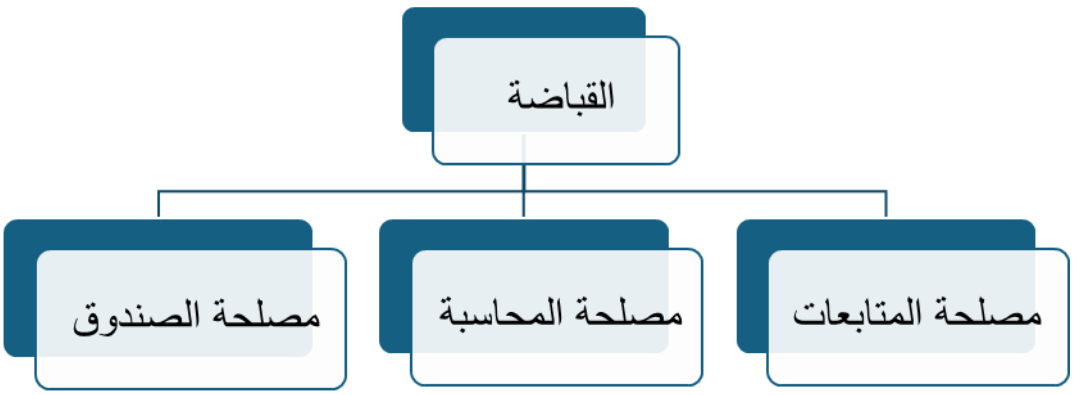

المصدر: الوثائق الداخلية لمركزالضرائب بالطارف

2.2. مصلحةالاستقبال والاعلام

تسند إليها المهام التالية:

- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة واعلامهم؛
- نشر معلومات حول حقوقوواجبات المكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركزالضرائب.

3.2. مصلحة الاعلام الآلي والوسائل

تكلف بما يأتي:

- استغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها، وتسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافقة لها؛
- إحصاء حاجيات المصالح والعتاد واللوازم الأخرى، والتكفل بصيانة التجهيزات؛
- الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة وأمن مقر المركز.

المبحث الثاني: تطبيق الرقمنة في المجال الضريبي

يعد تطبيق الرقمنة في مجال مكافحة التهرب الضريبي خطوة جوهرية نحو تعزيز كفاءة وشفافية النظام الضريبي؛ أين تساهم التقنيات الرقمية في تحسين جمع البيانات وتحليلها، مما يسهل عملية الكشف عن الأنشطة غير المشروعة والتلاعب الضريبي بسرعة ودقة. فبفضل الرقمنة، يمكن للسلطات الضريبية تتبع المعاملات المالية ومراقبة الامتثال الضريبي بشكل أكثر فاعلية، كما تتيح هذه التقنية توفير خدمات إلكترونية للمكلفين تزيد من التزامهم الطوعي. ومع ذلك، يواجه تطبيق الرقمنة تحديات تتعلق بالبنية التحتية التكنولوجية والأمن السيبراني، مما يتطلب استثمارا وتخطيطًا استراتيجيًا مستمرّيْن.

المطلب الأول: رقمنة عمليّات التصريح والدفع

تسهم رقمنة عمليات التصريح والدفع في تسهيل الإجراءات الضريبية، حيث توفر للمكلفين وسيلة إلكترونية مبسطة وفعّالة لتقديم تصريحاتهم الضريبية ودفع مستحقاتهم عبر الإنترنت، هذه الخطوة تعزز من كفاءة وشفافية النظام الضريبي، وتقلل من الأخطاء والتلاعبات.

1. تقديم البوابة الالكترونية "جبايتك"

باشرت المديرية العامة للضرائب (DGI) بوضع حيّز الخدمة نظاما معلوماتيا كأحد أولوياتها بالاعتماد على إجراءات مبسطة من شأنها أن تسمح بتعزيز كفاءة الإدارة وحوكمتها، وزيادة المردودية الجبائية، وتحسين الخدمة، وتلبية الاحتياجات العملية للمكلفين بالضريبة. ومن بين أنظمة المعلومات المستحدثة بالتعاون مع المتعامل الاسباني "indrasitema": النظام المعلوماتي الجبائي "جبايتك" الذي تم إطلاقه في شهر ديسمبر سنة 2016، والذي تم تحقيقه بهدف تعزيز القاعدة التكنولوجية، وترقية الخدمات عن بعد، وتحسين ظروف المؤسسات، وتعزيز التحصيل الجبائي.

يشكل نظام "جبايتك" بوابة الكترونية لإجراء العمل عن بعد، مصممة لتبسيط الرسوم الضريبية، تسمح بالتصريح والدفع عبر شبكة الأنترنت من خلال الرابط: https: //jibayatic.mfdgi.gov.dz

2. مزايا البوابة الإلكترونية "جبايتك"

من بين المزايا التي تتيحها البوابة الإلكترونية "جبايتك" لفائدة المكلفين بالضريبة ما يلي:

- الاطلاع على الوثائق التبريرية وطباعتها؛
- الاطلاع على الحساب الجبائي للمكلف بالضريبة؛
- الاستعانة بنظام مزود بحلول الحماية ضد الفيروسات؛

- حماية رموز الدخول بصفة سرية؛
- احترام الأقساط القانونية المتعلقة بالتصريح والدفع؛
- شطب تسجيل المكلف بواسطة بريد معنون عند توقيف النشاط.

3. التصريح الجبائي الالكتروني

يتمكن المكلف من الولوج عبر موقع "جبايتك" إلى فضاءه الشخصي والتصريح بالضرائب الشهرية المستحقة عليه كالضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) بالنسبة لفئة الأجور، والرسم على القيمة المضافة (TVA)، والرسم على النشاط المهني (TAP) عن طريق ملأ استمارة التصريحات الجبائية الالكترونية. فبمجرد تسجيل رقم الأعمال، يظهر له مجموع الضرائب المستحقة عليه، وتنتقل المعلومات المصرح بها آليا إلى مصالح مركز الضرائب (CDI)، ويتمكن عون المركز من الاطلاع على تصريحات المكلفين التابعين للمركز، ووضعياتهم حول تسديد ما عليهم من مستحقات ضريبية.

المطلب الثاني: رقمنة العمليّة الضريبية

لكي تحقق إدارة الضرائب أهدافها الاستراتيجية، تطلب الأمر اقتناء برمجيات حديثة من بينها نظام "SAP"، الى جانب فتح فضاء خاص يساعد على التسيير الالكتروني للعمليات الجبائية. يعد النظام المعلوماتي "SAP" أهم رهانٍ على نجاح عملية الرقمنة، وذلك لما يكتسبه من امكانات ترشحه أن يكون حلا مستقبليا أمثلا للمشكلات الرقمية.

1. تقديم النظام المعلوماتي "SAP"

نظام معلوماتي ألماني حديث النشأة يعرف باسم«Système d'Application et production» ، دخل حيز الخدمة في شهر أوت سنة 2018 ليحلّ محلّ النظام السابقSGF. يوفر هذا النظام على المكلفين عناءَ التنقل إلى مراكز الضرائب ويمكّنهم من تقديم تصريحاتهم الشهرية الكترونيا عن بعد باستخدام اسم مشفّر وكلمة سر، ويُعد تأكيدا لعملية الانتقال من إدارة جبائية ورقية الى إدارة إلكترونية؛ فهو نظام يرتكز على الحل المعلوماتي ERP.

2. أهداف النظام "SAP"

تتلخص أهداف تطبيق هذا النظام، على سبيل الذكر لا الحصر، فيما يلي:

- التحكم في المكلفين بالضريبة بخصوص الأنشطة التي يمارسونها والأملاك التي يحوزونها، مما يساعد أعوان الجباية في عملية الرقابة؛
- معالجة معلوماتية آنية لكافة المعطيات المرتبطة بفرض الضريبة على المكلفين، وتحصيل مختلف الضرائب والرسوم عن بعد؛ الأمر الذي يجعل من عملية التحصيل متطورة تتم عن طريق الدفع الإلكتروني؛

- التكفل بالعمليات المرتبطة بالرقابة الجبائية، والاجتهاد في معالجة القضايا النزاعية، وتقديم الجداول الإحصائية الموجزة لغرض التمكن من إعداد مؤشرات التسيير والنجاعة بصفة آنية؛
- تطوير منظومة معلوماتية ناجحة في جميع العمليات الجبائية.

3. النتائج المنتظرة من الرقمنة

يكمن الهدف من تبني الرقمنة في تفعيل آليات الرقابة الجبائية والحد من التهرب الضريبي؛ حيث أن التجارب الأولية لنظام "SAP" أثبت فعاليته في مجال الرقابة، وخاصة القدرة على الرفع من التحصيل الضريبي في ظرف وجيز، كؤن أن هذا النظام يمزج بين نظام جبائي ونظام محاسبي؛ الأمر الذي سوف يحسّن من الرقابة على التصريحات ويرفع من قدرة الإدارة على المتابعة في كلّ زمان ومكان. وفيما يلي بعض النتائج المنتظرة من استخدام الرقمنة:

1.3. من الناحية الإدارية والتسييرية

يمكن تلخيص نتائج الرقمنة على المستوى الاداري والتسييري فيما يلي:

- التقليص في عدد الشكاوى النزاعية للمكلفين؛
- التخفيض في تكاليف التسيير الناتجة عن طلب المطبوعات؛
- تعميم الربط بالإنترنت بين مصالح الإدارة الجبائية لتعزيز التعاون بينها وتيسير الوصول إلى المعلومات الضرورية كلٌّ حسب اختصاصه؛
- تقديم الجداول البيانية في وقت معقول، مما يسمح بتقييم نجاعة المصالح، ومتابعة مستوى التحصيل حسب نوع الضرائب وقطاع النشاط؛
- إنشاء مواقع الكترونية تمثّل نافذةً للمعلومات الجبائية من منشورات تصريحات.

2.3. من الناحية الرقابية

يمكن تلخيص نتائج الرقمنة على المستوى الرقابي فيما يلي:

- تقديم معطيات موجزة، ذات مصداقية، من أجل القيام بدراسات استشرافية، التحليل واتخاذ القرار؛
- برمجة عمليات التدقيق على أساس معايير محددة بموضوعية؛
- مركزة قاعدة البيانات بالنسبة لمختلف فئات المكلفين، مما يسمح بالولوج الآلي للمحققين في المحاسبة الى البطاقيات عند قيامهم بمهام الرقابة؛
- ادراج إجراءات التصريح والدفع عن بعد.

المطلب الثالث: سيرورة العملية الضريبية الرقمية

تقوم سيرورة العملية الضريبية الرقمية على اتمام جميع المراحل بدءً من تقديم التصريحات الضريبية، إلكترونيًا، وصولاً إلى معالجة المدفوعات والمراقبة؛ مما يعزز كفاءة وشفافية النظام الضريبي، ويقلل من التلاعب والأخطاء.

1. على مستوى قسم الصندوق

يمثل أول قسم في مصلحة القباضة، مهمته قبض الأموال من المكلفين وتحرير وصولات التسديد، فبعد قيام المكلف بالتصريح يقوم عون المركز بالدخول إلى الأرضية "SAP" كما يظهر في الشكل رقم (3-1) الموالي:

شكل رقم (3-5): نافذة postes Liste

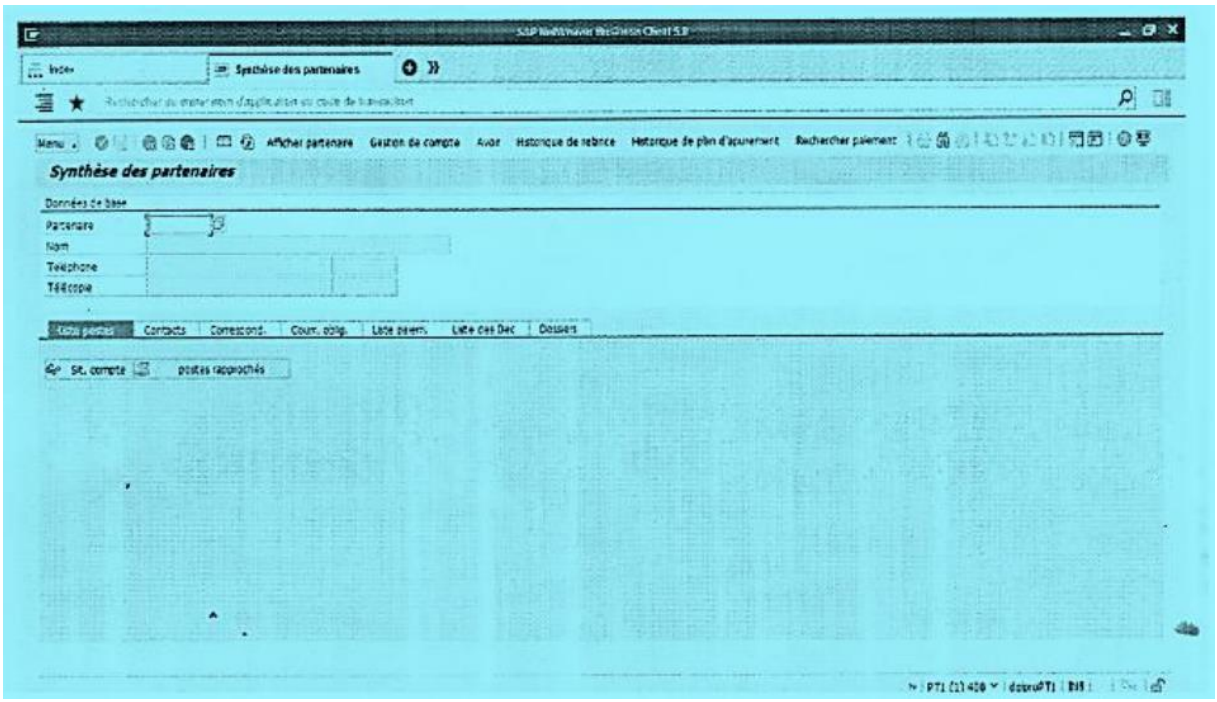

المصدر: مخرجات الأرضية الرقمية "SAP"

تظهر مختلف الالتزامات والتصريحات بألوان مختلفة قصد مساعدة أعوان المركز على أداء مهامهم؛ فاللون الأخضر يعبر عن تصريحات في وقتها، واللون الأصفر يعبر عن تصريحات متأخرة، أما اللون الأحمر فيعبر عن التزامات غير مصرح بها تستلزم تحرير عقوبات أو غرامات تأخير، وهذا ما يعبر عنه الشكل رقم (3-2) الموالي:

شكل رقم (3-6): الالتزامات والتصريحات

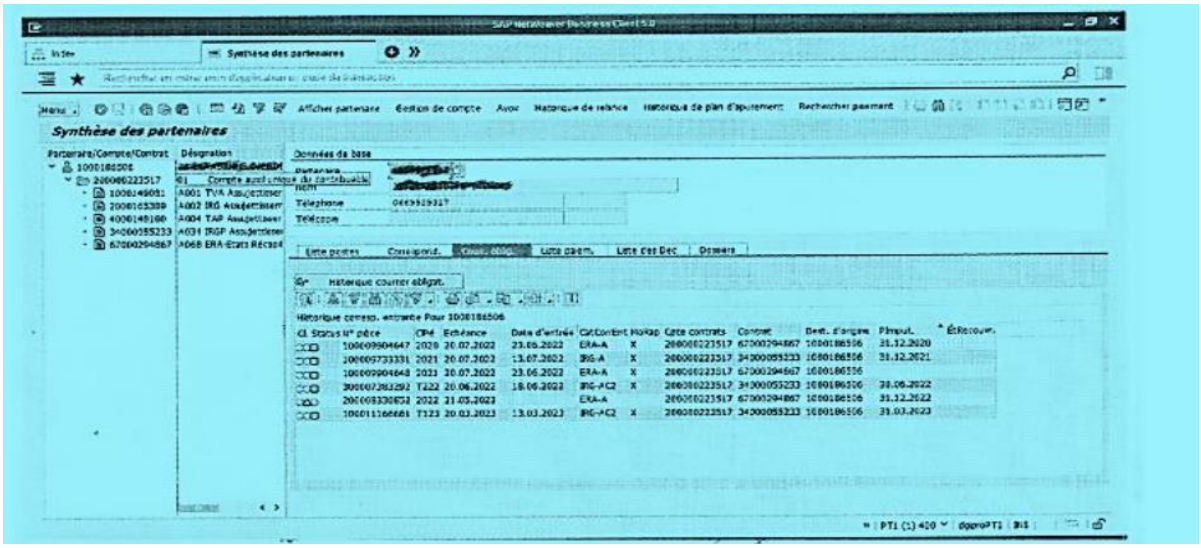

المصدر: مخرجات الأرضية الرقمية "SAP"

2. على مستوى قسم المحاسبة

قسم تابع لمصلحة القباضة، يهتم بمسك حسابات المكلفين سواء أكانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين؛ فبعد تسديد المكلف مستحقّاته وتأكيد أمين الصندوق صحة البيانات، تظهر العملية والمبالغ المقبوضة في قسم المحاسبة باليوم والشهر والسنة. يضطلع عون المحاسبة بالاطلاع يوميا على ايرادات القسم، ومراجعتها، وتسجيلها في الدفتر اليومي على شكل قيود محاسبية، وهذا ما يظهره الشكل رقم (3-3) الموالي:

شكل رقم (3-7): العملية والمبالغ المقبوضة في قسم المحاسبة

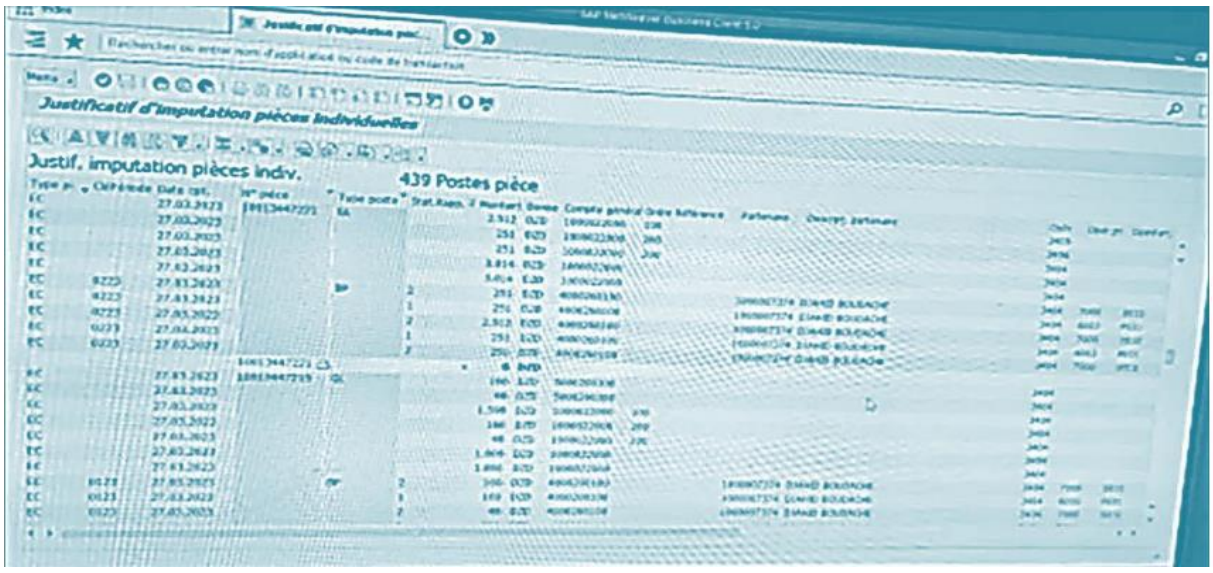

المصدر: مخرجات الأرضية الرقمية "SAP"

3. على مستوى قسم المتابعة

قسم يختص بمتابعة المكلف في حالة التهرب أو النقص في التصريحات؛ أين تقوم مصلحة المتابعة بإصدار جدول ضريبي (rôle) خاص بالمكلف، ويظهر أمام عون القسم كما هو في الشكل رقم (3-4) أدناه:

شكل رقم (3-8): حالة التهرب أو النقص في التصريحات

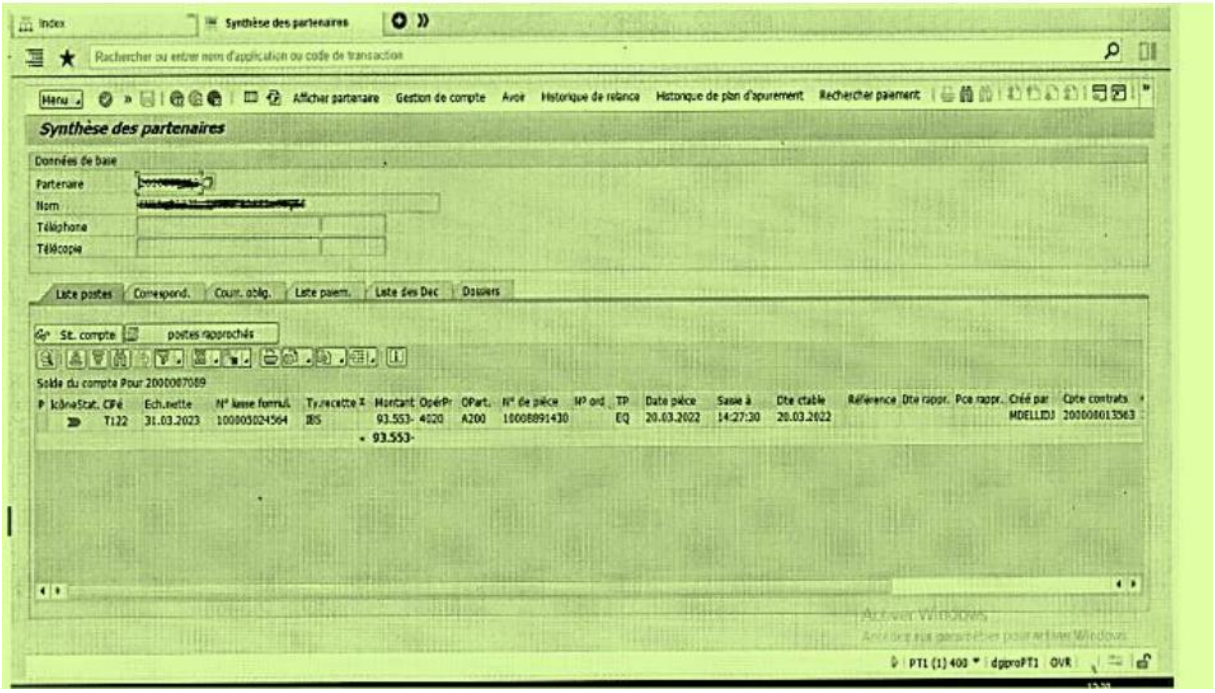

المصدر: مخرجات الأرضية الرقمية "SAP"

في حالة ورود معلومات حول المكلّف، تقوم مصلحة المتابعة بإعذاره في أجل أقصاه 30 يوما عن طريق استخراج الجدول الضريبي (rôle) الخاص به من الأرضية الرقمية "SAP" وارساله في ضرف مختوم عبر البريد. ففي حالة الاستجابة، تقوم المصلحة بإلغاء الجدول والتفاوض مع المكلّف، أما في حالة عدم الاستجابة تقوم المصلحة باتخاذ الإجراءات القانونية الموصي بها في هذا المجال، وهذا ما يظهره الشكل رقم (3-5) الموالي:

شكل رقم (3-9): كيفية استخراج الجدول الضريبي

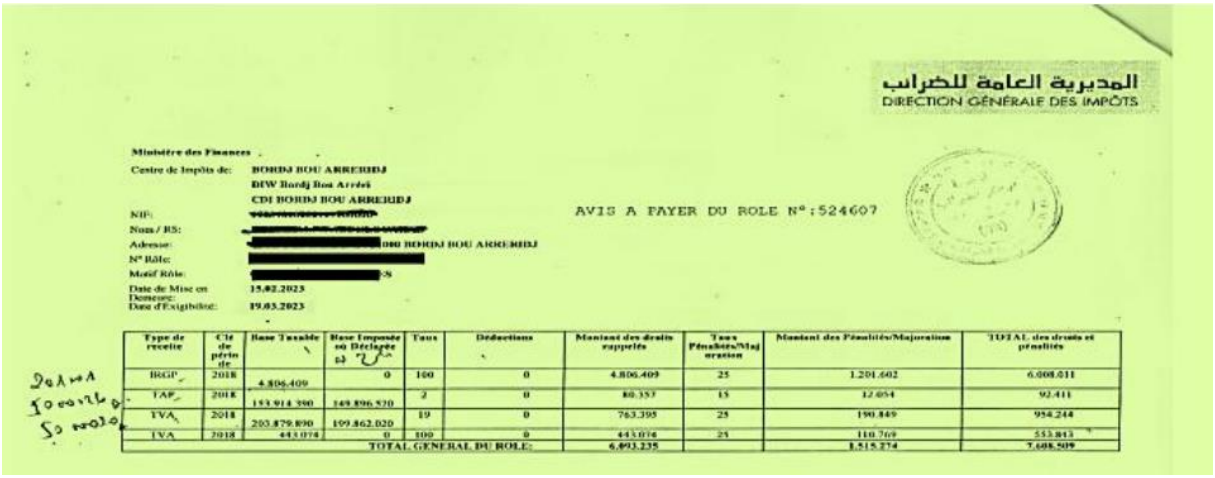

المديرية العامة للضرائب
DIRECTION GÉNÉRALE DES IMPÔTS

Ministère des Finances

Centre de Impôts de: BORDJ BOU ARRERIDJ
BEW Bordj Bou Arréri
CDI BORDJ BOU ARRERIDJ

NIF: [redacted]
Nom / RS: [redacted]
Adresse: [redacted] BBO BORDJ BOU ARRERIDJ
N° Rôle: [redacted]
Motif Rôle: [redacted]
Date de Mise en Demeure: 15.02.2023
Date d'Exigibilité: 19.03.2023

AVIS A PAYER DU ROLE N°:524607

Type de recette	Cle de période	Base Taxable	Base Imposée ou Déclarée	Taux	Déductions	Montant des droits rappelés	Taux Pénalités/Majoration	Montant des Pénalités/Majorations	TOTAL des droits et pénalités
BGP	2018	4.806.409	0	100	0	4.806.409	25	1.201.602	6.008.011
TAP	2018	153.914.390	149.896.570	2	0	80.357	15	12.054	92.411
TVA	2018	203.879.890	199.862.020	19	0	763.395	25	190.849	954.244
TVA	2018	443.074	0	100	0	443.074	25	110.769	553.843
TOTAL GENERAL DU ROLE:						6.093.235		1.515.274	7.608.509

المصدر: مخرجات الأرضية الرقمية "SAP"

وأما في حالة ارتكاب المكلّف خطأ في التصريح عن بعد باستخدام نظام "جبايتك"، فإنه يتقدم بطلبٍ إلى قباضة المركز ويمكنه إعادة التصريح عن بعد أو لدى القابض مباشرة.

المبحث الثالث. تحليل نتائج الدراسة الميدانية

يمثل هذا المبحث جزء مهما من الدراسة، حيث يسمح بفهمٍأعمقَ للبيانات واستخلاص النتائج الجوهرية.

المطلب الأول. تحليل نتائج المقابلة الشخصية

تسمح المقابلة الشخصية بجمع وتحليل المعلومات المقدمة من طرف الشّخص المستجوَب.

1. تعريف أداة المقابلة الشخصية

يقصد بالمقابلة في الاصطلاح لقاءٌ بين شخصيْن أو أكثر، يتم خلاله نقاش بهدفٍ أو بغير هدف. أما المقابلة في البحث العلمي، فهيأداة يستخدمها الباحث لإنجاز أعمالٍ ذات طبيعة اجتماعية، تهدف الى الحصول على معلومات دقيقة حول الظاهرة المدروسة.وبناء عليه، تظهر المقابلة كأداة لجمع البيانات وتدوينها وتحليلها، توفرللباحث قدرةالتعرف على ردود أفعال المستجوبينوانفعالاتهم، وإدراك مدى استجابتهم من خلال الإيماءات والحركات، وتتميز عن باقي أدوات الدراسة بما يلي:

- الحصول على بيانات معمقة وشاملة من خلال التفاعل المباشر مع المستجوبين؛
- تعديل الأسئلة وتوجيه الحوار بشكل يتناسب مع مجريات المقابلة والردود المقدمة؛
- التحقق الفوري من صحة الإجابات وفهمهاعبر التفاعل الآني مع المستجوبين؛
- الكشف عن جوانب خفية وغير معروفة حول الظاهرة المدروسة من خلال الملاحظة المباشرة؛
- توفير إمكانية بناء علاقة ثقة بين الباحث والمستجوبين، مما يعزز مصداقية البيانات المقدمة.

2. تحليل البيانات الشخصية للمستجوب

تم إجراء مقابلة شخصية بتاريخ 22 ماي 2024مع أحد المسؤولين بمركز الضرائب التابع لمديرية الضرائب بولاية الطارف، وذلك بهدف الوقوف الميدانيعلى دور الرقمنة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي بالولاية، حيث كانت النتائج كما يلي:

- اسم ولقب المستجوب: السّيدة تحري دلال؛
- الوظيفة: مفتش مركزي للضرائب؛
- المؤهل العلمي: ماستر نقد مالية بنك؛
- الخبرة المهنية: 10 سنوات؛

- علاقة المستجوب بموضوع الدراسة: رئيس مصلحة بالقطاع.

3. تحليل أجوبة المقابلة

يسلط الجدول رقم (3-1) الضوء على نتائج ميدانية مهمة تكشف عن أثر الرقمنة في مكافحة التهرب الضريبي وتحسين أداء العمل الجبائي بولاية الطارف كما يلي:

جدول رقم (3-1): تحليل أجوبة المقابلة

الرقم	السؤال	الجواب	التحليل
01	متى تم العملبنظام الرقمنة بالمركز؟	تمت رقمنة المركز منذ إطلاقه في 2021/10/01، وتم التحول الرقمي بداية من 2023/10/01	تعتبر الرقمنة بالمركز حديثة النشأة نوعا ما، فهي تندرج ضمن مساعيالوصايةالى تحديث القطاع المالي انطلاقا من تحديث البنى الرقمية، أما التحول الرقمي فيقصد العمل بنظام صفر ورقة، وتفعيل الآلية الرقميةBP.
02	ماهي أكثر مجلات الرقمنة فاعلية على مستوى المركز؟	التحصيل، الدفع والرقابة	تستخدم الرقمنة في مجال التحصيل لتحقيق السرعة والفاعلية في تسجيل الغرامات ومتابعتها وتحصيلها، وتستخدم الرقمنة في مجال الدفع لتوفير أعباء التنقل الى مراكز الدفع على المكلفين والسماحلهم بالاطلاععلى آجالالتسديدبدقة، كما تستخدم الرقمنة في مجال الرقابة للكشفعن المتهربين وتحديد مبالغ التهرب الضريبي بشفافية وتحقيق المزيد من العدالة الضريبية.
03	هل يمكن القول أن الرقمنة ساهمت في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي بولاية الطارف؟	نعم، ساهمت الرقمنة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي على المستوى الولائي	إن التأكيد على أن الرقمنة ساهمت في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي لهو دليل على وجود نتائج ميدانية حولالزيادة في حجم التحصيل الضريبي والتقليل من فرص التلاعب، بالإضافة إلى تحسين عملية تدقيق البيانات الضريبية واكتشاف حالات التهرب الضريبي بسرعة وكفاءة.
04	ماهي نسبة التهرب الضريبي بالولاية قبل تطبيق نظام الرقمنة؟	%60	تعكس هاته النسبة المرتفعة لحالات التهرب الضريبي تعدد نقاط الضعفالمسجلة بالنظام الضريبي التقليدي القائم على استخدام الأوراق، وما نتج عنه من ضعفٍفي العملية الرقابية، وصعوبة في متابعة البيانات الضريبية، وسهولةفي التلاعب بالتصريح والدفع والتحصيل.
05	ماهي نسبة التهرب الضريبي بالولايةبعدتطبيق نظام الرقمنة؟	%20	يعكس انخفاض نسبة التهرب الضريبي من 60% إلى 20% ذلك الأثر الإيجابي لتبني الرقمنة على النظام الضريبي بشكل عام؛أين أصبحت عمليةالتصريح الضريبي ومتابعتها أكثر دقة، وأصبح من الصعب على المكلفين تجنب التزاماتهم الضريبية أو التلاعب في مبلغها، كما أصبحت عملية تدقيق البيانات ومراقبتهاآنية، مما ساعد علىتحسين أداء المنظومة الجبائية.
06	ما هي أبرز المزايا المحققة بالقطاع من خلال العمل بنظام الرقمنة؟	الحد من التهرب الضريبي، سهولة العمل الاداري ودقة المعلومات	إن الاقرار بتحقيق الرقمنة لنتائج إيجابية في مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي وتيسير العمل الاداري وتحقيق الدقة في المعلومات المصرح بها لهو إقرار بتحسين عملية التحصيلومن خلالها تحقيق العدالة الضريبية، كما أصبح من السهل الحصول على المعلومات الضريبية وتحديثها بفضل قاعدة

			بيانات ممركزة ومتكاملة، بالإضافة الى مساهمة الرقمنة في تسريع عملية الوصول إلى المعلومات ودقتها، مما يتيح للإدارة اتخاذ قرارات رشيدة.
07	كيف كان انطباع الموظفين بالمركز حول استخدام الرقمنة؟	صعوبة التأقلم لدى البعض في البداية، ثم التفاعل الايجابي تدريجيا	يعد التباين في انطباع الموظفين أمرا مقبولا؛فصعوبة تقبل الرقمنةأوالتكيف معها تُعزى عادة إلى المخاوف التكنولوجيةلدى بعض الموظفين، ومحاولة الركون الى أساليب العمل التقليدية، وقلة التدريب.أما الانتقال من الصعوبة إلى اليسر، فإنما يعد مؤشرًا إيجابيًا على نجاح عملية تطبيق الرقمنة بالمركز، وتخطّي مرحلة المقاومة نحو التغيير.
08	هل استفاد الموظفونبالمركز من دورات تدريبية حول الأنظمة الرقميّة؟	نعم	يعكس اهتمام المركز بتدريب الموظفين التزامهالكامل بتوفير الدعم الفني والتقنيللتحكمفي الأنظمةالرقميةواستخدامها بكفاءة وفاعلية، كما يعكس هذا الاهتمام مستوى الوعي بضرورة الاستثمار في تحسين أداء المركز وتطويره.
09	هل تم تدريب الموظفين بداخل المركز أم في خارجه؟	استفاد الموظفون من دورة تدريبيّة مدتها خمسة أسابيع بداخل المركز	تشير فترة التدريب الى أن النظام الرقمي المستحدث لا يتطلب مؤهلات ذهنية وتقنية خاصة للتحكم به، بينما يشير مكان التدريب الى أن المركز يبحث عن تعميم الفائدة وتكريس روح التعاون والتنسيق بين الموظفين من خلال استخدام هذا النظام.
10	كيف كان تقييم المستفيدين لبرنامج التدريب؟	جيد جدّا	تعكس نتائج التقييم رضا المستفيدين عن البرنامج التدريبي من حيث الجدوىوالمحتوى، وعن المهارات التدريبية المتحصل عليها، كما تعكس رضا المستفيدين عن كفاءة المدربين، وفعالية البرنامج مقارنة بالأهداف المسطرة.
11	ما هو النظام الرقمي المستخدَم على مستوى المركز؟	نظام "SAP"	يعتمد المركز على نظام "SAP"لكونه نظاما رقميا متطورا، قد أثبتفعاليته بالقطاع عن تجربة في مجال تنظيم العمليات الادارية والمالية، ومراقبتها، وتحسين أداء العمل الضريبي، وتحقيق الأهداف بشكل عام.
12	هل يستخدم المركز أنظمة رقمية أخرى؟	لا	إن الاعتماد على نظامرقمي واحدٍ يدلّعلى أن المركز يبحث عن تبسيط بيئة العمل والتحكم فيها بشكل كامل، غير أنهذا الأمر قد يفرض بعض القيود المرتبطة بتلبية احتياجات خاصةببعض المكلفين، أو الاستفادة من المزايا التي تتيحهاأنظمة أخرى متوفرة في السوق.
13	ما هي أبرز المزايا المرتبطة باستخدام النظام الرقمي الحالي؟	الحصول على المعلومات بسهولة وفي وقت وجيز، تذليل صعوبات العمل وتقليل الأخطاء	تدلّ كثرة المزايا المرتبطة باستخدام النظام الرقمي الحالي من جهة عن فعاليتهعلى أصعدة متعددة، وتعكس من جهة ثانية صحة الاختيار بين هذا النظام وعديد الأنظمة المتوفرة في السوق، وتكشف من جهة ثالثة عن طبيعة التحديات التي واجهت النشاط الضريبي والتي كانت سببا مباشرا في التأثير السلبي على حجم المداخيل.
14	ماهي أبرز الصعوبات المرتبطة باستخدام النظام الرقمي الحالي؟	صعوبات ادراكية لدى الفئة التي لا تتحكمبالاعلام الآلي	تستوجب الصعوبات المرتبطة باستخدام النظام الرقمي الحالي ضرورةالاستمرار في تقديم برامج تدريبية لكافة الموظفين في اتجاه تحسين مهاراتهم وزيادة ثقتهم في استخدام الوسائط الرقمية داخل المركز وخارجه.

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني: دراسة حالة تهرّب ضريبي

تستوجب دراسة حالة تهرّب ضريبي تحليلاً دقيقاً للوثائق والبيانات المتاحة، بما في ذلك الاقرارات المالية والمعلومات الضريبية المقدمة، كما تستوجب فحصًا شاملاً لتلك الاقرارات والمعلومات بما يضمن تقديم التوصيات الملائمة لتمكين التصرف القانوني الذي يحقق المساواة الجبائية ويحد من ظاهرة التهرب.

1. نتائج عملية الرقابة

في حالة ورود بطاقة معلومات الى مركز الضرائب (CDI) تفيد بأن مكلّفا قد حقق رقم أعمال معين، تقوم المصلحة الرئيسية للتسيير بإجراء المقاربة بين بطاقة المعلومات وتصريحات المكلف؛ ففي حالة النقصان أو التهرب، تنتقل المصلحة من مرحلة الفحص والتأكد الى مرحلة الرقابة الشكلية، فيتم ارسال الملف الضريبي إلى مصلحة المراقبة لإعداد الجدول الفردي الضريبي (rôle)، وفي حالة التصريح الصحيح، يتم تحويل الملف الى القباضة لطلب المبالغ من المكلّف في هذا الصدد، وبتاريخ 2023/05/15، أرسل مركز الضرائب (CDI) لولاية عنابة بطاقة معلومات الى مديرية الضرائب (DIW) لولاية الطارف خاصة بأحد المكلفين تتضمن ما يلي:

العنوان التجاري: بلدية بوثلجة، ولاية الطارف؛

- رقم التسجيل الإحصائي(NIS): 625/ 188805002؛
- رقم التسجيل الجبائي(NIF): 189360500275155000؛
- رقم السجل التجاري: 3600-A3443578
- قيمة المشتريات خارج الرسم(HT): 454.381.300 دينار جزائري؛
- قيمة الرسم على القيمة المضافة (TVA): 863.324,51 دينار جزائري؛
- السنة التي تمت فيها المشتريات 2019؛
- اسم المورد Y-STD: ؛
- العنوان التجاري للمورد: بلدية عنابة، ولاية عنابة؛
- النشاط التجاري: تجارة بالجملة للمنتوجات المتعلقة بتغذية الانسان.

يظهر من خلال بطاقة المعلومات أعلاه أن المكلفقام بعملية شراء بولاية عنابة، وبما أن عنوانه التجاري تابعإقليميالولاية الطارف فإن التسوية الجبائية تكون بهاته الولاية.وبعد الفحص والتأكد بمفتشية الضرائب لولاية الطارف، اتضح أن المكلفغير مسجل بالمفتشية، ولم يقم بالتصريح بملفه الجبائي عبر مصالحها الإدارية، ويعدّبذلك متهربا ضريبيا.

قدمت المفتشية طلبا بالوثائق الاثباتية تضمنما يلي:

- كشف بنكي؛
- نسخة من بطاقة التسجيل الجبائية؛
- نسخة من فاتورة الشراء؛
- نسخة من التسجيل في الفهرس الوطني للأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين.

وبعد المعاينة والفحص، تبين أن المكلف قام بأعمال تدليسية تمثلت في:

- حيازة سجل تجاري تحت رقم: 361003443578 A16مؤرخ في 10 مارس 2016؛
- بطاقة التسجيل الجبائي (NIF)تحت رقم: 189360500275155000.

2. نتائج عملية التحقيق

تم فتح ملفا جبائي، وتمت معاينة مقر نشاط المكلّفالمتهرّب وتحرير محضر معاينة جاء فيه أن المكلف لا وجود له عبر إقليم دائرة الطارف. وبناء عليه، تمت مراسلته بخصوص التسوية الجبائية القائمة في حقه كما يلي:

- رقم اعمال المؤسسة: 4.543.813,15*1,15%=52.253,85 دينار جزائري؛
- الرسم على النشاط المهني: 992.823 دينار جزائري؛
- الضريبة على الدخل الإجمالي فئة الأرباح: 96.761 دينار جزائري؛
- غرامة الوعاء: 96.761دينار جزائري؛
- غرامة عدم تقديم الميزانية السنوية: 10.000 دينار جزائري؛
- غرامة عدم تقديم التصريحات الشهرية: 6.000دينار جزائري؛
- رسم شبه جبائي: 500.000دينار جزائري؛
- ضريبة مستحقة: 5.806 دينار جزائري.

نظرا لعدم وجود المكلف بإقليم الولاية، وعقب انتهاء الآجال القانونية المحددة بثلاثين يوما، حررتالمفتشية جدول ضريبيابالرسوم والغرامات المستحقة تم إرسالهالى قباضة الضرائب لغرض التحصيل. والى جانب ذلك، تم تحرير تقرير يتضمن اقتراح رفع شكوى ضد المكلف لتمكين المفتشية من مباشرة الاجراءات القضائية لتنفيذ التحصيل.

3. نتائج عملية المتابعة

تم إرسال تقرير اقتراح رفع الشكوى مرفقابالوثائق الضرورية إلى مديرية الضرائب لولاية الطارف لغرض:

- طلب رأي لجنة الهوية للمخالفات الضريبيةبخصوص المتابعة الجزائية للمكلف المتهرب، وبعد اجتماعها وافقت على رفع الشكوى أمام الجهات القضائية المختصة؛
- رفع دعوى قضائية من طرف مديرية الضرائب لولاية الطارف موضوعها قيام المكلف بمناورات تدليسية للتخلص من التزاماته المنصوص عليها بموجب التشريع الجبائي، تتلخص فيما يلي: عدم التصريح بالوجود، الاخفاء الكلي لرقم الاعمال والارباح، عدم الالتزام بالتصريحات الشهرية والميزانية الجبائية السنوية، عدم الإجابة على الإرساليات الجبائية، عدم وجود محل تجاري حقيقي بالعنوان المصرح به كمقر اجتماعي للنشاط، وعدم الاستجابة لإجراءات الإحصاء.

أفضت المتابعة القضائية الى إجبار المكلف المتهرب على دفع ما عليه من مستحقات مالية، إضافة إلى حجز جزء من السلع القائم عليها نشاطه، وتسجيله في بطاقة معلوماتية كمتهرب ضريبي سابق.

المطلب الثالث: احصائيات التهرب والتحصيل الضريبيين (2018–2021)

يساعد في فهم حجم المشكلةو تحديد الانماط والتوجهات المرتبطة بها.

1. احصائياتالتهربالضريبي (2018–2021)

يسلط تحليل البيانات الاحصائية للتهرب الضريبي الضوءَ على جوانب مهمة لفهم طبيعة هذه الظاهرةونطاقها، وتتمثل أهمية هذا التحليل في الكشف عن أنماط التهرب وأسبابه، وتحديد المجالات التي تشهد أعلى معدلاتٍله، بالإضافة إلى تقديم توصيات لتحسين إجراءات الرقابة.يتيح تحليل البيانات الاحصائية تقديم تقرير شامليُستخدم كأداة لاتخاذ قرارات جبائية فعالة تساهم في تحسين كفاءة وفعالية النظام الضريبي، وزيادة الإيرادات.

جدول رقم (3–2): احصائيات التهرب الضريبي (2018 – 2021)

السنة	عدد الملفات الخاضعة للرقابة	مجموع الغرامات	عدد الملفات المعالجة	المبلغ المحصل
2018	15	2.738.668.618	03	258.178.713
2019	38	87.884.883	08	446.116.364
2020	–	–	–	–
2021	11	212.853.464	00	106.114.500

المصدر: الوثائق الداخلية لمركز الضرائب بالطارف

يظهر من الجدول أعلاه ما يلي:

- بلغ عدد الملفات الخاضعة للرقابة في سنة 2018: 15 ملفا، وبلغ مجموع الحقوق الواجب تحصيلها من طرف المركز والناتجة عن التهرب الضريبي: 2.738.668.618 دينار جزائري، بينما بلغ عدد الملفات المسوّاة: 03 ملفات أي ما نسبته 20% فقط من مجموع الملفات الخاضعة للرقابة، وقدرمبلغ التحصيل 258.178.713 دينار جزائري أي ما نسبته: 9,42% فقط؛

تظهر هذه النتائج محدودية النشاط الرقابي خلال سنة 2018، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها: نقص الموارد البشرية والتقنية المتاحة، مما قيّدَالقدرة على معالجة عدد كبير من الملفات المخالفات، بالإضافة الى التحديات المرتبطة بتبادل المعلوماتمع مختلف الجهات ذات العلاقة، مما أثر سلبا على تحقيق الأهداف الضريبية بشكل فعال. ويضاف الى ذلك ضعف التخطيط والتنظيم الإداري الذي منتج عنه تقديم خدماتتبتعد عن المعايير المطلوبة.

- بلغ عدد الملفات الخاضعة للرقابة في سنة 2019: 38 ملفا أي بزيادة قدرها 153% مقارنة بسنة 2018، وبلغ مجموع الحقوق الواجب تحصيلها من طرف المركزوالناتجة عن التهرب الضريبي: 887.884.883 دينار جزائري، بينما بلغ عدد الملفات المسوّاة: 08 ملفات أي ما نسبته 21% فقط من مجموع الملفات الخاضعة للرقابة، وقدر مبلغ التحصيل 446.116.364 دينار جزائري أي ما نسبته: 50%؛

تظهر هذه النتائج تطور النشاط الرقابي خلال سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 سواء على مستوى الرقابة أو على مستوى التحصيل، والسبب وراء هذا التطور هو تحسين البنى التحتية في المجال الضريبي وتعزيز القدرات التقنية والبشرية، مما أدى إلى زيادة القدرة على التعامل مع عدد أكبر من المخالفات ومعالجتها بشكل أكثر فعالية. إضافة إلى ذلك، يعود هذا التطورالى التنسيق المستمر مع مختلف الجهات ذات العلاقة، مما أسهم في تعزيز جهود الرقابة وزيادة القدرة على تحقيق نتائج أفضل، وبهذا يعكس التطور الملحوظ تكثيف الجهود وتحسين الكفاءة في مكافحة التهرب الضريبي خلال سنة 2019.

- خلالسنة 2020، نلاحظ انعدام الملفات المقترحة للرقابة وهذا راجع لازمة (كورفيد-19)أينمنحت الدولة إعفاءات غير مسبوقة للمكلفين بالضريبة؛
- بلغ عدد الملفات الخاضعة للرقابة في سنة2021: 11ملفا أي بزيادة قدرها 120% مقارنة بسنة 2020، وبلغ مجموع الحقوق الواجب تحصيلها من طرف المركزوالناتجة عن التهرب الضريبي: 212.853.464دينار جزائري، بينما بلغ عدد الملفات المسوّاة: 11ملفات أي ما نسبته 100% من مجموع الملفات الخاضعة للرقابة، وقدر مبلغ التحصيل 106.114.500دينار جزائري أي ما نسبته: 100%؛

تظهر هذه النتائج تطور النشاط الرقابي خلال سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 سواء على مستوى الرقابة أو على مستوى التحصيل، ويرجع ذلك إلى استعادة النشاط الاقتصادي بشكل تدريجي بعد الأزمة الصحية الناجمة عن جائحة (كوفيد-19)، حيث استأنف الأشخاص الطبيعيون والمعنويون نشاطهم بعد فترة من التوقف أو التقليل بسبب القيود الاحترازية. هذا التحسن في النشاط الاقتصادي أدى إلى زيادة عدد الملفات المقترحة للرقابة والتي تمت معالجتها بشكل فعال مما أدى إلى زيادة مبالغ التحصيل.

في المحصلة، وكنتيجة لهاته الجهود، شهدت مبالغ التهرب الضريبي انخفاضا محسوسا خلال الفترة المدروسة بين سنتي 2018 و2021، أين انتقلت من 2.738.668.618 دينار جزائري الى 212.853.464 دينار جزائري، أي أنها تقلصت بنسبة 92,22%؛ الأمر الذي يؤكد تصريحات مسؤولة الرقمنة بمركز الضرائب (CDI)حول تراجع ظاهرة التهرب الضريبي في الولاية بفعل الرقمنة.

2. التحصيل الضريبي (2018-2021)

يسلط تحليل بيانات التحصيل الضريبي الضوءَ حولنتائج جمع الايرادات الضريبية، وكفاءة عملية التحصيل، كما يشمل التحليل دراسة بيانات الاقرارات الضريبية والمبالغ المحصلة خلال الفترة المدروسة.

جدول رقم (3-3): احصائيات التحصيل الضريبي(2018-2021)

السنوات	الهدف المسطر(دينار جزائري)	مبلغ التحصيل (دينار جزائري)	نسبة التحصيل (%)
2018	655.000.000	589.102.647	89,94
2019	750.000.000	785.103.565	104,68
2020	810.000.000	752.518.832	92,90
2021	920.000.000	857.623.312	93,22

المصدر: الوثائق الداخلية لمركز الضرائب بالطارف

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

- قُدّرَ مبلغ التحصيل الضريبيخلال سنة 2018: 589.102.647 دينار جزائري، بينما كان الهدف المسطر 655.000.000 دينار جزائري، أي تحقيق ما نسبته 89,94%؛ وهذا راجع الى نتائج العمل بالنظام الرقمي "جبايتك" منذ سنة 2016، مع الاشارة الى أن تطبيق انظمة جديدة يحتاج لبعض الوقت للتكيف والاستيعاب؛

- قُدّرَ مبلغ التحصيل الضريبيخلالسنة 2019: 785.103.647 دينار جزائري، بينما كان الهدف المسطر لهذه السنة 750.000.000 دينار جزائري، أي تحقيق ما نسبته 104,68%؛ وهذا راجع بداية العمل بنظام "SAP"وتاثيرهالمباشر على عمليات الدفع، التحصيل والرقابة؛
- قُدّرَ مبلغ التحصيل الضريبي خلال سنة 2020: 752.518.832 دينار جزائري، بينما كان الهدف المسطر 810.000.000 دينار جزائري، أي تحقيق ما نسبتة 92,90%؛ وهذا راجع الى الاعفاءات الضريبية المترتبة عن جائحة (كوفيد-19)؛
- قُدّرَ مبلغ التحصيل الضريبي خلال سنة 2021: 857.623.312 دينار جزائري، بينما كان الهدف المسطر 920.000.000 دينار جزائري، أي تحقق ما نسبته 93,21%؛ وهذا راجع الى تطوّر العمل بالأنظمة الرقمية، مما ادى الى تحسين كفاءة التحصيل وتقليل الفجوة بين بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة.

في المحصلة، وكنتيجة لهاته الجهود، شهدت مبالغ التحصيل الضريبي ارتفاعا محسوسا خلال الفترة المدروسة بين سنتي 2018 و2021، أين انتقلت من 589.102.647 دينار جزائري الى 857.623.312 دينار جزائري، أي أنها اتسعت بنسبة 45,58%؛ الأمر الذي يؤكد تصريحات مسؤولة الرقمنة بمركز الضرائب (CDI)حول الآثار الايجابية للرقمنة في مجالات التحصيل، الدفع والرقابة.

خلاصة

تم إنشاء مركز الضرائب في ولاية الطارف بهدف تحسين جمع الإيرادات وتقليل ظاهرة التهرب الضريبي، واعتمد هذا المركز الرقمنة كوسيلة رئيسية لتحقيق أهدافه، وقد أظهرت النتائج الإيجابية لتطبيق الرقمنة في المكافحة ضد التهرب الضريبي فعالية هذا النهج، من خلال الرقمنةتم تسهيل عملية التصريح والدفع الضريبي، حيث يستطيع المكلفون الآن تقديم تصاريحهم الضريبية ودفع مستحقاتهم عبر الإنترنت من خلال البوابة الإلكترونية "جبايتك."

تتيح الرقمنة للسلطات الضريبية متابعة المعاملات المالية ومراقبة الامتثال الضريبي بشكل أكثر فعالية، وتسهل على المكلفين الالتزام الطوعي وتقليل الأخطاء البشرية والتلاعبات، إلى جانب ذلكيواجه تطبيق الرقمنة تحديات تتعلق بالبنية التحتية التكنولوجية والأمن السيبراني، مما يتطلب استثمارات وتخطيطاً استراتيجياً مستمراً.

يعد تطبيق الرقمنة في مجال التهرب الضريبي خطوة جوهرية نحو تعزيز كفاءة وشفافية النظام الضريبي، ورغم التحديات التقنية والأمنية، فإن النتائج الإيجابية التي أظهرتها تجارب مثل مركز الضرائب في ولاية الطارف تؤكد فعالية هذا النهج في مكافحة التهرب الضريبي وتحقيق أهداف الإيرادات الضريبية.

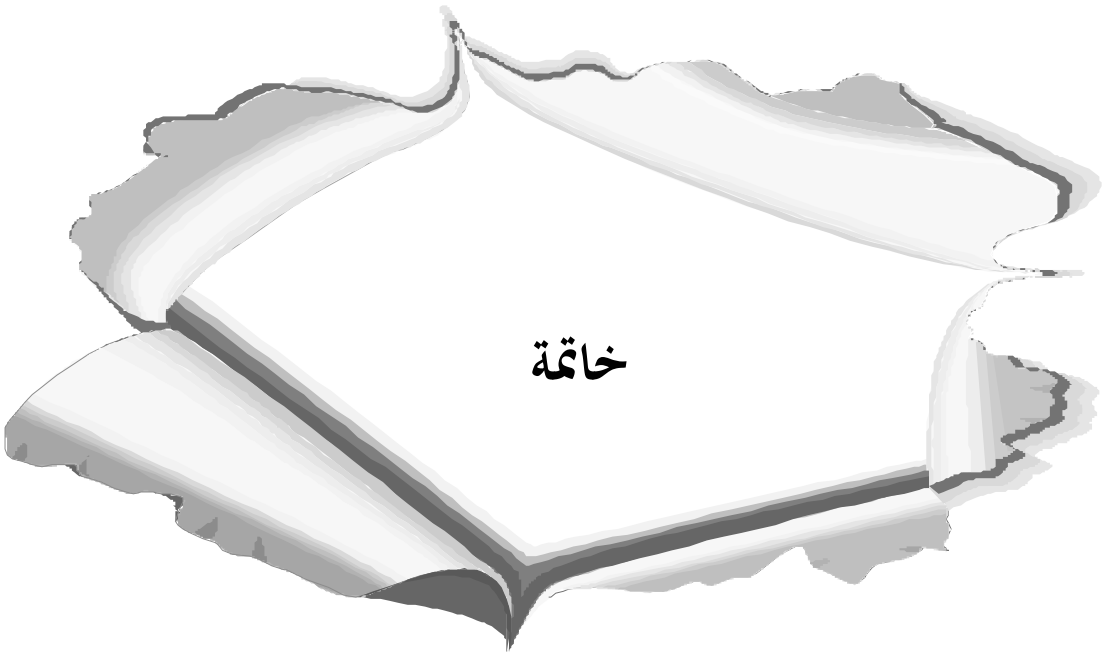

خاتمة

من خلال دراستنا لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، يمكننامن القول بأن الرقمنة كأسلوب حديث يهدف إلى تطوير الإدارة الجبائية أصبحت ضرورة حتمية من أجل تبسيط العمل الضريبي بالنسبة للعاملين والمكلفين، وبشكل عام من أجل النهوض بقطاع حساس تلعب إيراداته دورا محوريا في تزويد الخزينة العمومية بالموارد الضرورية بمايتماشى مع متطلباتالعصرنة والتحولات الاقتصادية والمالية التي يشهدها العالم؛ هذا، وقد أبرزت الدراسة ان الرقمنة تعتبر قفزة في مكافحة التهرب الضريبي حيث توفر الادوات والتقنيات اللازمة لتحسين الرصد والتتبع وزيادة الشفافية وتعزيز التوعية باهمية الامتثال الضريبي, فضلا عن دور الرقمنة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي بمركز الضرائب التابع لمديرية الضرائب بولاية الطارفوذلك من خلال الاعتماد على البوابة الإلكترونية "جبايتك"، ونظام المعلومات(SAP)الذي سعت المديرية العامةللضرائب من خلالهماالى عصرنة القطاع الضريبي في أحسن الآجال.

1. نتائج الدراسة

من خلال ما تم عرضه في دراستنا النظرية والميدانية، تم استخلاص النتائج التالية:

1.1. نتائج الدراسة النظرية

تم التوصل في الدراسة النظرية ألى النتائج التالية:

- ساهمت رقمنة القطاع الجبائي مع التركيز على تحليل التقارير، ومراقبة الإقرارات الضريبية والفواتيرالإلكترونية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي؛
- ساهمت الرقمنة الى حد كبير في بناء نظام جبائي عادل، وقضت بقدرالإمكان على البيروقراطية الادارية؛
- ساهمت تكنولوجيا المعلومات بشكل كبير في التحكم في الكم الهائل من المعلومات المتدفقةومعالجتها؛
- التكنولوجيا هيالبديل المستقبلي الأكثر قربا للواقع للحد من ظاهرة التهرب الضريبي؛
- رقمنة النظام الجبائي توفر الجهد والوقت والتكاليف؛
- تساعد رقمنة النظام الجبائي علىتقديم إحصاء دقيق للأوعية الضريبية.وبذلك التمكن منالقضاء على عدد كبير من التلاعبات.

2.1. نتائج الدراسة الميدانية

تم التوصل في الدراسية الميدانية إلى النتائج التالية:

- تحسين الفعالية والكفاءة في جمع البيانات المالية وتحليلها مما يقلل من الفرص للتهرب الضريبي ويحسن الامتثال الضريبي؛

- تظهر البيانات ان تطبيق التكنولوجيا الرقمية يساهم في زيادة مستويات الشفافية والمراقبة حيث يتم تسجيل وتوثيق كل العمليات بدقة وفعالية؛
- تحسين التوعية والتثقيف حول اهمية الامتثال الضريبي وعواقب التهرب مما يؤدي الى زيادة الوعى والتفاعل الايجابي مع النظام الضريبي الرقمي؛
- ساهمت الرقمنةفي تحسين عمليات الرقابة والتدقيق الضريبي وتقليل الفجوات الناتجة عن التهرب الضريبي؛
- ساعدت الرقمنة في تعزيز الشفافية والموثوقية في جمع وتحليل البيانات الضريبية، مما ادى الى زيادة الامتثال الضريبي وتخفيض معدلات التهرب الضريبي بشكل ملحوظ.

2. نتائج اختبار صحة الفرضيات

من خلال دراستنا تم التوصل الى اختبار صحة الفرضيات الذي يتمثل فيما يلي:

- نصت الفرضية الفرعية الأولى عما يلي: "من أبرز طرق التهرب الضريبي: المعاملات الحسابية، ومن انجع الآليات للحد منه: الرقمنة"، وبناء على ما تقدم في الجانب النظري نؤكد صحة هاته الفرضية؛
- نصت الفرضية الفرعية الثانية عما يلي: "تعد رقمنة القطاع المالي والمجال الضريبي خطوة مهمة ولكنها لا تكفي للحدمن التهرب الضريبي"، وبناء على ما تقدم في الفصل الثاني نؤكد صحة هاته الفرضية؛
- نصت الفرضية الفرعية الثالثة عما يلي: "تمكنتالرقمنة من تضييق مجال التهرب الضريبي بولاية الطارف"، وبناء على نتائج المقابلة الشخصيةوتحليل الاحصائيات ذات الصلة بمركز الضرائب نؤكد صحة هاته الفرضية؛
- نصت الفرضية الرئيسية للدراسة عما يلي: "تساهم الرقمنة بفاعلية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي"، وبناءا على نتائج الدراسة النظرية والميدانية نؤكد صحة هاته الفرضية.

3. اقتراحات وتوصيات

يمكن تقديم بعض الاقتراحات التي تزيد فيالحد من ظاهرة التهربالضريبي بولاية الطارف على غرار:

- الزامية توفير متطلبات رقمنة شاملة للنظام الضريبي الحالي؛
- التكوين الجيد للموظفين من أجل التأقلم مع التحولالرقمي؛
- توظيف كفاءات قادرة على العمل بنظام جبائي رقمي؛
- الاهتمام بنيل رضا المكلفين حول الأنظمة والأرضيات الرقمية محل التطبيق في القطاع الجبائي؛
- تعزيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية؛

- تنظيم توعية مكثفة للمكلفين والمؤسسات حول اهمية الرقمنة في مجال مكافحة التهرب الضريبي؛
- يجب عللى الحكومة اصدار وتطبيق قوانين تعزز استخدام التكنولوجيا الرقمية؛
- اجراء تقييم دوري لفعالية الاجراءات والسياسات المتبعة في مكافحة التهرب الضريبي بالاعتماد على الرقمنة.

4. آفاق الدراسة

يمكن أن تشكلَ هذه الدراسة جسرا يربطبين دراسات سابقة وأخربمستقبلية، وتساهمفي إعداد بحوث أخرى، نذكر منها:

- آثار تطبيق البوابة الالكترونيةSAPعلى النظام الجبائي الجزائري؛
- دور النظام"جبايتك" في زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة؛
- تكنولوجيا المعلومات والتحليل الضريبي؛
- تأثير الرقمنة على سلوك المكلفين؛
- تجارب دوليةرائدة في مجال الرقمنة ومكافحة التهرب الضريبي.

المراجع

1. الكتب

- احمد فتحي الحيت، مبادئ الإدارة الالكترونية، الطبعة الاولى، دار حامد لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015؛
- حسن الجندي، القانون الجنائي الضريبي، ج1، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2017؛
- حسين مصطفا حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2018؛
- ريا الشيخ ومحي الدين عمرو– المالية العامة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 2019؛
- سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 2003؛
- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، الجامعة الجديدة، مصر، 2013؛
- فريد كورتيل، الإدارة اللكترونية، الطبعة الاولى، زمزم ناشرون وموزعون، عمان الأردن، 2015؛
- فوزي عطوي، النظم الضريبية وموازنة الدولة ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003؛
- مصطفى عوادي، رحال ناصر، الغش والتهرب الضريبي في النظام الجزائري، مكتبة ين موسى السعيد للنشر والتوزيع، الوادي، الجزائر، 2018؛
- ياسين سعد غالب، "أساسيات نظام المعلومات الإدارية وتكنلوجيا المعلومات"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

2. الأطروحات والمذكرات الأكاديمية

- أحمد عليوشانبلعزوزين، الاصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية بالاشارة إلى حالة الجزائر، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 17 ، (جانفي، 2017.
- آمنة حمداوي، دورالرقابةالجبائيةفيالحد من التهربالضريبي، مذكرة ظمن متطلبات نيل شهادة ماستر، الجزائر، كلية العلوم الاقتصاديةوالتجاريةوعلوم التسيير، أم البواقي، الجزائر، 2016
- أمين سلابي، بلهادي اسامة، أساليب وطرق مكافحة التهرب والغش الضريبي، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة المدية، الجزائر، 2019.
- حمزة بوشيبان، عادل بن سعد الله، دور الرقمنة في عصرنة الإدارة الجبائية: نظام جبايتك نموذجا، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية والمالية والتجارية، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، 2023.
- حيزية بوزورة، بوزيدي كاهنة، التهرب الضريبي في الجزائر وآليات مكافحته، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بجاية، الجزائر، 2019.

- رانية بيروك، فاطمة الزهراء فيثة، المحددات السلوكية للتهرب الضريبي في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة جيجل، الجزائر، 2022.
- رشيدة بن كردة، أثر التهرب الضريبي على التنمية الاقتصادية – دراسة حالة مديرية الضرائب، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص تدقين محاسبي، جامعة مستغانم، الجزائر، 2017.
- رضا بوعزيزي، التهرب الضريبي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2015.
- زاهية حلفاوي، نعراويشالفة، مدى وآلية الغش الضريبي وتأثيره على الإقتصاد الوطني، رسالة ماجستير في الإقتصاد، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر، 2022.
- ساعد، الرقابة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي، مذكر ظمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البويرة، الجزائر، جامعة آكلي محند أو الحاج، 2015
- عبد الرحمان حاشي، مكافحة التهرب الضريبي في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص قانون أعمال، جامعة الجلفة، الجزائر، 2017.
- عبد القادر زهاني، التهرب الضريبي في الجزائر وآليات مكافحته، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2018.
- فاتح أحمية، أسباب التهرب الضريبي وآليات مكافحته، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، 2018.
- فارس دبابلية، عادل محرز، رقمية الإدارة الجبائية ودورها في زيادة التحصيل الضريبي– دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية تبسة، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية والمالية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة تبسة، الجزائر، 2023.
- مليكة معاشو، آليات مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، مذكرة ماستر في الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون جبائي، جامعة سعيدة، الحزائر، 2016.

3. المجلات والدوريّات العلمية

- بوزيدة حميد حميدوش علي، اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة"المتطلبات والعوائد" تجارب دولية، المجلة العالمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 08 العدد، 01، (ديسمبر2020)؛

- خيرالدين شرواطي، دورنظام المعلومات الجبائي في تحسين الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة الابحاث الاقتصادية، المجلد ، 17 العدد ، 01، ، 2022؛
- عليبودلال، ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر وسياسات التعامل معها – دراسة تحليلية، محاضرات، جامعة تلمسان، الجزائر، 2023؛
- علي حبيب، التهرب الضريبي أنواعه وأسبابه، محاضرات، كلية التربية للعلوم المالية، جامعة الأنبار، العراق، 2022؛
- عمر حوتيه، رحاب فايز احمد سيد، المكتبات الجامعية الرقمية كنموذج للتحول نحو العمل في البيئة الرقمية، مجلة ببليوفيليا لدراسات المكتبات والمعلومات العدد05، 2020؛
- مصطفى رديف بن سعيد لخضر، حتمية التحول الرقمي في الجزائر وآفاقها في ظل تداعيات أزمة كورونا، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد01، 2022.

4. المواقع الإلكترونية

- https: //www.aps.dz/ar/economie/147753-2023-08-08-18-57-08;
- https: //www.amf.org.ae/ar/tags/rqmnt-alqta-almaly;
- https: //www.asjp//: https ;
- https: //www.fastercapital.com;
- https: //ww.manhal.net;
- https: //www.amf.org.ae/ar/tags/rqmnt-alqta-almaly.

الملاحق

الملاحق

DIRECTION GENERALES DES IMPOTS
DIVISION DU CONTRÔLE ET DES ENQUETES FISCALES
DIRECTION DE LA GESTION DE L'INFORMATION ET DES ENQUETES FISCALES

CANEVA GESTION FRAUDES SCALES
Période 2018-2( )

DIW /DRI	Montant des droits constates (1)			Nombre dèpots c	plaintes(2)		condamnatations(3)						
							fraude fiscale assiette			organisation d insolvalite		metaux precieux	
	droits simples et penalites	amendes appliquees en matiere de garanties	quantite metaux precieux saisie	Assiette	ouvrement	Metaux precieux	Montants droits simples confiremes	Amendes appliquees	peines emprisonement prononcees	saisies /ventes appliquees	peines emprisonnement prononces	amendees appliquees	Saisie confirmée
DIW	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
exercice 2018	2,738,668,618,00	/	/	15	3	/	258,178,713,00	2,480,489,905,00	/	/	/	/	/
exercice 2019	887,884,883,00	/	/	38	8	/	446,116,364,00	441,768,519,00	/	/	/	/	/
exercice 2020	0	/	/	0	0	/	0	0	/	/	/	/	/
exercice 2021	212,853,464,00	/	/	11	0	/	106,114,500,00	106,738,964,00	/	/	/	/	/
exercice 2022	0	/	/	0	0	/	0	0	/	/	/	/	/
exercice 2023	0	/	/	0	0	/	0	0	/	/	/	/	/
TOTAL DIW	3,839,406,965,00	/	/	65	11	/	810,409,577,00	3,028,997,388,00	/	/	/	/	/
TOTAL DRI													

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية الطارف
المديرية الفرعية للمنازعات

الى السيد : وكيل الجمهورية
لدى محكمة الطارف

الموضوع : شكوى من أجل الغش الضريبي
المرجع : المادة 303و 305 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة
المادة 117 و 119 من قانون الرسم على رقم الأعمال .

لفائدة : مديرية الضرائب لولاية الطارف والممثلة من طرف مديرها والكائن مقره بنزل المالية لولاية الطارف
ضد : سبتوي جمال رضا الممارس لنشاط تجارة بالجملة للمنتجات المرتبطة بتغذية الانسان –حي زراد حسين رقم 01 بلدية بوثلجة .

ليطيب لهئية المحكمة الموقرة

حيث أن المشتكي منه أرتكب جريمة الغش الضريبي وذلك بالأخفاء الكلي لرقم الأعمال والأرباح وعدم تقديم التصريحات والميزانيات الجبائية المعاقب عليها وفقا للمادة 193 و 303 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والمواد 116 و119 من قانون الرسم على رقم الأعمال والمادة 104 من قانون الأجراءات الجبائية .

حيث ان مصالحنا تلقت بطاقة معلومات تفيد بأن المشتكي منه يمارس لنشاط تجارة بالجملة للمنتجات المرتبطة بتغذية الانسان – حي زراد حسين رقم 01 بلدية بوثلجة .

أنظر نسخة من بطاقة معلومات

حيث تم تبليغ المشتكي منه في الأجال القانونية المعمول بها ورقم الأعمال المتملص منها عن طريق رسالة س 4 الأولية بتاريخ 2022/11/09 وفي غياب رد المشكو منه تم تبليغه برسالة تقييم نهائية بتاريخ 2023/09/24 مع رسالة مضمونة الوصول معاد للمرسل
حيث تم ارسال س 4 الأولية بتاريخ 2022/11/17 وفي غياب رد المشكو منه تم تبليغه برسالة تقييم نهائية بتاريخ 2023/09/24 مع رسالة مضمونة الوصول معاد للمرسل

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
المديرية الجهوية للضرائب عنابة
اللجنة الجهوية للمخالفات الجبائية / عنابة
كتابة اللجنة

راي المطابق بخصوص المتابعة الجزائية
رقم 02 يوم

اللجنة الجهوية للمخالفات الجبائية

بناءا على المادة 44 من قانون المالية لسنة 2012 المعدلة والمتممة للمادة 104 من قانون الإجراءات الجبائية .
بمقتضى المقرر رقم 216 المؤرخ في 26-02-2012، المتضمن انشاء تشكيلة وسير اللجنة الجهوية للمخالفات الجبائية .
بمقتضى المرسوم رقم 06-327 المؤرخ في 25 شعبان 1427 الموافق لـ 18 سبتمبر 2006،المحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها.
بمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25 صفر 1430 الموافق لـ 21 فيفري 2009،المحدد تنظيم المصالح الخارجية للادارة الجبائية وصلاحياتها.

بناءا على التقرير المحرر عن طرف مديرية الضرائب لولاية الطارف، بتاريخ 15.11.2023 التي تتضمن اقتراح المتابعة الجزائية ضد السيد سيتيري جمال رضا، المقيم بـ الطارف، الممارس للنشاط تجارة المواد الصيدلية .

لكونه جنحة اخفاء رقم اجمالي (ق ب) الفعل المعاقب عليه بموجب المواد 193 و303 قانون الضرائب المباشرة و 110، 119 من قانون الرسم على رقم الاعمال والمادة 104 من قانون الإجراءات الجبائية .

بناءا على طلب استصدار الراي المطبق اللجنة الجهوية للمخالفات الجبائية المقدم من طرف مدير الضرائب لولاية الطارف

و من خلال اجتماعها المنعقد بمقر المديرية الجهوية للضرائب عنابة الكائن بـ شارع تيقجوب رقم 5 بتاريخ ..... وبعد اكتمال النصاب بحضور كل من:

السيد : سلطانية رفيق مكلف بالنيابة بصفته رئيسا للجنة.
السيد : زعرور بدر الدين مدير الضرائب لولاية عنابة بصفته عضوا.
السيد : سطرة حمار مدير الضرائب لولاية سكيكدة بصفته عضوا.
السيد مكاوي سماتي مدير الضرائب لولاية ام البواقي بصفته عضوا.
السيد : لوكاد مراد مدير الضرائب لولاية قالمة بصفته عضوا.
السيد : ضيف الله لخضر مدير الضرائب لولاية سوق اهراس بصفته عضوا.
السيد عقون توفيق مدير الضرائب لولاية الطارف بصفته عضوا.
السيد : مختار خلادي مدير الفرعي للمراقبة والمنازعات لدى المديرية الجهوية للضرائب بصفته كاتب اللجنة.

وبعد مصادقة اعضاء اللجنة بالأغلبية .

تقرر اصدار الراي المطابق التالي

رفع دعوى قضائية ضد المذكور اعلاه

رئيس اللجنة الجهوية للمخالفات الجبائية

تقرير يتضمن اقتراح شكوى

معد من طرف مفتشية الضرائب

الصفة والانتساب الكامل للشخص المسؤول قانونيا عن الشركة :.....

النشاط والمقر الاجتماعي: .....

رقم التعريف الجبائي :.....

العنوان الشخصي والمهني :.....

البيانات الخاصة بتحديد طبيعة الطرق الدنيئة والاحتيالية المستعملة من طرف الشخص المعني بالتحقيق

الوثائق المرفقة بالملف : ضع علامة « امام كل وثيقة مدرجة بالملف

- محضر المعاينة
- التبليغ رقم س 04
- الجدول الضريبي
- الثيقة الجوهرية التي قامت عليها الشكوى
- نسخة من السجل التجاري
- وثائق اخرى

اسباب اقتراح ايداع الشكوى : .....

رئيس المفتشية الجهوية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

Numéro d'Identification Fiscale

Rechercher Par NIF

Nif * Rechercher

* Pour permettre l'affichage de la Raison Sociale ou du Nom et Prénom(s), introduire le Numéro d'Identification Fiscale «NIF». Aucune suite ne sera réservée à l'introduction de tout autre numéro ou identifiant.

Résultat de la recherche

Il existe 1 NIF correspondant à votre recherche

NIF	Raison Sociale / Nom et Prénom (s)
18936050027515500000	[illegible]

Redressements définitifs.

I- DESIGNATION DE L'AGENT AYANT PROPOSE LE REDRESSEMENT :

- Nom : ..... Prénom : ..... Grade : .....

II- STRUCTURE DE LA NOTIFICATION DEFINITIVE DE REDRESSEMENT (ART. 19 DU CPF) :

1. Reprise fidèle des observations et justificatifs produits par point de redressement ;
2. Réponse aux observations formulées par le contribuable avec motivation légale ;
3. Calcul des redressements maintenus et motivation des pénalités et / ou majorations appliquées.

593/BFF/2022

MINISTERE DES FINANCES
ORIGINE

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

ADMINISTRATION DES IMPOTS
BULLETIN DE RECOUPEMENT
CONCERNANT

534/22
CPI TARF

DESTINATION

ORIGINE		DESTINATION
WILAYA ANNABA		WILAYA
COMMUNE		COMMUNE
INSPECTION		INSPECTION CPI El Tarf

N° Identification Statistique : 198936060027625

Nom :

Adresse : CITE ZERRAD HOCINE LOCAL 01 BOUTELDJA EL TARF

Renseignements recueillis

Nom Fournisseur : SARL TAHA DISTRIBUTION

Activité :

Adresse : 20 RUE IBN KHALDOUN 2ème ETAGE ANNABA

N° Identification Statistique :

N° .... d'enreg. De l'inspection ou direction de wilaya EMERTIGE 296/22

N° .... d'enreg. De l'inspection ou direction de wilaya d'EXPLOITATION

Renseignements recueillis				Suite donnée ou observations
A :	ANNABA	Le :	25/10/2021	534/22
N° Article/N° RC : à :	36080993415		16 A 3443578 CPI EL TARF	
Achats effectués :	2019			
Montant :	HT: 4 549 013,15		TVA: 863 324,51	
Sommes perçues :				
Motif :				
Autres renseignements :				

REDRESSEMENTS ENVISAGES

1- DESIGNATION DE L'AGENT AYANT PROPOSE LE REDRESSEMENT :

Nom :..... ..... Prénom :..... ..... Grade :..... ....

II- DEMANDE DE RENSEIGNEMENTS ET /OU DE JUSTIFICATIONS (SERIE C 2)

1. Référence et date d'envoi :
2. date de réception de la réponse du contribuable :

III- STRUCTURE DE LA NOTIFICATION DES REDRESSEMENTS ENVISAGES (ART .19 DU CPF) :

1. Origine, éléments de fait et motifs du redressement ;
2. Base légale du redressement (indication obligatoire des articles correspondants au redressement);
3. Calcul du redressement et motivation des pénalités et/ ou majorations appliquées.

Série O n° 19

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المديرية العامة للضرائب

مديرية الـ ... لولاية .....

مفتشية الـ ... .

رمز مفتشية .....

رقم التعريف الجبائي :

رقم المادة :

محضر معاينة

..... (1)

رقم : 220/ 23

المواد 152 و 224- 3 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
المواد 59 و 73 من قانون المالية لسنة 2002

في اليوم ..... من عام .....

و على الساعة ..... (2) نحن الممضين أسفله (3) :

1) .....

2) .....

الحالفين اليمين و الحاملين لبطاقات إنتدابنا، تقدمنا عند (4) : .....

الممثل من طرف (5) : .....

للقيام بمعاينة ميدانية.

قد عاينا مايلي : .....

و عند نهاية تدخلنا، قمنا بقفل هذا المحضر في اليوم و الشهر المذكورين أعلاه و دعونا السيد : .....

لإمضائه معنا و الذي قبل - رفض - (6) و صرح بمايلي : .....

و بطلب منه، سلمناه نسخة من هذا المحضر مقابل و صل استلام .

إمضاء المعني،

إمضاء الأعوان،

(1) موضوع المعاينة المادية ؛
(2) تكتب السنة و الشهر و اليوم و الساعة بالحروف كاملة ؛
(3) اسم و لقب ورتبة العون ؛
(4) الإسم و اللقب أو العنوان الإجتماعي وعنوان المكلف بالضريبة ؛
(5) اسم و لقب و صفة الممثل ؛
(6) أشطب العبارة غير الملائمة

الاسم واللقب أو الألقاب : ...

تاريخ ومكان ميلاد الخاضع للقيد : 1[illegible] ... الخانة الموظف

جنسية الخاضع للقيد : جزائرية

عنوان الخاضع للقيد : حي زرداد حسين بلدية بوفاريك ولاية المدنية

الاسم التجاري : ...

عنوان القاعدة التجارية : سعيد رقم 01 حي زرداد حسين بلدية بوفاريك

ولاية التواجد : البليدة

ملكية القاعدة التجارية : إنشاء

ملكية المحل التجاري : ...

تاريخ بداية النشاط : 2014

عدد المؤسسات الثانوية : ...

قطاع النشاط	
رمز أو رموز النشاط	301113
النشاط أو الأنشطة الممارسة	تجارة بالجملة للمنتجات الغذائية لتغذية الإنسان

التوزيع بالجملة

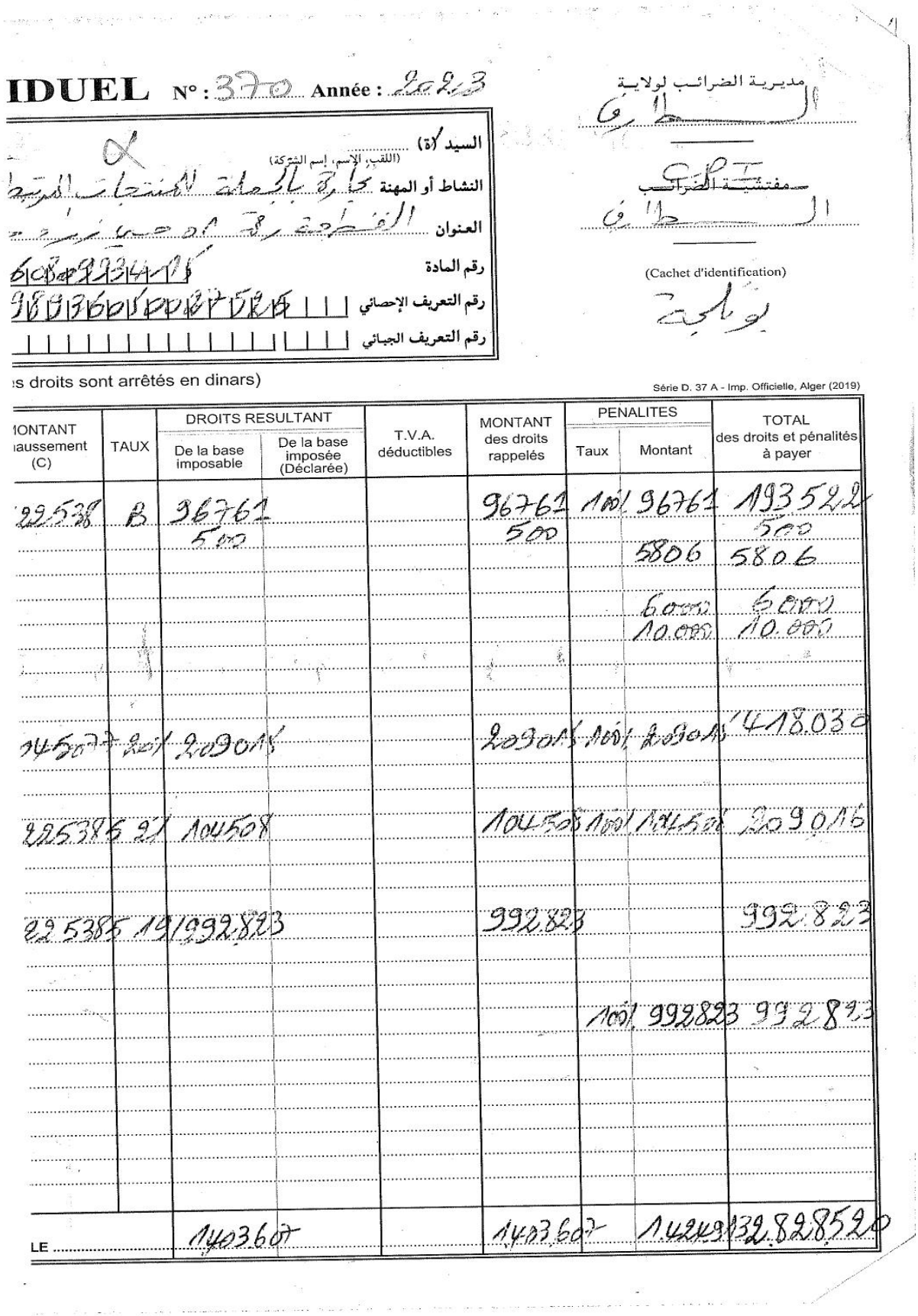

IDUEL N° : 370 Année : 2023

مديرية الضرائب لولاية الطارف

مفتشية الضرائب الطارف

(Cachet d'identification)

السيد (ة) ..... (اللقب، الإسم، إسم الشركة)

النشاط أو المهنة تجارة بالجملة للمنتجات الغذائية

العنوان الفضاء 8 ماي

رقم المادة 0108923145

رقم التعريف الإحصائي 98136015001621516

رقم التعريف الجبائي

(Les droits sont arrêtés en dinars)

Série D. 37 A - Imp. Officielle, Alger (2019)

MONTANT laissement (C)	TAUX	DROITS RESULTANT De la base imposable	De la base imposée (Déclarée)	T.V.A. déductibles	MONTANT des droits rappelés	PENALITES Taux	PENALITES Montant	TOTAL des droits et pénalités à payer
22538	B	96761 500			96761 500	100	96761	193522 500
							5806	5806
							6000	6000
							10000	10000
145077	20%	209015			209015	100	209015	418030
225385	9%	104508			104508	100	104508	209016
225385	19%	992823			992823			992823
						100	992823	992823
LE		1403607			1403607	1142431		2828520

Série D - n° 37 A

ROLE INDIV

CODE ACTIVITE .....

DATE DE MISE EN RECOUVREMENT .....

DATE D'EXIGIBILITE .....

RECETTE DES IMPOTS

D.....

(Cachet d'identification)

M. .....
(nom et prénom - Raison sociale)

Activité ou Profession .....

Adresse .....

Article d'Imposition : 13

Numéro d'Identification Statistique : 1

Numéro d'Identification Fiscale :

(Les bases imposables et l

NUMERO Compte et ligne d'imputation	NUMERO Code Impôt	IMPOTS - TAXES - DROITS ou Produits à Recouvrer	ANNEE au titre de laquelle l'imposition est établie	BASE Imposable (A)	BASE Imposée ou déclarée (B)	N ré
201 001		I.R.G.	2019	522538		5
L1		TAP	2019			
		ration encaisse	2019			
		Majorations et Amendes (VF+IRG)	2019			
M1		I.B.S. Forfait	2019			
500 026		Versement Forfaitaire Salaire	2019	104507		1
C						
500 026		Taxe sur l'Activité Professionnelle	2019	522538		5
A						
500 020		Taxe sur la Valeur Ajoutée	2019	5225385		5
		Réintégration TVA/achats				
		Pénalités d'assiette/TVA	2019			
201 004 /E		Taxe sur achats	à			
		E 2700 - Enregistrement				
		E 2 - C 200 - Timbre				
		C 1 - B - 00 - TF et TA				
		C 1- F- 00 - Impôt sur le Patrimoine				
					TOTAL GENERAL DU RC	